جامعة سعد دحلب بالبليدة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة ماجستير

التخصص: نقود مالية بنوك

النفط والتنمية المستدامة في الدول العربية
الفرص والتحديات

من طرف

عامر كمال

أمام اللجنة المشكلة من:

بن رقية بن يوسف	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	رئيسا
بلالطة مبارك	أستاذ محاضر، جامعة الجزائر	مشرفا ومقررا
بوكبوس سعدون	أستاذ التعليم العالي، جامعة الجزائر	عضوا مناقشا
هاشم جمال	أستاذ محاضر، جامعة الجزائر	عضوا مناقشا
بوخدوني وهيبة	أستاذة مكلفة بالدروس، جامعة البليدة	عضوا مناقشا

البليدة، ماي 2006

ملخص

حظي موضوع النفط في العقود الأخيرة من القرن الماضي وبداية القرن الحالي باهتمام كبير من جميع الأطراف ، سواء كانوا اقتصاديين أو ذوي اختصاص أو صانعي القرارات الإقتصادية والسياسية، ولا غرابة في أن يتسع الإهتمام بهذا الموضوع لما له من أثر مباشر وغير مباشر على مختلف نواحي وجوانب الحياة العامة .

إن أغلب الأنشطة الإقتصادية صارت مرتبطة اليوم بالسلعة النفطية وذلك لتواجدها وتوفرها بنسب كبيرة في الطبيعة ، ولسهولة استخراجها واستعمالها ، بالإضافة إلى تدني كلفتها مقارنة بتكاليف السلع البديلة للنفط ، وبالتالي أصبح النفط سلعة إستراتيجية وهامة لدى جميع الدول سواء كانت منتجة مصدرة أو مستهلكة له . ولاشك أن الدول العربية بوصفها أغنى المناطق عالميا بموارد النفط إنتاجا واحتياطا قد حققت الكثير من مصالحها في امتلاك حقها في التحكم في أهم ثروة طبيعية وطنية لديها عندما أخذت مسؤولية تخطيط وتسيير مختلف مراحل الصناعة النفطية (اكتشاف، إنتاج وتسويق) ، فقد ظل هذا القطاع مصدرا تستمد منه المالية العامة لهذه الدول إيرادات معتبرة شكلت الركيزة الأساسية لعملية تمويل مختلف خطط التنمية فيها .

ولقد كان لتنامي أهمية النفط في الإقتصاد العالمي عامة والإقتصاد العربي خاصة ، وكذا إلى الطبيعة الدولية له ، أن أدى كل ذلك إلى إيجاد وصنع لتضارب الأهداف والمصالح بين مجموعة الدول المنتجة ومجموعة الدول المستهلكة، وعلى رأسها الدول الصناعية، ومن ثم فقد أصبح الإقتصاد العربي ومن خلال قطاع النفط يواجه مجموعة من التحديات والانعكاسات التي تحد في مجملها من فاعلية هذا العنصر في تعزيز خطوات التنمية في الدول العربية، لاسيما فيما يتعلق بالاستنزاف الخطير والكبير الذي يشهده هذا المورد نتيجة لمحدودية قدرة هذه الدول عل تحديد أسعار صادراتها من النفط وبالتالي التعرض للتقلبات الحادة في عائداتها النفطية، مما يسبب لها المصاعب والارتباك والعجز المالي والركود الإقتصادي وهو ما يرهن مصير الأجيال الحالية والمقبلة على توفير إحتياجاتها .

شـكـــر

أتوجه بالشكر والحمد إلى المولى عز وجل على توفيقه لنا في انجاز هذا العمل المتواضع.
ثم الشكر للوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما على وقوفهما إلى جنبي طيلة مسيرتي الدراسية.

كما أتوجه بالشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف الدكتور" بلالطة مبارك" على مساندته لنا طيلة انجاز هذا البحث من خلال توجيهاته ونصائحه القيمة.

كذلك أوجه تشكراتي إلى جميع الزملاء والأساتذة الذين ساعدوني طيلة مسيرتي الدراسية.

وإلى جميع عمال وموظفي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة سعد دحلب –البليدة-.

قائمة الجداول

الرقم		الصفحة
01	تطور نسبة استهلاك مصادر الطاقة في الفترة 1965- 2000	16
02	مساهمة الإيرادات النفطية في اجمالي الإيرادات العامة في بعض الدول العربية لسنة 2002	18
03	التطور الاقتصادي و استهلاك النفط	30
04	تطور استهلاك مصادر الطاقة في الفترة 1900- 1970	34
05	التطور الإجمالي في استهلاك الطاقة في الفترة 1950- 1973	35
06	التطور في استهلاك المحروقات في الفترة 1950- 1973	35
07	تطور الاستهلاك العالمي من النفط في الفترة 1976- 1979	37
08	تطور الاستهلاك في الفترة 1979- 1983	38
09	تطور الاستهلاك في الفترة 1985- 2004	39
10	تطور الطلب على النفط حسب المناطق خلال الفترة 1993- 2003	40
11	تطور الإنتاج العالمي من النفط خلال الفترة 1979- 1985	43
12	الإنتاج العالمي من النفط خلال الفترة 1985- 2003	44
13	احتياطات النفط وعمرها المتبقي في الفترة 1952- 2003	46
14	معدل إنتاجية البئر النفطية العربية بالمقارنة مع الدول الأخرى	48
15	تطور إنتاج النفط العربي في الفترة 1987- 1990	52
16	تطور إنتاج النفط العربي خلال الفترة 1998- 2003	52
17	احتياطات النفط الخام في الدول العربية خلال الفترة 1998- 2003	53
18	العوائد المالية النفطية للدول المنتجة والدول المستهلكة عام 1972	54
19	تطور السعر الاسمي لبرميل النفط خلال الفترة 1973- 1981	55
20	تطور العوائد النفطية العربية خلال الفترة 1973 – 1979	55
21	عوائد الصادرات النفطية العربية في الفترة 2000 – 2003	56
22	دليل التنمية البشرية في أهم الدول العربية النفطية للفترة 1970-2000	72

23	تطور هيكل القطاع الصناعي العربي في الفترة 1982- 2003	74
24	تطور الإستثمارت الزراعية في الدول العربية النفطية	77
25	تطور الناتج الزراعي في الدول العربية النفطية ونصيب الفرد منه	78
26	إنتاج العالم العربي من ثاني أكسيد الكربون الصادر عن استهلاك النفط للفترة 1980-1998	84
27	تطور الصادرات النفطية العربية	85
28	تطور الاحتياطات النقدية العربية	86
29	حجم المشروعات العربية المشتركة	88
30	التوزيع الجغرافي للمشروعات العربية المشتركة	89
31	سيناريوهات الأساس للنمو في الطلب العالمي على النفط حسب المصادر	98
32	سيناريوهات الأساس لتوقعات الإمدادات العالمية من النفط حسب المصادر	100
33	نصيب الدول المنتجة والدول المستهلكة من إيرادات النفط	126

قائمة الأشكال

الرقم		الصفحة
01	العلاقة بين النمو الاقتصادي و الطلب العالمي على النفط	31
02	منحنى هوبرت	47
03	نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي لأهم الدول العربية النفطية في الفترة 1980- 2002	81
04	نسبة الصادرات النفطية الى إجمالي الصادرات في أهم الدول العربية النفطية في الفترة1980- 2003	28
05	نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة في أهم الدول العربية النفطية خلال الفترة 1980- 2002	82
06	تطور العون العربي 1974- 2003	92
07	مصادر العون العربي	93
08	النمو الاقتصادي والنمو في الطلب العالمي على النفط 1990- 2025	97
09	سيناريوهات الأساس للنمو في الطلب العالمي على النفط حسب المصادر	99
10	سيناريوهات الأساس لتوقعات الإمدادات من النفط حسب المصادر	101

الـــفهرس

ملخص
شـكـر
قائمة الجداول والأشكال
الفهرس
مقدمة.....10
1. مكانة النفط في الاقتصاد العالمي.....14
1.1. السلعة النفطية والسوق النفطي..... 14
1.1.1. أهمية وخصائص السلعة النفطية.....15
1.1.1.1. الأهمية النسبية للنفط.....15
2.1.1.1. خصائص السلعة النفطية.....19
2.1.1. آليات السوق النفطي.....20
1.2.1.1. السوق النفطي وأنواعه.....20
2.2.1.1. السعر النفطي وأنواعه.....22
3.1.1.منظمة الأوبك ودورها في السوق النفطي 24
1.3.1.1. نشأة الأوبك أهدافها.....24
2.3.1.1. دور الأوبك.....26
2.1. تطور الاعتماد على النفط – الطلب و العرض –.....28
1.2.1.الطلب العلمي على النفط.....28
1.1.2.1. العوامل المؤثرة في الطلب على النفط.....29
2.1.2.1. استهلاك النفط.....34
2.2.1. العرض النفطي.....40
1.2.2.1.إنتاج البترول.....41
2.2.2.1.الاحتياطي النفطي.....45
3.1. واقع النفط في الدول العربية.....48

1.3.1. مزايا و أهمية النفط العربي.....48
1.1.3.1. مزايا النفط العربي.....48
2.1.3.1. أهمية النفط العربي.....49
2.3.1. الطاقة الإنتاجية.....50
3.3.1. الاحتياطي النفطي العربي.....52
4.3.1. العوائد النفطية العربية.....53
2. أثر سياسة توظيف العوائد النفطية على التنمية العربية.....58
1.2. الإطار النظري لمفهوم التنمية المستدامة.....58
1.1.2. التطور التاريخي لمفهوم التنمية.....59
2.1.2. التنمية المستدامة والعلاقة بين التنمية والبيئة.....60
3.1.2. أبعاد التنمية المستدامة.....63
1.3.1.2. الحاجات الأساسية وضبط السكان.....63
2.3.1.2. الحفاظ على الموارد الطبيعية.....65
3.3.1.2. توجيه التقنية.....67
4.3.1.2. تواصل التنمية.....68
2.2. أثر النفط في الدول العربية النفطية.....70
1.2.2. الأثر على التنمية البشرية.....70
2.2.2. الأثر على القطاعات الاقتصادية.....73
1.2.2.2. الأثر على الصناعة.....74
2.2.2.2. الأثر على الزراعة.....77
3.2.2.2. الإنفاق على مشاريع البنية التحتية.....79
4.2.2.2. تقييم دور النفط في التنويع الاقتصادي.....80
3.2.2.أثرا لنفط على البيئة.....83
4.2.2.الأثر على التجارة الخارجية وميزان المدفوعات.....85
3.2. أثر النفط في الدول العربية غير النفطية.....86
1.3.2.الاستثمارات العربية المباشرة والعمل العربي المشترك.....87
2.3.2. العون الإنمائي العربي.....91
1.2.3.2 تطور العون الإنمائي.....91
2.3.2.2. مصادر العون الإنمائي.....93

3.3.2. تحويلات العاملين.....94
3.النفط العربي وآفاق المستقبل(التحديات).....96
1.3. مستقبل السوق النفطية والعلاقة بين المنتجين و المستهلكين.....96
1.1.3.مستقبل النفط في ميزان الطاقة العالمي.....96
1.1.1.3. الطلب على النفط وتوقعاته.....97
2.1.1.3. الإمدادات.....100
2.1.3. اندماج الشركات النفطية العالمية وتأثيراتها.....102
3.1.3.مستقبل العلاقة بين المنتجين والمستهلكين.....105
2.3.التطور التقني وتأثيراته.....109
1.2.3. مصادر النفط المنافسة.....109
2.2.3. مصادر الطاقة البديلة وتطورها.....111
1.2.2.3. الغاز الطبيعي.....111
2.2.2.3. الفحم.....113
3.2.2.3.الطاقة النووية.....115
4.2.2.3. الطاقة المتجددة.....117
3.3. ضرائب الكربون / الطاقة.....119
1.3.3. الخلفية التاريخية لضريبة الكربون.....119
2.3.3. أثر ضريبة الكربون على النفط 121
3.3.3. موقف الدول النفطية من الضريبة.....123
4.3. تدابير أخرى مؤثرة على النفط.....127
1.4.3.التسعير المزدوج القيود الكمية.....127
2.4.3. تحرير خدمات الطاقة.....128
1.2.4.3. الاتفاقية العامة للخدمات.....129
2.2.4.3. علاقة الاتفاقية بتحرير خدمات الطاقة.....130
3.4.3. مكافحة الإغراق.....131

خاتمة.....134
قائمة المراجع.....138

مـقدمـة

ترتبط الطاقة بعملية التنمية إرتباطا وثيقا من حيث أنها المصدر الوحيد للمقدرة على أداء جميع أنواع العمل الذهني والجسدي والآلي، ولما كان العمل بجميع انواعه يشكل القاعدة الاساسية لعملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، فان توافر الطاقة بالشكل المناسب والقدر المطلوب لأداء العمل اللازم يعد شرطا ضروريا لإحداث التنمية.

وإذا كان هذا الإرتباط الوثيق بين الطاقة والتنمية نشا مع بداية الحضارة الإنسانية فان أهميته لم تظهر الى حيز الدراسة و الإهتمام سوى مع التغيرات الكبيرة التي واكبت الثورة الصناعية في أوربا والولايات المتحدة.

وزاد الاهتمام بالعلاقة بين إستهلاك الطاقة ومعدلات النمو الإقتصادي و الإجتماعي ليرقى إلى مستوى القضايا الكبيرة في السياسات القطرية والعلاقات الدولية بعد منتصف القرن الماضي، عندما حل النفط محل الفحم كمصدر أول للطاقة، على إثر توسع عمليات الإستكشاف والإنتاج في العديد من الدول، لاسيما الدول العربية في نهاية الخمسينات و بداية الستينات من القرن العشرين، وقد كانت الدول الصناعية المتقدمة هي المستفيد الأول من هذه التحولات المهمة في هيكل الطاقة، حيث بنت وتطورت وتقدمت في كل القطاعات إعتمادا على هذا المورد الطبيعي رغم أنها تستورد حصة معتبرة منه.

وإذا كانت العلاقة بين النفط والتنمية في الدول الصناعية المستوردة له تتمثل في كون النفط هو المصدر الرئيسي للقدرة على أداء العمل وبالتالي إحداث التنمية، فان هذه العلاقة في الوطن العربي تزداد قوة ، ذلك أن النفط لايوفر المصدر الأول للطاقة من أجل التنمية المحلية فحسب، بل الأهم من ذلك هو الإعتماد شبه الكلي على تصدير النفط إلى أسواق العالم من أجل الحصول على العوائد المالية اللازمة لمتطلبات الإستهلاك والإستثمار لإحداث التنمية، خاصة عندما قامت بعض الدول العربية بإتباع سياسة السيطرة الوطنية على ملكية قطاع النفط وإدارته عن طريق التأميم ، ومن ثم فقد بات

في حكم المؤكد أن أي دراسة عن التنمية في الوطن العربي لا يمكن لها أن تغفل دور النفط في هذه التنمية.

وبالمقابل فإن هذا الدور المزدوج للعلاقة بين النفط والتنمية العربية من شانه أن يجعل من الدول العربية عرضة للعديد من المخاطر، ذلك أن التعامل مع صناعة النفط و العلاقات السائدة فيها في مختلف مراحلها يتم ضمن منظومة عالمية، وأن أي تغير في علاقة الأطراف المشاركة في هذه المنظومة، ينعكس على العلاقات التجارية و الإستثمارية الدوليتين و يجعل التصدي للتحديات الإنمائية و غيرها التي تواجه الدول العربية أمرا في غاية الصعوبة.

وبناءا على ما سبق يمكن بلورة إشكالية بحثا على النحو التالي:
ما هو موقع النفط في التنمية العربية المستدامة في ظل التحولات التي تشهدها البيئة العالمية؟

وحتى يتيسر لنا الإحاطة بجوانب الموضوع ارتأينا الى تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هو واقع و مكانة قطاع النفط في الاقتصاد العالمي.؟

2- إلى ما يرمي مفهوم التنمية المستدامة؟ و ما مدى فاعلية سياسة توظيف العوائد النفطية العربية في هذه التنمية؟

3- فيما تكمن أهم التحديات التي يمكن أن تفرضها التحولات التي يشهدها العالم على قطاع النفط و من ثم على الاقتصاد العربي؟

فرضيات البحث:

و للإجابة على الإشكالية الرئيسية و الأسئلة الفرعية سنعمل من خلال بحثنا على اختبار الفرضيات التالية:

1- إن الخصائص التي يتميز بها النفط دون غيره من مصادر الطاقة الأخرى و تنامي استهلاكه و إنتاجه يعكس الأهمية التي بات يحتلها هذا العنصر في الاقتصاد المعاصر.

2- استطاعت الدول العربية و من خلال العوائد النفطية تحقيق العديد من الأهداف التنموية سواء تعلق الأمر بالقطاعات الاقتصادية أو القطاعات الأخرى.

3- إن الاتجاه الجارف للعولمة تحت مظلة OMC و إجراءات حماية البيئة من شأنها التأثير سلبا على عوائد النفط العربي.

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية هذا البحث من المكانة التي يحتلها قطاع النفط في الاقتصاد العالمي و ما يواجه هذا القطاع من تحديات في ظل ما يشهده العالم من تغيرات و تسارع للأحداث و تداعيات ذلك على النفط، و تتزايد أهمية البحث من منطلق أن الدول العربية و في معظمها اقتصاديات ريعية تعتمد على ما يدره عليها النفط من إيرادات في تنميتها و ما يمكن أن يجره ذلك على هذه الدول.

أهداف البحث:

يهدف الموضوع إلى تحليل و تقييم دور النفط في المسار الاقتصادي للدول العربية و تنميتها المستدامة، من خلال تحديد آثاره على القطاعات الاقتصادية و غير الاقتصادية سواء في الدول المنتجة أو الدول غير المنتجة، بالإضافة إلى آفاق صناعة النفط و التحديات التي قد تواجه الاقتصاديات العربية في ضوء التغيرات العالمية و الإقليمية و المحلية المتوقعة.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع تكمن فيما يلي:

- نسبة ما يساهم فيه النفط من إجمالي الدخل القومي للدول العربية.
- ما يشهده مطلع القرن الحالي من تحولات كبيرة في العالم مما قد ينعكس على أهمية النفط سيما فيما يتعلق بزيادة التوجه نحو التكتلات و تحرير التجارة العالمية و اشتداد الاهتمام بما يعرف بحماية البيئة.

الدراسات السابقة:

لقد تطرقت عدة دراسات الى موضوع النفط ومن زوايا مختلفة نذكر منها:

- رسالة دكتوراه للأستاذ الدكتور محمد التهامي طواهربعنوان:

The place of oil in national Algerian planning and its impacts on regional development with particular reference to ouargla region

وقد عالج فيها دور التخطيط في التنمية ، بالإضافة الى أهمية و أثر النفط في استراتيجية الجهوية لحالة ورقلة

- كذلك هناك رسالة ماجستير للأستاذ بلمرابط أحمد تحت عنوان : النفط ومصادر الطاقة البديلة خلال الفترة 1960- 1989 .

حيث عالج فيها تطور الإعتماد على النفط خلال الفترة محل الدراسة مع تحليل لطبيعة مصادر الطاقة البديلة وأثرها على النفط.

منهج الدراسة:

لقد اقتضت طبيعة الموضوع و خصوصيته التعامل مع عدة مناهج بطريقة متكاملة و متناسقة من أجل الإحاطة بمحاور الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في أغلب محاور الدراسة إضافة إلى استخدام الأدوات الإحصائية من جداول وبيانات لاستعراض التطور الذي عرفته السوق النفطية العالمية و كذا التطور الحاصل في إجمالي العوائد النفطية العربية و أثرها على مختلف المؤشرات الرئيسية للاقتصاد العربي.

حدود الدراسة:

يتم من خلال هذا البحث التطرق إلى أهم التطورات التي مرت بها السوق النفطية العالمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و تسليط الضوء على دور النفط و عائداته في اقتصاديات الدول العربية خلال العقود الثلاثة الأخيرة من جهة، و دوره المستقبلي على ضوء التحديات التي قد تواجه هذا القطاع و بالتالي عملية التنمية في الوطن العربي.

خطة و هيكل البحث:

للإجابة على إشكالية البحث و أسئلته الفرعية، قمنا بتقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول، تسبقهم مقدمة و تعقبهم خاتمة.

يتضمن الفصل الأول تحليلا لطبيعة قطاع النفط في العالم من خلال التطرق لخصائص و أهمية السلعة النفطية بالإضافة إلى عرض تاريخي لتطور الاعتماد على النفط كمصدر من مصادر الطاقة من خلال العرض و الطلب وكذا الى هيكل قطاع النفط العربي

أما الفصل الثاني فهو عبارة عن تحليل لدور النفط في التنمية العربية من خلال تسليط الضوء على مضمون و أبعاد التنمية المستدامة و العلاقة القائمة بينهما في الدول العربية النفطية وغير النفطية.

و يعالج الفصل الثالث التحديات التي يمكن أن تواجه هذا القطاع و من ثم الاقتصاديات العربية في المستقبل على ضوء المتغيرات المحلية و الإقليمية و الدولية.

الفصل 1
مكانة النفط في الاقتصاد العالمي

مرت أهمية النفط واستخدامه بمراحل تخللتها السرعة الفائقة والمنافسة الحادة لاحتلال هذا العنصر المكانة الرائدة في عالم الطاقة وقد واكب التطور المتزايد في استغلال النفط تقدم صناعي منقطع النظير، ولم يدخل عقد الستينات حتى أصبح النفط يتصدر مصادر الطاقة الأخرى بلا منازع.

وإذا كان الفحم قد لعب دورا حاسما في العصور السابقة فلم يعد كذلك في عصر قاد زمامه النفط وما زال، على الرغم من الأبحاث الجارية لتطوير عناصر أخرى من شأنها تقييد فعالية هذا العنصر والإحلال محله.

وفي هذا الفصل استجلاء لمكانة النفط وأهميته في الاقتصاد العالمي ، بالاضافة الى التطور الذي عرفته السوق النفطية منذ الحرب العالمية الثانية ، وكذا الى مكانة النفط العربي واهميته دوليا ومحليا

1.1. السلعة النفطية والسوق النفطية

عرف الإنسان النفط و استغله منذ العصور القديمة، إلا أن دلك الاستغلال كان بدائيا و محدودا، حيث اعتمد صورة واحدة (كمادة خام) من دون تصنيع أو تغيير في شكل مادته، إضافة إلى استخدامه في مجالات محدودة (اقتصر على المجالات غير الإنتاجية) لدلك لم تبرز ولم تنعكس أهمية و فعالية النفط في تلك الأزمنة.

إلا أن البداية الفعلية لاستغلال النفط بصورة علمية و اقتصادية يعود إلى سنة 1859م تاريخ أول تنقيب عن النفط بمدينة بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية. [1] (ص 27).

و نظرا للخصائص التي اكتشفت في النفط فقد ازدادت أهميته في مختلف مجالات الحياة وقد عزز هذه الأهمية مجموعة من التطورات عرفها المجتمع البشري منها [2] (ص18):

- بلوغ الإنسان مرحلة متطورة و متقدمة من الخبرة و المهارة في العلوم المختلفة النظرية و التطبيقية مكنته فنيا و تكنولوجيا من توفير النفط و استغلاله بصورة مختلفة عما كان سائدا في الفترات القديمة.
- التزايد الكمي و النوعي و بصورة ملحة لحاجات الإنسان نحو توفير و إيجاد مصدر جديد للإنارة و التدفئة و التشحيم يكون معوضا و بديلا عن النقص و عدم كفاية وكفاءة المصادر القديمة، و توفر دلك في المصدر النفطي.

وعليه فسنتعرض في هذا المبحث إلى الأهمية النسبية للنفط طاقة و خام، و كدا لاليات السوق النفطي.و دور منظمة الاوبك في هذه السوق.

1.1.1.أهمية و خصائص السلعة النفطية

سنتطرق في هدا المطلب إلى الأهمية النسبية للنفط طاقة وخام إضافة إلى أهم الخصائص المتعلقة بالسلعة النفطية .

1.1.1.1. الأهمية النسبية للنفط

إن الأهمية الاقتصادية للنفط تنعكس و تتجسد في جوانب رئيسية تتمثل في:

1.1.1.1.1. أهمية النفط كطاقة:

تعتبر الطاقة أحد المقومات الأساسية للحضارة الإنسانية فهي عامل و عنصر جوهري في عملية التطور الاقتصادي و الاجتماعي.

و قد عرف الإنسان و مند بداية وجوده و عبر مختلف الأزمنة و العصور مصادر طاقوية مختلفة و متنوعة، مستعينا بها في نشاطاته و تحسين ظروف معيشته ، و قد أخذت هذه المصادر التقليدية أشكالا عدة، تضمنت القوى العضلية للإنسان، الأعشاب و الأخشاب حركة الرياح، المياه.
و مع حلول القرن السابع عشر و انتشار الثورة الصناعية و ما تمخض عنها من ابتكارات مختلفة و متنوعة اعتمد في تشغيلها على الطاقة الحرارية المتولدة عن احتراق الفحم.

لهذا كان الفحم الحجري أول مصادر الطاقة التي استغلت تجاريا في العالم و على نطاق واسع، واعتمدت عليه الثورة الصناعية في مراحلها الأولى.

كما أدت هذه الثورة ووفقا لمتطلباتها إلى إيجاد مصدر طاقوي جديد، ليس من أجل توليد الطاقة الحرارية بل من أجل توفير مصدر لزيوت التشحيم أساسا، خاصة و أن الزيوت الحيوانية و النباتية لم تعد تفي بالغرض، لهذا نلاحظ بان حاجة العالم إلى النفط في المراحل الأولى من بدأ استغلاله تجاريا و حتى أواخر القرن التاسع عشر تركزت حول استخدامه في أغراض الإنارة و التدفئة و التشحيم.

ولكن مع تزايد عدد المكائن الحرارية فقد تحول الطلب النفطي تدريجيا إلى كونه مصدرا لتوليد الطاقة أولا و للأغراض الأخرى ثانيا خاصة أغراض التشحيم و من ثم فقد أخد هذا الطلب في التزايد و بصورة كبيرة، حيث أصبحت هذه الزيادة في استهلاك النفط تفوق الزيادة في استهلاك مصادر الطاقة الأخرى، فالنفط لم يكن يساهم سنة 1929م بأكثر من 16%من إجمالي الطاقة، بيد أن الفحم قد حظي بنحو 79% من إجمالها [3] (ص 67). غير أن الأهمية النسبية للنفط قد تضاعفت نحو ثلاث مرات في العقود الموالية في حين هبطت الأهمية النسبية للفحم إلى أقل من النصف و الجدول التالي يوضح دلك.

جدول رقم 1 : تطورنسبة استهلاك مصادر الطاقة في الفترة : 1965- 2000 [4] (ص476).

(%)

مصادر الطاقة	السنوات				
	1965	1973	1978	1990	2000
• **النفط**	37.3	45.8	44.1	39	35
• **الفحم**	41.3	30.4	27.8	26	21
• **الغاز الطبيعي**	15.8	17.8	18.9	22	23
• **طاقة نووية**	0.2	0.8	2.8	07	09
• **طاقة كهرومائية**	5.4	5.2	6.4	06	07

ولعل أهم أسباب هذا التحول في هيكل الطاقة العالمي لصالح النفط ناجم عن مزايا فنية و اقتصادية عديدة تتمثل في [2] (ص29):

- ارتفاع معامله الحراري مقارنة بباقي عناصر الطاقة الأخرى.
- تدني كلفة النفط الإنتاجية و التبادلية.
- توفره بكميات كبيرة.

- نظافة استخدامه و سهولة نقله.

2.1.1.1.1. أهمية النفط كمادة أولية:

للسلعة النفطية ميزة أخرى أكثر تأثيرا و أكثر أهمية من بقية السلع الأخرى التي عرفها و استخدمها الإنسان لتلبية و إشباع حاجاته المتزايدة، فهذه السلعة تعتبر أساس العديد من فروع الصناعة الكيماوية و البتروكيماوية، فهذه الأخيرة التي اشتق اسمها منه باتت تشكل و تساهم بفعالية كبيرة و ذات تأثير على عملية التطور و التقدم الصناعي، خاصة و أن منتجاتها أضحت أساسية في مختلف النشاطات الاقتصادية و تستخدم في كافة مقومات الحياة العامة لرخص موادها الخام-النفط- و تنوع منتجاتها وشيوع استعمالها و ارتفاع قيمتها المضافة.ومن أهم هذه الصناعات القائمة على النفط نجد [3] (ص 67):

- ✓ صناعة الأسمدة الكيماوية.
- ✓ صناعة النسيج الصناعي.
- ✓ صناعة المطاط الصناعي.
- ✓ صناعة المستخدمات الطبية و المبيدات.
- ✓ صناعة المواد البلاستيكية....

وتتمثل ميزة هذه الصناعة البتر وكيماوية في كونها توسع و تزيد بدرجة كبيرة في كمية وقيمة السلع الصناعية المنتجة من مجموع الإنتاج الصناعي بصورة خاصة وفي مجموع الإنتاج الكلي بصورة عامة بمقدار ما تساهم به في الدخل الوطني.

فالنفط ليس مقتصرا على عملية إنتاجية صناعية واحدة بل هو مصدر للعديد من العمليات الإنتاجية الصناعية.

3.1.1.1.1.الأهمية المالية للنفط:

يعتبر النفط مصدرا كبيرا و متنوعا لرأس المال السلعي و النقدي، حيث يساهم بمقدار و نسبة عالية في عملية التراكم الرأسمالي و خاصة للبلدان المنتجة و المصدرة للسلعة النفطية بأشكالها المختلفة.

فالقيمة المضافة للسلعة النفطية تكون عالية و كبيرة و إن تباينت في دلك من مرحلة إلى أخرى، فهي في مرحلة السلعة خام تكون متدنية و محدودة مقارنة مع ارتفاعها في حالة السلعة مصنعة كمنتجات نفطية أو بصورة أكبر من دلك في حالة المنتجات البتر وكيماوية.

إن الجانب المالي للنفط يتمثل فيما يتحصل عليه من إيرادات مالية نفطية بصورها و أنواعها المختلفة سواء كانت بصورة مباشرة(أرباح) أو غير مباشرة (ضرائب) وسواء كان دلك للبلدان المنتجة و المصدرة له أو للبلدان المستوردة و المستهلكة للسلعة النفطية.

وأهمية و دور النفط يظهر بصورة أوضح في اقتصاديات البلدان النفطية المنتجة و المصدرة له حيث يقوم اقتصاد هذه الدول بصورة أساسية على ما يدره من عوائد عليها، تمكنها هذه العوائد من التمويل المالي لخطط التنمية الاقتصادية فيها، هذه الخطط التي تعتمد بصورة كبيرة (تصل إلى 90 %) على العوائد النفطية في معظم الدول العربية.

جدول رقم 2 : مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة في بعض الدول العربية لسنة2002 [5] (ص59). (%)

	الإمارات	السعودية	البحرين	الكويت
نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة	%65	%77.67	% 61.05	% 70

4.1.1.1.1. الأهمية التجارية للنفط:

يحتل النفط مكانة مهمة في عملية التبادل التجاري الدولي، ويستمد هذه المكانة في التجارة الدولية لكونه يتدفق من مجموعة من الدول باتجاه مجموعة أخرى، كذلك فالسلعة النفطية سواء كانت خاما أو منتجات تشكل نسبة عالية و كبيرة من مجموع السلع المتبادلة دوليا، ولقد نمت هذه الأهمية للنفط في التبادل الدولي مند نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث تحول الاستهلاك العالمي للطاقة من المصدر القديم "الفحم" باتجاه النفط هذا ما جعل نسبة مساهمته في هيكل التبادل التجاري الدولي تتضاعف لتبليغ حدود 10 % من إجمالي السلع المتبادلة في العالم و 40 % من إجمالي مصادر الطاقة الأخرى. و يعزي دلك بالإضافة إلى كون النفط مصدر مهم من مصادر الطاقة فهو يعد كما جرى ذكره أساسا للعديد من فروع الصناعة إضافة إلى العوائد الضخمة الناتجة عن تجارته.

لقد أدت الأهمية التجارية للنفط وطبيعته الدولية إلى جعل ما يحدث من تغيرات هيكلية في صناعة النفط لا يقتصر أثره على عدد محدود من الدول بل يمتد إلى جميع أنحاء العالم، وحتى ما يحدث من تغيرات دولية ينعكس أثره الواضح على صناعة النفط وسوقه العالمية.

2.1.1.1.خصائص السلعة النفطية.

تتميز السلعة النفطية بمجموعة من الخصائص، ترتبط بطبيعة المنتوج في حد ذاته و بذلك تنعكس هذه الخصائص على المعروض و المطلوب من هذه السلعة.

1.2.1.1.1.التجانس و التنوع:

يتميز النفط في صورته الخام بالنمطية فهو يتكون من عنصري الهيدروجين و الكربون باعتباره نوعا من الهيدروكربونات العضوية، إلا أن هذه النمطية ليست كاملة فتتعدد أنواعه حسب التركيب الجزئي له، فترتفع كثافته و تقل جودته، بارتفاع نسبة عنصر الكربون إلى عنصر الهيدروجين، كما أن النفط كلما ارتفعت فيه نسبة الشوائب (الأملاح، الكبريت، المواد الشمعية...) قلت جودته، و انعكس ذلك على سعره [6] (ص 76).كذلك فإن اختلاف التركيب الجزئي للنفط ينتج عنه اختلاف خصائص و نسبة ما يمكن الحصول عليه من مشتقات نفطية بعد عملية التكرير.

2.2.1.1.1. القابلية للنفاذ:

النفط مصدر طبيعي آيل للنضوب و هو متوفر بكميات محدودة، و هذه الكميات مرتبطة بمدى و مستوى تطور المعرفة و التقنية و كذا التكلفة الإنتاجية، كما أن ما يستخرج من نفط لا يمكن تعويضه، إلا بجهد استكشافي آخر قد ينجح في العثور على احتياطي آخر و قد يكون العكس، فالنفط ذو ميزة نسبية، و كلما زادت معدلات إنتاجه و استغلاله زادت قابليته للنفاذ.

3.2.1.1.1. العلاقة بمصادر الطاقة الأخرى:

نظرا لتعدد مجالات و ميادين استخدام النفط، فإنه بات يرتبط و خاصة من خلال مشتقاته بمجموعة من العلاقات التشابكية مع باقي عناصر الطاقة الأخرى.

إن الاختلاف النسبي في تكلفة و كفاءة استخدام النفط مقارنة بباقي مصادر الطاقة الأخرى أدى إلى وجود علاقة تنافسية بينه و بين هاته المصادر، كما أن إنتاج النفط في كثير من المناطق (لاسيما المنطقة العربية) يصاحبه إنتاج الغاز الطبيعي، رغم خصوصية و طبيعة كل مصدر واختلاف سوقيهما، و قد أدى ذلك إلى وجود علاقة الإنتاج المشترك.

كذلك هناك علاقة اشتقاق تظهر من خلال إنتاج الكهرباء انطلاقا من النفط و تؤدي هذه العلاقات المختلفة بين النفط و مصادر الطاقة الأخرى إلى وجود العديد من العلاقات السعرية المتشابكة، فتغير سعر أي مصدر من مصادر الطاقة يؤثر على أسعار المصادر الأخرى.

4.2.1.1.1. الكثافة الرأسمالية و التكنولوجية المرتفعة و الطبيعة المتكاملة:

تعني كثافة استخدام رأس المال في قطاع النفط أن القطاع يستلزم ضخ رؤوس أموال على أساس منتظم بغرض الاستثمار في عمليات التنقيب و التطوير و الإنتاج و الصيانة لإحلال النفط المنتج و الحفاظ على سلامة الآبار [7] (ص 14). و تأتي معظم هذه الاستثمارات إما من الموارد الداخلية لشركات النفط الوطنية أو من أسواق رأس المال الدولية أو من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، كذلك تتطلب الصناعة النفطية استخدام أحدث الوسائل التكنولوجية عبر المراحل المختلفة لهذه الصناعة وذلك بغية تخفيض التكاليف و زيادة فرص الاستكشاف و كذا الإقلال من مخاطر الهدر و الإضرار بالبيئة، أيضا تتطلب الصناعة النفطية نوعا من التكامل و التفاهم بين المنتجين حتى لا يؤدي التنافس إلى خفض الأسعار سيما في المدى القصير.

لقد أدت هذه الخاصية التي يتميز بها النفط فيما سبق الى ظهور شركات عالمية متكاملة (الشقيقات السبع) اقتسمت فيما بينها الصناعة النفطية العالمية [8] (ص 37).

2.1.1. آليات السوق النفطية.

من خلال هدا المطلب سنتطرق إلى كل من السوق النفطي والسعر النفطي و أهم أشكالهما

1.2.1.1. السوق النفطي و أنواعه.

يعتبر السوق النفطي المكان الجغرافي المحدد الذي يتقابل فيه كل من العرض و الطلب العالميين من النفط [9] (ص 13).و أهم أنواع السوق النفطي فنجد:

1.1.2.1.1. الأسواق الفورية:

مرت السوق النفطية العالمية بتغيرات كبيرة في العقود الثلاثة الماضية اعتبارا من عام 1970، حيث بدأت إعادة التفاوض على السعر المعلن، و هو سعر مرجعي يحتسب على أساسه

رسوم الامتياز المستحقة للبلدان المضيفة، وقبل ذلك التاريخ كان هذا السعر مثبتا عند 1.8 دولار أمريكي خلال الستينات من جانب شركات النفط الدولية الكبرى صاحبة الامتيازات النفطية العاملة في تلك الدول.

و قد تلاحقت الأحداث بعد ذلك، انتهاء بصدمة النفط في عام 1973 ثم نقل حقوق الملكية إلى البلدان المضيفة و ما أعقب ذلك من ارتفاع كبير في أسعار النفط. و كان نظام التجارة يعتمد في ذلك الوقت اعتمادا كبيرا على العقود لأجل مع التفاوض على الأسعار و الكميات كل ثلاثة أشهر، و هكذا توفرت للسوق قاعدة معيارية محددة لفترة زمنية معروفة، و كانت سوق المعاملات الفورية تقوم في الغالب بدور الموازنة بالإضافة إلى كونها مؤشرا لدرجة التوتر السائد في السوق إن وجد [7] (ص5).

و قد زادت أهمية هذا النوع من الأسواق عندما زاد إنتاج النفط من خارج الأوبك و احتدام شدة المنافسة بينها و بين نفوط الأوبك لاسيما في فترة الثمانينات حيث صارت الأسعار الفورية هي أساس التعامل في السوق النفطية العالمية.

و الأسواق الفورية هي أسواق حرة للأجل القصير (العمليات الفورية أو العاجلة) أهمها سوق الكرايبي، سنغفورة، جان، لكن أشهرها هو سوق روتردام الهولندي و ذلك لوجود العديد من مصالح التكرير فيه، و لوجود أيضا وحدات تخزين هامة، بالإضافة إلى التسهيلات الممنوحة للمتعاملين في ميناء روتردام مما سهل إلى حد كبير عمليات المبادلات التجارية.

2.1.2.1.1. الأسواق الآجلة:

هي أسواق تسمح للمتعاملين بالتغطية ضد مخاطر تذبذب الأسعار في الأجل القصير، و هي أسواق مالية يجري التعامل فيها على أساس سندات مالية (عقود) يتم فيها التعهد ببيع منتوج نفطي خام أو مكرر في تاريخ متفق عليه، و تأخذ هذه الأسواق في الحسبان التغيرات الظرفية كالمخاطر السياسية، عدم استقرار أسعار الصرف العملات و أهم أنواع هذه الأسواق:

- بورصة نيويورك للمبادلات التجارية (Nymex)

تم التعامل بالعقود الآجلة للنفط الخام عام 1974 بسوق نيويورك بعد الأزمة النفطية عام 1973، و يعتبر التفاوض على النفط الخام في شكل عقود من أصعب الحالات لأن:

- توجد عدة أنواع من النفط تقارب في مجموعها 300 نوع.
- التفاوض حول النفط الخام يتم على كميات كبيرة.

و في بورصة نيويورك للمبادلات التجارية (Nymex) يتم طرح فيه نوعين من العقود، عقد خاص بالنفط الخام الخفيف و عقد خاص بالنفط الثقيل.

. بورصة لندن (IPE):

أخذ العمل فيها بالعقود الآجلة ابتداء من عام 1983، حيث اعتبر نفط بحر الشمال المرجع الأساسي بالإضافة إلى خامي بوني لايت (Bonny Light) النيجيري و زرزايتين الجزائري.

في بادئ الأمر كان ميناء روتردام مكان تسليم رئيسي لكن أدخلت تعديلات على عمل بورصة IPE، حيث يمكن استعمال كل الموانئ المتواجدة عبر العالم و لكل أنواع الخامات خلال عملية التسليم بشرط أن تتفق الأطراف المتعاقدة على مبلغ علاوة التعويض المحتملة.

1.1. 2 .2 . السعر النفطي و أنواعه.

- تعريفه:

هو تلك القيمة النقدية التي تعطى للسلعة النفطية خلال مدة معينة، نتيجة لتفاعل عدة عوامل اقتصادية اجتماعية و سياسية و مناخية بالإضافة الى طبيعة السوق السائدة حينها.

و قد اختلفت طرق تحديده و العوامل المؤثرة في ذلك تبعا لاختلاف و تطور السوق النفطي ذاته، فخلال الفترة الأولى من اكتشافه تجاريا كانت السوق الحرة نوعا ما سائدة، عرف حينها السعر النفطي على أنه كلفة إنتاجه مضافا إليه الربح المتوسط. و بتغيير طبيعة السوق تغير مفهوم السعرليصبح سعرا احتكاريا خاضعا لسيطرة الشركات الاحتكارية التي عملت على تعظيم أرباحها، ليتطور بعد ذلك و يخضع في مرحلة لاحقة الى تأثير عوامل السوق.

- أنواعه:

رغم كثرة المصطلحات العربية المتعلقة بمفهوم سعر النفط و تنوعها إلا أننا سنذكر ابززها وأكثرها شيوعا مع مراعاة جانب تطورها الزمني بالترتيب .

. الأسعار المعلنة:

يعتبر هذا السعر من بين اقدم أسعار النفط، ظهر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1880، حيث كانت شركات النفط تعلنه عند آبار الإنتاج بمجرد قيامها بشراء النفط من منتجيه، و الميزة الأساسية لهذا النوع من الأسعار هو الثبات و الاستقرار[9] (ص18).

. الأسعار المتحققة:

ظهر هذا النوع من الأسعار في أواخر الخمسينات بظهور الشركات النفطية التي كانت تقدم حسومات متنوعة يوافق عليها المشتري، و قد أخذت الشركات الوطنية للنفط للدول المنتجة تعمل بهذا السعر، و على عكس الأسعار المعلنة، كان مستوى الأسعار المتحققة يتأثر بظروف السوق السائدة و مدى و مقدار تأثر الأطراف النفطية المتعاقدة، حيث كانت العقود النفطية طويلة المدى وبكميات كبيرة تستوجب تقديم حسومات في البيع كبيرة على عكس العقود النفطية قصيرة الأجل وبكميات محدودة، التي تكون الحسومات فيها قليلة [10] (ص 25).

. سعر الإشارة:

هو سعر يقل عن السعر المعلن و يزيد عن السعر الفعلي، اعتمد كسعر معمول به بين الدول النفطية المنتجة و الشركات النفطية لاقتسام العوائد النفطية فيما بينها منذ الستينات، إن احتساب هذا النوع من الأسعار يتم على أساس معرفة معدل السعر المعلن و السعر الفعلي.

. سعر الكلفة الضريبية:

أخذت بهذا السعر الشركات النفطية العاملة على أراضي البلدان النفطية، حيث تقوم باستخراج النفط و من ثم شراؤه منها بسعر يعادل الكلفة الإنتاجية مضافا إليه عائد الحكومة و المتمثل في الضريبة على الأرباح، فهو يعتبر كسعر تتحرك رفقته بقية الأسعار الأخرى في السوق النفطية.

. السعر الفوري:

هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة فورا في السوق النفطية الحرة، و قد ظهر هذا السعر بظهور السوق الحرة، و يمكن اعتباره سعرا غير مستقل بسبب ارتباطه بمستوى الاختلال في العرض و الطلب، و يعود سبب بروز هذا النوع من الأسعار إلى الاختلال في العرض النفطي في نهاية السبعينات.

1.1. 3.منظمة الأوبك و دورها في السوق النفطي.

ترتبط السيادة على الموارد الطبيعية بمدى ما تتمتع به الدولة من حرية في تحديد أفضل السياسات لاستغلالها، و في غياب تلك الحرية للدول النفطية، تمكنت الدول الغربية المستهلكة وبمساندة شركاتها العالمية العملاقة من السيطرة على الصناعة النفطية و توجيه سياسة الإنتاج بما يحقق مصالحها على مدى أكثر من نصف قرن، إلى غاية بروز ما يعرف بمنظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك".

1.1. 3. 1. نشأة الأوبك و أهدافها

منذ الاكتشاف التجاري للسلعة النفطية و تطور صناعتها، عرفت السوق النفطية العالمية تطورات هائلة، فقد تميزت المرحلة التي امتدت إلى غاية الستينات من القرن الماضي بتركز شديد في الصناعة النفطية، و بروز سبع شركات كبرى سيطرت على هذه الصناعة و سوقها الدولية، انطلاقا من عملية الاستكشاف إلى غاية عملية التوزيع، مرورا بعمليات الاستخراج، النقل و التكرير، و نتج عن ذلك أن أصبحت هذه الشركات تسيطر على ما يربو عن 70 % من الإنتاج العالمي للنفط، و بالمقابل فإن الدول المضيفة و كلها كانت آنذاك دول مستعمرة أو حديثة العهد بالاستقلال لم يكن دورها يتجاوز جباية الضرائب و الحصول على حصة من الإنتاج في أحسن الأحوال[7] (ص 3).

و في ظل هذه الظروف تدهورت أسعار النفط الخام منذ أواخر الأربعينات و حتى مطلع الستينات سواء في صورتها الإسمية أو صورتها الحقيقية أي بعد استبعاد أثر التضخم المستورد من الدول الصناعية الغربية التي كانت تستورد نحو 85 % من الواردات النفطية العالمية و تصدر إلى الدول المصدرة للنفط ما يقارب تلك النسبة من واردات هذه الدول من السلع و الخدمات، و من هنا كان النفط من الناحية العملية يتم تبادله فيما يمكن اعتباره صفقات مقايضة مع السلع و الخدمات التي تصدرها الدول الصناعية الغربية مما يجعل من السهل تقييم الاتجاه العام لمعدل التبادل الدولي بين الجانبين، و على سبيل المثال فإن سعر النفط (السعر المعلن) للنفط العربي الخفيف (درجة كثافة 34) كان يتراوح حوالي 2.18 دولار للبرميل سنة 1948 ثم اخذ في الانخفاض إلى أن بلغ 1.8 دولار عام 1960 [2] (ص63). في حين ارتفع الرقم القياسي لأسعار الناتج الإجمالي لمجموعة الدول أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي OEEC من 100 سنة 1948 إلى 260 عام 1960، و هو ما انعكس على أسعار السلع و الخدمات التي تستوردها منها الدول المصدرة للنفط.

و في ظل هذه الظروف الجائرة ازدادت الحاجة لدى مجموعة الدول المصدرة للنفط إلى جهاز يقوم نيابة عنها بالتفاوض الجماعي مع شركات النفط العالمية فيما لا يعتبر من أمور السيادة الوطنية كإبرام الاتفاقيات البترولية، و يدعم قوتها التفاوضية في هذا المجال، و بصفة خاصة في مواجهة الشركات العالمية الكبرى التي كانت تستحوذ على الحجم الأكبر من إنتاج النفط، و قد كانت النواة الأولى لبعث و إنشاء هذا الجهاز تلك المباحثات المطولة بين وزيري النفط السعودي والفينزويلي لبحث شؤون النفط، ثم تبع ذلك إنشاء لجنة مشتركة بين العراق و السعودية و الكويت تتعلق بشؤون النفط.

و في 10 سبتمبر 1960 تم الإعلان عن إنشاء منظمة الأوبك في مؤتمر عقد ببغداد و كان الأعضاء المؤسسون هم: إيران، العراق، فنزويلا، الكويت و السعودية، و قد انظم لعضوية المنظمة بعد ذلك قطر (جانفي 1961)، ليبيا و أندونيسيا (جوان 1962)، أبو ظبي (نوفمبر 1967)، الجزائر (جويلية 1969)، نيجيريا (جويلية 1971)، الإكوادور (نوفمبر 1973)، الغابون (كعضو منتسب في نوفمبر ثم كعضو كامل في جويلية 1975)، و بذلك اكتملت العضوية عند 13 عضوا، ولكنها تراجعت خلال التسعينات إلى 11 عضوا بانسحاب الإكوادور و الغابون لعدم قدرتهما على تحمل نصيب متساو في موازنة المنظمة مع باقي الأعضاء و فشل المنظمة في تعديل نسب التمويل بحيث تكون بحسب نصيب كل عضو في حجم الانتاج أو حجم التصدير كما طالب بذلك بعض الأعضاء [10] (ص 51).

و تتلخص الأهداف الرئيسية للمنظمة، كما أوضحها قرارها الأول و نظامها الأساسي فيما يلي [4] (ص 79):

- تنسيق و توحيد السياسات النفطية للدول الأعضاء، و تحديد أفضل الوسائل لحماية مصالحهم منفردين و متجمعين.
- وضع الوسائل الكفيلة بتحقيق استقرار الأسعار في الأسواق العالمية للنفط الخام و ذلك بقصد التخلص من التقلبات الضارة غير المنتظرة.
- المراعاة الواجبة لما يلي:

. توفير إمدادات نفطية للدول المستهلكة على نحو يتميز بالانتظام و الاقتصاد و الكفاءة.
. تحقيق عائد عال على استثمارات العاملين في صناعة النفط.

إذا كان إنشاء منظمة الأوبك هو إيذان لبداية عهد جديد لسيطرة الدول المضيفة على مواردها النفطية، فإن هذا الحدث لم يلق اهتماما كبيرا من طرف الدول المستهلكة الصناعية و شركاتها، واعتبرته محاولة واهية من قبل الدول المضيفة لانتزاع السيطرة من شركات النفط العالمية، كما أن هذه الأخيرة بقيت هي المحدد لسعر النفط الخام، من خلال ترتيب سوقي قائم على احتكار القلة، يتم فيه إرساء سعر معلن، و دفع رسوم الامتياز و الضرائب للحكومات المضيفة على اساسه و امتد ذلك لغاية السبعينات.

1.1. 3 .2 . دور الأوبك

بدأ بإنشاء أوبك دور جديد لحكومات الدول المنتجة للنفط، فبعد أن كان دور الحكومة لا يتجاوز دور جابي الضرائب، أخذت تلك الحكومات تتطلع إلى المشاركة الفعالة في توجيه صناعتها النفطية و تبني سياسات نفطية مستقلة عن سياسات الشركات الأجنبية العاملة في أراضيها، و قد انحصرت جهود أوبك خلال عقد الستينات في تثبيت أقدامها في مواجهة الهجوم الذي شنته عليها الشركات الكبرى، غير أن أوبك لم تنجح خلال الستينات في تحقيق واحد من أهم أهدافها المعلنة و هو رفع الأسعار المعلنة، و إن كانت قد أفلحت في الحيلولة دون حدوث تخفيضات جديدة في هذا السعر.

و في جوان 1968 أصدرت منظمة الأوبك البيان التوضيحي للسياسة النفطية في البلدان الأعضاء أعلنت فيه عزمها على السعي لإحكام السيطرة على مواردها و زيادة نصيبها من أصولها النفطية و قد تسارعت الأحداث بعد ذلك، ففي عام 1969 قررت ليبيا وضع حد لسيطرة شركات النفط و لأول مرة استطاع قطر عربي رفع النفط بـ 50 سنتا، و في أفريل 1970 أعلنت إيران أن الشركات النفطية تأخذ النفط من مواقعه بدولار واحد و تبيعه في اسواقه الدولية بما يعادل 14 دولارا، ثم في سنة 1973 أعلنت منظمة الأوبك عدم الالتزام بالتفاوض مع شركات النفط العالمية، و لكنها مستعدة للتباحث في أمور النفط [7] (ص 5).

و تعد الفترة الممتدة من 1973 إلى 1974 بداية حقبة بارزة في السوق النفطية، نظرا لتزامنها مع نقل حقوق الملكية للبلدان المضيفة من شركات النفط الكبرى، و بالتالي أصبح المتحكم الأول في سعر النفط هو منظمة الأوبك [11] (ص 21). و التي نفذت هذه المهمة من خلال تحديد سعر رسمي لبيع أفضل أنواع النفط الخام لديها و هو الخام العربي الخفيف تاركة لكل بلد عضو مهمة تعديل سعر بيعه في ضوء هذا السعر المرجعي حسب نوعية منتوجه النفطي استنادا إلى تصنيف معهد البترول

الأمريكي "American Petroleum Institut" و المحتوى الكبريتي...الخ . و عادة ما كان يقترن إعلان السعر المرجعي للنفط الخام بتحديد حصص الإنتاج لبلدان المنظمة و ذلك بهدف أساسي هو تحقيق التوازن بين العرض و الطلب.

لقد أدى الوضع الجديد للسوق النفطية العالمية (سيطرة الأوبك) و ما صاحبه من ارتفاع كبير في مستوى الأسعار إلى اتجاه الدول الصناعية المستهلكة، للتنقيب و إنتاج النفط في المناطق عالية التكلفة مثل بحر الشمال، كندا و المكسيك و غيرها، بفضل التكنولوجيا الحديثة التي أتاحت استغلال حقول النفط الجديدة عالية التكلفة استغلالا مربحا و تخفيض التكاليف بشكل عام.

إن تزايد حجم الإنتاج لدى البلدان غير الأعضاء، قد أدى إلى استوعاب الطلب المتنامي وفاض عنه، و تحول بذلك سوق النفط بدءا من أوائل الثمانينات ليصبح سوقا للمشترين، و ارتفعت نسبة النفط التي يتم تداولها عن طريق ما يعرف بالأسواق الفورية و أسواق التعاقد الآجل بدلا من التعاقد المباشر كما كان يحدث سابقا بين المنتجين و المستهلكين، و أصبحت من ثم قضية التحكم في سعر النفط غير واردة بالنسبة لدول الأوبك، و قد أسفرت محاولة منظمة الأوبك لإعادة تحكمها في الأسعار (من خلال ما يعرف بحرب أسعار النفط في عام 1986، و التي كانت تهدف إلى إقصاء المنتجين من خارج الأوبك) عن فشل ذريع حيث انهار سعر برميل النفط إلى أقل من عشرة دولارات لبعض الأوقات، و عانت دول الأوبك من انخفاض عائداتها، الأمر الذي لم يشجعها أبدا على تكرار مثل هذه المحاولة مرة أخرى، و ضلت الأوبك مستمرة في نفس السياسة التي بدأتها في مارس العام 1983 بتحديد سقف إنتاج للمنظمة ككل، و تحديد حصص لكل دولة عضو ضمن هذا السقف في محاولة لتحديد سعر مستهدف.

لكن سنوات نهاية العقد الماضي و بداية القرن الحالي كانت تمثل تحول هيكل السوق الذي سيطرت عليه الدول المستهلكة لصالح استعادة دول منظمة الأوبك الكثير من نفوذها و يعود هذا التحول إلى العديد من التغيرات التي انتابت بعض العوامل الموضوعية التي شهدتها و مازالت تشهدها سوق النفط، علاوة على تأثير بعض العوامل الذاتية المتمثلة في أن أوبك كانت في واقع الأمر قد اكتسبت نضجا مع مرور الوقت و تراكم الخبرات و أصبحت تجيد لعبة السوق الدولي، دون أن يترافق ذلك بالضرورة بالدخول في مواجهة حادة مع الدول المستهلكة.

فمنذ أواخر العام 1999 و بداية العام 2000 بدأنا نشهد تحولا مهما في سوق النفط العالمي ليس فقط لأن متوسط الأسعار المتحققة كان الأعلى منذ منتصف الثمانينات، و لكن أيضا لأن سوق النفط قد اعتراه تغير أساسي نتيجة عودة منظمة الأوبك باعتبارها لاعبا رئيسيا في هذه السوق بعد فترة غياب طويلة تقلصت فيها قوتها، و ليس أدل من ذلك من أن المنظمة قد استطاعت فرض آليتها في تحديد سعر النفط بين 22 و 28 دولارلبرميل النفط على الرغم من أن هذه الآلية لم تعد مجدية في الظرف الحالي بالنظر إلى بلوغ سعر برميل النفط مستويات قياسية قاربت 70 دولار للبرميل رغم أن أوبك تنتج بكامل طاقتها و المقدرة بـ 28 مليون برميل يوميا.

2.1. تطور الاعتماد على النفط – الطلب و العرض –

لقد أدت الخصائص التي يتمتع بها النفط دون غيره من عناصر الطاقة الأخرى إلى زيادة الاعتماد عليه ، تجلى ذلك من خلال التطور الكبير الذي عرفته السوق النفطية وعلى مر الزمن سيما في المرحة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.

1.2.1. الطلب العالمي على النفط

يعرف الطلب على أي سلعة بأنه عبارة عن الرغبة الأكيدة في الشراء التي تؤيدها و تعززها قوة شرائية فعلية عند سعر معين خلال فترة زمنية معينة [3] (ص 147).

والطلب على النفط عبارة عن تلك الكميات من السلعة النفطية التي يحتاجها الإنسان خلال فترة زمنية معلومة و عند سعر محدود بهدف إشباع تلك الحاجات الضرورية له سواء كان بغرض استهلاكي مثل البنزين أو لغرض لإنتاجي مثل المنتجات البتر وكيماوية [9] (ص18).

والسلعة النفطية تكون على صورتين أساسيتين و هي النفط كسلعة خام لا يمكنها إشباع و سد حاجات الإنسان مباشرة، و كذلك كمنتجات نفطية معدة للاستهلاك و الاستعمال مباشرة لمرحلة واحدة أو لعدة مراحل متلاحقة.

وانطلاقا مما سبق فالطلب على النفط هو طلب مشتق، لأن الطلب على هذه السلعة منصب على المنتجات النفطية المختلفة، لكون أن النفط الخام لا يلبي أي رغبة بصورة مباشرة، وهذا ما يؤدي إلى خلق ترابط بين الطلبين، حيث يتأثر الطلب على النفط الخام بشكل أساسي بالطلب على المنتجات

النفطية المختلفة، فكلما قل الطلب على المنتجات النفطية قل الطلب على النفط الخام و كلما زاد الطلب على هذه المنتجات زاد الطلب بالمقابل على النفط الخام.

و نظرا لأن النفط أضحى اليوم عصب الحياة و تشعبت مجالات استعماله، فالطلب عليه متزايد و متطور باستمرار، غير أن هذا الطلب تحكمه مجموعة من العوامل و الظروف نتعرض لها بالتفصيل فيما يلي:

1.1.2.1. العوامل المؤثرة في الطلب على النفط

الطلب على النفط شأنه شأن الطلب على أي سلعة أخرى، حيث أنه يتحدد و يتأثر بالكثير من العوامل، منها ما هو أساسي و منها ما هو ثانوي أو مكمل، سواء كان دلك التأثير إيجابيا يؤدي إلى زيادة الطلب و توسيعه أو سلبيا بانخفاض و انكماش الطلب.
و في هذا السياق يمكن تقسيم العوامل المؤثرة في الطلب على النفط إلى عوامل اقتصادية وسياسية و اجتماعية و طبيعية.

1.1.1.2.1. العوامل الاقتصادية:

- النمو الاقتصادي و الاجتماعي و درجة التقدم الصناعي:

لقد أضحت الطاقة عنصرا فعالا و فاعلا في العملية الإنتاجية، فهي تعد الأساس لعملية التطور الاقتصادي و الاجتماعي الذي تعرفه الدول، و الدافع لعجلة تقدمها و رقيها و هي في نفس الوقت مؤشر و مقياس لدلك المستوى التطوري.

إن بلوغ الإنسان مراحل متقدمة من التطور الاقتصادي و الاجتماعي أي ارتفاع و تزايد في الإنتاج و الدخل الوطني – مع تحسن كبير لوسائل و معدات الحياة – إضافة إلى دلك بروز مكانة ودور القطاع الصناعي كقطاع اقتصادي قائد لبقية النشاطات الاقتصادية قد أثر إيجابا وبصورة فاعلة على تطور و تزايد الطلب الطاقوي عامة و النفطي خاصة سواء كان في جانبه الكمي أو النوعي، وعلى الصعيد العالمي أو الإقليمي أو القطري.

وإذا كان توسع و تنوع و تطور العمليات الإنتاجية يؤدي إلى توسيع و تزايد الطلب على النفط (باعتباره أهم مصادر الطاقة الرئيسية و الحديثة المستخدمة في عالمنا المعاصر) فإن الدخل يعتبر أحد

العوامل المؤثرة على هذا الطلب، فتغير الدخل يؤدي إلى التأثير على تغير الطلب سواء بالارتفاع في حالة زيادة الدخل أو كان بالانكماش في حالة انخفاض الدخل.

جدول رقم 3: التطور الاقتصادي و استهلاك النفط [4](ص 421).

الدول و الأقاليم	الناتج المحلي الخام PIB(مليارد دولار)		استهلاك النفط (مليون/يوم)	
	1990	1999	1990	1999
الدول الصناعية	19374	22384	39	44
الدول النامية	3660	5356	17	26

فالجدول أعلاه يعكس لنا الترابط بين مستوى التطور الاقتصادي و بين الاستهلاك النفطي ففي البلدان و المناطق عالية التطور الاقتصادية (المرتفعة في إنتاجها و دخلها) نجد أن الطلب النفطي عال و متزايد بخلاف المناطق و البلدان الأقل تطورا أو البلدان النامية و المتدنية في إنتاجها و دخلها، فيكون الطلب فيها منخفضا و ضعيفا على الرغم من أن معدلات التزايد السنوي في البلدان الأخيرة أكبر و أعلى من البلدان الأولى نظرا لعدم إشباع الطلب في هذه البلدان إضافة إلى ضيق مجالات الاستهلاك و الاستغلال النفطي بصورة كمية و نوعية.

كذلك فإن الطلب على النفط يتأثر في جانب كبير منه بمعدل النمو الاقتصادي حيث أن أي زيادة في النشاط الاقتصادي تتطلب و تحتاج إلى استهلاك الطاقة النفطية الضرورية لتغطية و تلبية حاجيات هذا النمو في النشاط الاقتصادي و العكس في حالة هبوط النشاط الاقتصادي، و من ثم يمكن اعتبار أن الطلب البترولي مرتبط بتغير معدل النمو الاقتصادي زيادة أو انخفاضا.

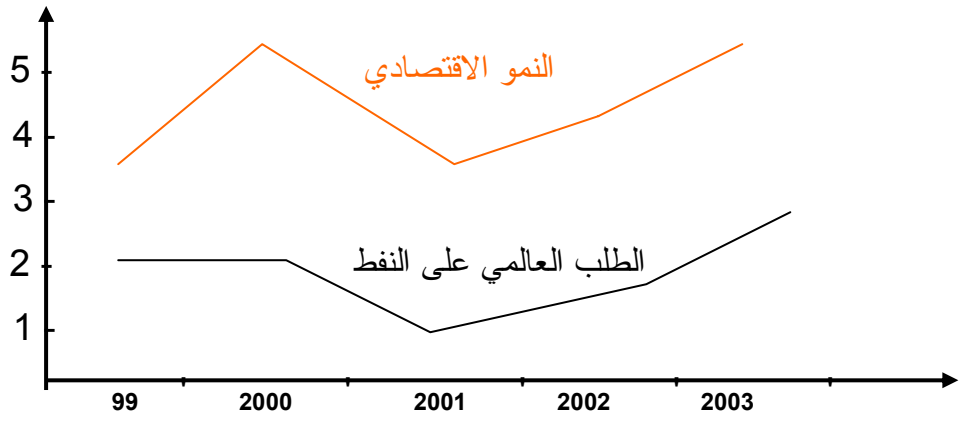

شكل رقم 1: العلاقة بين النمو الإقتصادي والطلب العالمي على النفط [12] (ص 23).

- السعر:

يعتبر سعر النفط من العوامل الرئيسية التي لها فاعلية في التأثير على الطلب و بصورة عامة فإن انخفاض السعر يؤدي إلى توسيع الطلب و زيادته، في حين أن ارتفاع السعر يؤدي إلى انكماش الطلب و انحساره.

وكما هو معلوم فإن انخفاض سعر النفط في الماضي و قبل ثورة الأسعار في السبعينات مقارنة بأسعار بقية مصادر الطاقة (خاصة الفحم و الغاز) كان من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى زيادة الطلب و التوسع في استخدامه في مختلف مجالات و نواحي الحياة، و زيادة الطلب هذه شملت النفط الخام والمنتجات النفطية على السواء.

ومرونة الطلب على النفط تعتبر مرونة ضعيفة حيث أن درجة استجابة التغيير في الطلب نتيجة تغيير السعر هي قليلة و قد تكون معدومة في المدى القصير و المتوسط، و لما كانت مجالات استعمال النفط و استهلاكه متعددة و متنوعة، فإن أي زيادة في الطلب على المنتجات النفطية تؤدي إلى زيادة الطلب على النفط الخام، وعلى هذا الأساس فإن مرونة الطلب على المنتجات النفطية و بالتالي النفط الخام تبقى ضعيفة إلى حد ما، غير أن بعض الدول الغربية تحاول رفع أسعار بعض المنتجات النفطية للحد من زيادة استهلاكها، كالبنزين مثلا، و الارتفاع الحاد في أسعار البنزين قد يؤدي تدريجيا إلى الحد من استهلاك هذا المنتج،و بالتالي الحد من ارتفاع أسعار النفط الخام [3] (ص 154).

ومع هذا كله فإن مرونة الطلب على النفط الخام تبقى مرونة مستقلة لأن البترول الخام لا يستهلك مباشرة، و إنما يخضع إلى تحويل و تصنيع، فهو لا يلبي أي حاجة استهلاكية بشكله خاما، وهذا ما يجعل أن لكل منتج من منتجاته طلبا آخر و مرونة خاصة بكل منتج من المنتجات النفطية، و حتى هذه الأخيرة منها ما هو خاضع للاستهلاك النهائي مباشرة، و منها ما يلبي حاجات إنتاجية أخرى، و بالتالي فمرونة الطلب تختلف هي الأخرى من منتج لآخر.

وعلى الرغم من وجود شبه الانفصال الظاهري بين طلب و مرونة النفط خاما و طلبه ومرونته كمنتجات سلعية، إلا انه من الناحية الفعلية هناك ترابط عضوي بين الطلب على النفط الخام و مرونته و بين الطلب عليه و مرونته كمنتجات، و يبقى تأثر الأول كبيرا للتغيرات التي تحدث في الثاني مما هو تأثر الثاني بالأول.

و حقيقة دلك تستند إلى عدة عوامل منها[13] (ص 11):

- الاستهلاك و الاستعمال يكون على المنتجات النفطية و ليس على النفط الخام.
- أسعار النفط الخام مقارنة بأسعار المنتجات تعتبر متدنية.
- مجال استعمال المنتجات واسع جدا.

أسعار السلع البديلة:

تؤثر السلع البديلة على جانب مهم من الطلب البترولي بمقدار توفر هذه السلع على المستوى العالمي و قابليتها للمنافسة إلى جانب النفط من خلال خصائصها المتعلقة بنوعها و كدا القدرة على استغلالها فنيا و تكنولوجيا و اقتصاديا.

ولكن و رغم تعدد و تنوع مصادر الطاقة البديلة للنفط و التي تتمثل في الفحم، الغاز الطبيعي، و الطاقة النووية، والطاقة المتجددة و غيرها إلا أن تأثيرها يبقى محدودا في المدى القصير إن لم نقل المتوسط من جهة لكون أسعارها مرتفعة مقارنة بأسعار النفط و يرجع دلك لضخامة تكاليف إنتاجها ومن جهة ثانية لصعوبة تغيير النشاط الاقتصادي المرتكز في مجمله على النفط في المدى القصير و المتوسط على الأقل.

2.1.1.2.1. العوامل السياسية:

تعتبر العوامل السياسية من بين أهم العوامل المؤثرة على الطلب البترولي زيادة أو نقصا فالسياسة الطاقوية عامة و النفطية خاصة التي تنتهجها الدول أو المجموعات الدولية المختلفة تترجم و تظهر في مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدول لتحقيق أهدافها الاقتصادية و الفنية المختلفة، فهذه السياسة تكون مرتبطة بنوع النظام السياسي القائم في البلد المعني.فالسياسة الطاقوية و التي هي جزء من السياسة الاقتصادية العامة تتعلق بمعالجة كيفية استغلال مصادر الطاقة عامة و المصدر الطاقوي المعني بصورة خاصة سواء تعلق الأمر بالإنتاج، التوزيع، التكرير أو ما تعلق بتوفير معدات و آلات استهلاكه، أي أن أثر هذه السياسة يكون على جانب العرض أو على جانب الطلب أو الاثنين معا، فالطلب و العرض تتحكم فيهما ثلاث قوى رئيسية متمثلة في السياسات التي تنتهجها مجموعة الدول المنتجة و مجموعة الدول المستهلكة الرئيسية، و الشركات الاحتكارية النفطية الكبرى.

3.1.1.2.1. العوامل الاجتماعية (السكان):

عامل السكان هو أحد العوامل المؤثرة على الطلب، وهذا العامل لا يعتبر عاملا أساسيا بل يعتبر من العوامل المكملة، وعلى هذا الأساس فإن تأثيره في الطلب البترولي بالمقارنة مع العوامل الأخرى يكون أقل و تكون درجة تأثيره بحسب تكامله مع بقية العوامل الأخرى و بالأخص مع عامل التطور الاقتصادي و النضج الاجتماعي، فعلى هذا الأساس يكون تأثير عامل السكان كبيرا في حالة ارتفاع دخل السكان و يكون تأثيره أخف في الحالة المعاكسة أي انخفاض الدخل و تدني مستوى التطور الاقتصادي الذي يقاس بصفة خاصة من خلال حصة الفرد من الدخل الوطني فعلى سبيل المثال تختلف حصة استهلاك النفط من الطاقة إجمالا من بلد لآخر و من منطقة لأخرى داخل البلد الواحد و من مجموعة دولية لأخرى و نفس الحجم من السكان يتباين استهلاكهم تباينا كبيرا من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، فالولايات المتحدة الأمريكية التي يبلغ عدد سكانها ما يساوي نسبة 5% من إجمالي سكان العالم يبلغ استهلاكهم من النفط 25% من الاستهلاك العالمي [14] (ص32).

4.1.1.2.1.العوامل الطبيعية:

العامل الطبيعي عامل له هو الآخر أثر على الطلب النفطي و أبرز هذه العوامل هو "المناخ" فهذا الأخير يعتبر من العوامل الثانوية التي يكون تأثيرها قليلا نسبيا، و مع هذا فإن تأثير هذا العنصر ناجم عن مقدار التغير في درجات الحرارة على مدار السنة و تعاقب الفصول سواء التأثير بالارتفاع أو

الانخفاض، ففي حالة البرودة خلال فصل الشتاء يتأثر الطلب النفطي بالزيادة و الارتفاع لأغراض التدفئة أما في حالة الحرارة خلال الصيف ينخفض و يتقلص الطلب النفطي.

2.1.2.1. استهلاك النفط

إن استهلاك النفط عالميا يتباين من دولة لأخرى و من إقليم لآخر تبعا للظروف المحيطة بكل دولة سيما التطور الاقتصادي و التكنولوجي، و قد مر استهلاك النفط بمراحل اختلفت من حيث حجم الاستهلاك و مدى مساهمة هذا العنصر في هيكل الطاقة، لذا ارتأينا تحديد هذه الفترات كما يلي:

1.2.1.2.1. الاستهلاك قبل 1973

اتسمت هذه الفترة بالاستهلاك المتصاعد للطاقة خاصة النفط فبينما تضاعف إجمالي استهلاك الطاقة حوالي ست مرات مند بداية القرن الماضي نجد أن حصص المصادر التي أعتمد عليها هذا التوسع قد تبدلت جذريا حيث هبطت حصة الفحم و ارتفعت حصة النفط كما يأتي:

جدول رقم 4: تطور استهلاك مصادر الطاقة في الفترة 1900- 1970 [15] (ص18).

(%)

السنة / المصدر	1900	1960	1973
الفحم	94.2%	52%	28.1%
النفط	3.8%	31.2%	47.4%
الغاز	1.5%	14.6%	18.2%
مائية- نووية	0.5%	2.2%	6.3%

و خلال الفترة ما بين 1950 إلى 1973 أي خلال ربع قرن فقط شهد العالم الصناعي أسرع معدلات الانتقال فيما بين مصادر الطاقة المعروفة ، فنجد أن استهلاك النفط قد ازدادت نسبته ب 425 % بينما زادت نسبة استهلاك الفحم ب 125% أي تضاعف أقل من مرتين و هذا يشير إلى شيء واحد و هو التصاعد المستمر في استهلاك النفط.

جدول رقم 5: التطور الإجمالي في استهلاك الطاقة:1950- 1973 [15] (ص20).

(%)

الفترة	54-50	59-55	64-60	69-65	73-70
نسبة الزيادة الكلية	30.1%	30.8%	22.8%	31.9%	15.9%
نسبة الزيادة السنوية	5.4%	5.5%	5.5%	4.2%	3.8%

جدول رقم 6: التطور في استهلاك المحروقات 1950- 1973 [15] (ص20).

(%)

الفترة	54-50	59-55	64-60	69-65	73-70
نسبة الزيادة الإجمالية	49.8%	42.4%	45.6%	51.4%	% 21.6
نسبة الزيادة السنوية	8.4%	7.4%	7.7%	8.6%	5%

وكما سبق الإشارة إليه فإن هناك علاقة طر دية بين الطلب على الطاقة و معدل النمو الاقتصادي و نتيجة للنمو الكبير الذي كانت تعرفه آنذاك دول أوربا على وجه الخصوص سيما بعد الحرب العالمية الثانية و الشروع في إعادة البناء و التعمير، فقد ارتفع استهلاك الطاقة و تشير الدلائل السابقة إلى تأثر النفط أكثر من غير من مصادر الطاقة الأخرى و هناك في الواقع عدد من الأسباب التي يعود إليها اعتماد الدول الصناعية الكبرى في غرب أوربا و الولايات المتحدة الأمريكية على النفط و خاصة النفط العربي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الانخفاض الكبير في أسعار النفط بالمقارنة مع أسعار مصادر الطاقة الأخرى بالإضافة إلى اكتشاف مصادر هائلة من احتياطي النفط الخام في منطقة الشرق الأوسط في منتصف و أواخر الثلاثينات و أوائل الأربعينات من القرن الماضي.

إن السعر المنخفض للبترول يعتبر العامل الأساسي الذي شجع هذا التحول إلى زيادة الاعتماد عليه كمصدر للطاقة.

المثال الواقعي لذلكهو أن سعر النفط قد انخفض بمقدار ثلاثين بالمئة (30%) ما بين 1950 و عام 1970 [15] (ص 21). مما شجع على زيادة استهلاك النفط و قلص الحافز للاستثمار الصناعي في المنتجات و أساليب الإنتاج التي تستهدف ترشيد استهلاك الطاقة حيث بلغ سعر النفط العربي الخفيف عام 1947 حوالي 2.18 دولار أمريكي ليصل إلى 1.8 دولار مع نهاية الستينات [16] (ص 12). و هذا ما أثر على تثبيت تفوق النفط على الفحم كمصدر رئيسي للطاقة.

- سيطرة الشركات العالمية على السوق النفطية، مما جعلها تمسك بزمام الأمور فيما يتعلق بالإنتاج و التكرير و التسويق، كل هذا أعطى الثقة للدول الصناعية الغربية باستمرار تدفق النفط إليها و بأبخس الأثمان، هذا ما جعل منها تزيد في الاعتماد على النفط دون غيره من مصادر الطاقة الأخرى.
- عرف مطلع الستينات ازدياد اهتمام العالم الغربي و لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتبارات البيئية ، و قد أعطى هذا الأمر للبترول أفضلية على الفحم كمصدر للطاقة، لما سببه الفحم من أضرار بيئية على التربة و السطح و لما فيه من تشويه للأراضي و القضاء على خصوبتها، و تتعلق المشكلات الأخرى بالتكاليف الباهضة التي تتطلبها عملية التنقيب و النقل للمستخرج من الفحم مما يجعل من عملية استخراجه مكلفة للغاية.

2.2.1.2.1.الاستهلاك خلال الفترة 1974-1984

. المرحلة الأولى 74- 79

لقد أدى ازدياد الاعتماد على النفط من سنة إلى أخرى، و عدم تطور مصادر جديدة للطاقة بشكل فعال في الفترة السابقة (قبل 1973) إلى إثارة مخاوف نضوب وعدم كفاية الموارد النفطية لإمدادات الطاقة مستقبلا، كما عرف مطلع سبعينات القرن الماضي ارتفاعا كبيرا في أسعار المنتجات الاستهلاكية و الصناعية تزامنا مع موجة التضخم الذي كانت تشهده الدول الصناعية، و هنا ظهرت فكرة المطالبة بأسعار أعلى للنفط من قبل الدول المنتجة و المصدرة له، وذلك للمحافظة على دخلها وعلى القوة الشرائية لإيراداتها النفطية.

وقد قامت الدول المنتجة و المصدرة للنفط (دول منظمة الأوبك) باتخاذ قرار تعديل أسعار نفوطها سنة 1973. (تزامن هذا القرار مع حرب أكتوبر 1973 و الحضر الجزئي للنفط العربي على بعض الدول).إن الارتفاع الذي شهده سعر النفط في هذه الفترة قد تزامن مع حالة من الركود الاقتصادي مما انعكس سلبا على اقتصاديات الدول الغربية حيث ارتفعت معدلات التضخم و تفشت ظاهرة البطالة، وقد حملت هذه الدول المسؤولية للدول المنتجة للنفط و المصدرة له.
وجاء رد فعلها من خلال تشكيل الوكالة الدولية للطاقة (ضمت أغلبية الدول الصناعية)، وقامت بإعلان برامج متعددة استهدفت التأثير على أهمية النفط و من ثم أهمية الدول المنتجة و المصدرة له و منها الاستغناء عن النفط المستورد و الإقلال من استهلاكه و ترشيد استعمالاته و كدا تطوير بدائله.

وقد ظهرت آثار هذه الإجراءات على استهلاك النفط في دول الوكالة، فإذا كان معدل الزيادة السنوي قد بلغ في الفترة التي سبقت 1973 حدود 7.7% فإن هذه النسبة شهدت تراجعا ملحوظا خلال العامين 1974 و 1975 حيث انخفض معدل النمو الاستهلاكي من النفط في السنة إلى 4.9% ثم إلى 3.7% في السنة الثانية، وهكذا فقد انخفضت نسبة مساهمة النفط في إجمالي هيكل الطاقة العالمي من 53.5% سنة 1973 إلى 51.5% سنة 1975 وهنا يظهر مدى تأثير سعر النفط على طلبه في بداية هذه المرحلة [11] (ص 31).

وقد تميزت السنوات الممتدة من سنة 1976 إلى غاية 1979 إلى عودة الطلب على النفط إلى التزايد تزامنا مع حالة الانتعاش الاقتصادي الذي عرفته اقتصاديات الدول الغربية و كدا استعاب هذه الدول أثر زيادة الأسعار، غير أن هذه الزيادة في الطلب على النفط ظلت بمستويات و نسب ضعيفة بلغت حدود 1.2 % في بعض الفترات و في أحسن الأحوال حدود 3.4 %.

جدول رقم 7 : تطور الاستهلاك العالمي من النفط في الفترة: 1976- 1979[13] (ص 26).

(م ب / يوم)

السنوات / المنطقة	1976	1977	1978	1979
مجموعة الدول الغربية	39.1	40.1	40.9	41.1
نسبة الاستهلاك (%)	66.24	65.5	64.86	64.12
باقي العالم	20.07	21.13	22.2	23.1
نسبة الاستهلاك	33.76	34.5	35.14	35.88

يتضح من الجدول أن الاتجاه العام لحجم الاستهلاك العالمي من النفط هو الزيادة غير أن معدلات هذه الاستهلاك و لا سيما في الدول الصناعية كانت متناقصة من فترة لأخرى، أما بالنسبة لباقي الدول و معظمها دول نامية فقد كانت معدلات الاستهلاك فيها متزايدا و هذا راجع إلى ضعف حجم المستهلك من النفط في هذه الدول فهو يعيد عن حدود التشبع.

. المرحلة الثانية 79- 83

إدا كانت المرحلةالسابقة (74 – 79) قد عرفت زيادة في حجم الاستهلاك العالمي من النفط و لكن بمعدلات متناقصة، فإن مطلع الثمانينات من القرن الماضي شهد إنخفاظا واضحا للطلب العالمي

على النفط، انتقل فيها حجم الاستهلاك من 64.2 م ب / يوم سنة 1979 إلى حدود 61.57 م ب / يوم سنة 1980 و بمعدل انخفاض فاق 4 %. ومعظم هذا الانخفاض كان قد سجل في استهلاك مجموعة الدول الغربية حيث انخفض بها استهلاك النفط ب 7.9% عما كان عليه سنة 1979[17] (ص36).

ويعزي هذا الانخفاض المحسوس في حجم الاستهلاك العالمي من النفط إلى ما يمكن وصفه بالركود الشامل الذي مس الدول الصناعية و انعكس في انكماش معدلات النمو الاقتصادي فيها بالإضافة إلى ما شهدته سنوات 1979 و1980 من طفرات جديدة في أسعار النفط على إثر الثورة الإيرانية، الأمر الذي دفع بهذه الدول لدعم جهود برامج ترشيد الاستهلاك و المحافظة على الطاقة و عملية إحلال المصادر البديلة و السحب من المخزون الإستراتيجي الذي كانت هذه الدول قد بدأت في بناءه بعد طفرة الأسعار الأولى سنة 1973 لمجابهة أي نقص في إمدادات الطاقة

جدول رقم 8: تطور الاستهلاك في الفترة 1979-1983[18] (ص 22).

(م ب/يوم)

السنوات	1979	1980	1981	1982	1983
حجم الاستهلاك	64.2	61.57	59.3	58.4	57.9

و يتضح من الجدول اعلاه أن انخفاض استهلاك النفط قد استمر إلى غاية سنة 1983 مسجلا بذلك أدنى مستوى له مند سنة 1973 حيث بلغ حجم الانخفاض قياسا بسنة 1979 حدود 6.3 مليون برميل / يوم (انخفض من 64.2 م ب /يوم سنة 1979 إلى حدود 57.9 م ب / يوم سنة 1983) ، كذلك ما ميز هذا الانخفاض أنه حدث في معظم الدول النامية التي لم يكن في وسعها ملاحقة الأسعار المرتفعة للنفط، و كدا ضعف معدلات النمو فيها التي تأثرت بالظروف التي سادت في الدول الصناعية باعتبار أن الدول النامية مرتبطة اقتصاديا بالاقتصاديات الغربية.

3.2.1.2.1. الاستهلاك خلال الفترة 1984 – 2004

إن انخفاض الاستهلاك العالمي من النفط الذي عرفه مطلع عقد الثمانينات من القرن الماضي إثر الأحداث و الظروف التي سادت آنذاك من ارتفاع في أسعار النفط و ركود اقتصادي عالمي، و ما عمدت إليه الدول الصناعية من دعم لجهود برامج و سياسات الوكالة الدولية للطاقة (ترشيد الاستهلاك، إحلال البدائل...) قد كان له الأثر على استهلاك النفط، حيث أخذ منحى تنازلي، و قد

دفع دلك إلى انخفاض الأسعار مجددا و استمر هذا الانخفاض إلى ان وصل أدنى مستوى له في أواخر سنة 1986 مند ثورة الأسعار الأولى العام 1973.

لقد أدى هذا الانخفاض في أسعار النفط بداية من سنة 1984، و عودة الانتعاش الاقتصادي إلى أغلب الدول الصناعية،لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية بداية من النصف الثاني من عقد الثمانينات إلى عودة الارتفاع في استهلاك النفط حيث بلغ حدود 60 م ب / يوم العام 1985 أي بزيادة قاربت 3 م ب / يوم عما كان عليه سنة 1983[18] (ص 28). و استمرت هذه الزيادة في حجم الاستهلاك العالمي من النفط في السنوات اللاحقة من نفس العقد، و على امتداد عقد التسعينات و بداية القرن الحالي.

جدول رقم 9 : تطور الاستهلاك في الفترة 1985-2004 [18] (ص 16).

(م ب/ يوم)

السنوات	85	90	95	2000	2004
الاستهلاك	60	66.4	68	74.6	81

يمكن تفسير تنامي الطلب العالمي على النفط خلال هذه المرحلة، و لا سيما عقد التسعينات من القرن العشرين، إلى مجموعة من العوامل، في مقدمتها حالة النمو الكبير الذي عرفته دول جنوب شرق آسيا و الصين و الهند إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث تراوحت معدلات النمو الاقتصادي العالمي بين 2.2% و 3.9% سنويا.

كذلك فإن أسعار النفط هي الأخرى كانت متدنية (السعر كان يدور حول القيمة 17 دولار للبرميل) بسبب وجود فائض في العرض النفطي قدر ب 3 مليون برميل و قد تراوحت نسبة الزيادة في الطلب على النفط خلال نفس العقد بين 1.5% و 2% سنويا [19] (ص 58).

جدول رقم 10: تطور الطلب على النفط حسب المناطق خلال الفترة 1993-2003 [20] (ص 9)

(م ب/ يوم)

السنوات / المناطق	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2003
أمريكا الشمالية	20.58	21.23	21.15	21.82	22.27	22.67	23.28	23.54	24.08
أمريكا اللاتينية	3.8	3.97	4.13	4.3	4.5	4.6	4.7	4.66	4.62
أوربا و استراليا	20.5	19.76	19.64	19.42	19.60	19.73	19.65	19.45	19.75
الشرق الأوسط	3.7	3.89	4.02	4.11	4.18	4.2	4.3	4.31	4.48
إفريقيا	2.07	2.13	2.19	2.24	2.3	2.38	2.43	2.44	2.57
جنوب شرق آسيا و اليابان	15.57	17.08	18.07	18.84	19.68	19.32	20.24	21.05	22.6
العالم	66	68.07	69.23	70.74	72.59	73	74.63	75.48	78.11

و باستثناء الفترة الممتدة من منتصف سنة 1997 و حتى نهاية سنة 1998 و التي عرفت هبوطا في نسبة الاستهلاك العالمي من النفط، تزامنا مع الأزمة المالية التي هزت اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، و البالغ استهلاكا من النفط العالمي 19% (دون اليابان) فإن السنوات اللاحقة و سيما الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2004، شهدت ارتفاعا معتبرا في حجم الاستهلاك العالمي بلغ حدود 6 مليون برميل / يوم (من 75.48 م ب / يوم سنة 2000 إلى 81 م ب / يوم سنة 2004) و من مجمل تلك الزيادات، بلغ نصيب الدول الصناعية مجتمعة أقل من مليون برميل يوميا، وبلغ نصيب الصين مليوني برميل يوميا أي أن الصين استأثرت لوحدها بحوالي 40% من الزيادات في الطلب العالمي، و إذا أضفنا إلى ذلك زيادة الطلب في الهند، فستصبح مساهمة الدولتين في زيادة الطلب العالمي أكثر من 60% و بلغ حجم الزيادة في الدول النامية 2 مليون برميل أيضا.

2.2.1. العرض النفطي

يقصد بالعرض في التحليل الاقتصادي" الكميات التي يعرضها المنتجون في السوق من سلعة معينة عند ثمن معين و في فترة زمنية معينة" [2] (ص 75).

تجدر الإشارة إلى أنه في الصناعة النفطية يجري التفرقة في مفهوم العرض بين تعبيرين : اولهما الطاقة الإنتاجية للنفط وثانيهما انتاج النفط و يقصد بتلك التفرقة ابراز احد الاعراف التي جرى عليها العمل في الصناعة النفطية و هو الاحتفاظ بطاقة انتاجية احتياطية اومغلقة لمواجهة الظروف الطارئة.

كما تجدر الإشارة إلى أن العرض العالمي للنفط شأنه شأن الطلب يخضع لعدد من المحددات و العوامل في مقدمتها الطلب على النفط و سعره، و يدخل في محددات الطلب كما أسلفنا مستوى و معدل نمو النشاط الاقتصادي و أسعار البترول، كذلك يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين و ليس معنى توافر احتياطيات بترولية كبيرة أن يصبح من السهل زيادة الإنتاج فور ارتفاع الطلب، إذ يلزم تنمية الحقول المكتشفة و تزويدها بالوسائل القادرة على استخلاص النفط من باطن الأرض و معالجته و تخزينه و ضخه حتى سطح الناقلة أو موقع المصفاة، و بديهي أن ما يتحقق من احتياطيات بترولية أو إمكانيات إنتاجية إنما يعتمد في النهاية على حجم الاستثمارات الموجهة لعمليات التنقيب و التنمية كما يعتمد أيضا على مدى تقدم التقنيات المستخدمة في تلك العمليات كذلك يتحدد العرض بسياسة الدولة المنتجة للنفط و مدى حاجتها له لمواجهة استهلاكها المحلي أو لتصديره تحقيقا لمورد نقدي ومالي يلبي احتياجاتها المالية أو للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات أجيال المستقبل و يدخل في هذا الإطار مثلا السياسة الجماعية التي تقررها أوبك بالنسبة لتحديد سقف الإنتاج و توزيع الحصص بين الأعضاء وكذلك مدى الالتزام بدلك من طرف الأعضاء.

1.2.2.1. إنتاج البترول

بدأ العالم يبحث عن مصدر آخر للطاقة بعد أن تم اختراع المحرك التجاري ليقوم مقام المصادر التقليدية التي اعتاد استخدامها خاصة الفحم و خلال القرن التاسع عشر تمكن من اكتشاف ما كان يبحث عنه أي النفط [3] (ص 198).

لقد مر إنتاج النفط بمراحل عدة ارتبطت بتطورات تكنولوجية و تعقيدات سياسية لذا و لأغراض الدراسة فقد قمنا بتقسيم التطور التاريخي لإنتاج النفط إلى مراحل كما يلي:

1.1.2.2.1.الإنتاج قبل 1973:

تميزت هذه المرحلة و في ظل السيطرة المطلقة لشركات النفط الكبرى لا سيما في المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية و حتى مطلع السبعينات بمنحى تصاعدي في إنتاج النفط، حيث كان حجم الإنتاج يتحدد بما تقرره تلك الشركات استجابة للطلب العالمي المتسارع بقصد إعادة بناء اقتصاديات الدول الصناعية التي دمرتها الحرب و كانت احتياطيات الشرق الأوسط خاصة جاهزة

بعد أن تدنت أسعار النفط خلال تلك الفترة في صورتيها الاسمية و الحقيقية و من ثم ارتفع إنتاج النفط.

وعموما فإن الإنتاج العالمي من النفط الخام قد ارتفع من نحو 2745 ألف برميل يوميا عام 1946 إلى زهاء 12811 ألف برميل يوميا عام 1967. وهكذا يتضح التزايد الكبير الذي طرأ على الإنتاج العالمي خلال السنوات السابقة و هذه الزيادة أملتها الحاجة المتزايدة للتعمير و الإنشاء و تحقيق التقدم الاقتصادي في مناطق متعددة من العالم كما حصل تغير للمناطق الرئيسية المنتجة للنفط، فقد ظلت الولايات المتحدة الأمريكية مند نشوء هذه الصناعة تستأثر بالمرتبة الأولى و كان إنتاجها يمثل مند بداية القرن الماضي حتى عام 1947 نسبة تبلغ حوالي 70.6% من مجموع الإنتاج العالمي ثم بدأت هذه النسبة تتناقص حتى بلغت عام 1952 نحو 50 % من الإنتاج العالمي و انخفظت إلى أقل من خمس (1/5) الانتاج الإجمالي العالمي عام 1973 حيث بلغت 16.22 %. وعلى النقيض من الولايات المتحدة فإن مكانة الوطن العربي كانت آخذة في النمو فقد بلغت نسبة مساهمته ثلث الإنتاج العالمي عام 1973 بعد أن كانت لا تتجاوز 3 %من الإنتاج العالمي عام 1929 [11] (ص36).

2.1.2.2.1. الإنتاج خلال الفترة 74- 1979

عرف عقد السبعينات مفاهيم و مصطلحات جديدة مثل النفط المعاد شراؤه و هو النفط الذي يؤول إلى حكومة الدولة المصدرة في نطاق نصيبها من المشاركة و لكنها تبيعه للشركات الأجنبية كي يتدفق كالمعتاد عبر قنواتها الخاصة بالنقل و التكرير و التوزيع في الدول المستهلكة للنفط [4] (ص 85).

وفي ظل سيطرة دول مجموعة الأوبك – عقب انتصار حرب أكتوبر 1973 – على السوق العالمية للنفط فيما عرف بتحول السوق من " سوق المشتري " إلى " سوق البائع " وما صاحبها من تصحيح لأسعار النفط والتي بلغت ذروتها خلال النصف الثاني من سنة 1974 [13] (ص 52) .

وقد تزامن ذلك مع حالة الركود الاقتصادي التي كانت تتميز بها اقتصاديات الدول الصناعية الغربية حيث شهدت حالات من انتشار البطالة والعجز في موازين المدفوعات وانخفاض في نمو الناتج الوطني مما أثر في استهلاك الطاقة بشكل عام وصناعة النفط بشكل خاص حيث عرف إنتاج النفط في سنتي 1974 ، 1975 تراجعا ملحوظا حيث أن نسبة الزيادة في سنة 1974 مقارنة بسنة 1973 لم تتجاوز 0,26% ثم انخفض الإنتاج بعدها أي في سنة 1975 بنسبة 5% ثم عاد إنتاج

النفط ليتصاعد في الفترة التي امتدت من 1976 إلى 1979 تزامنا مع عودة الانتعاش للطلب على النفط، حيث ذهب جانب كبير من الإنتاج خلال هذه الفترة للتخزين في الدول الصناعية الغربية التي قامت باستخدامه للضغط نزوليا على الأسعار خلال النصف الأول من الثمانينات، هذه التغيرات في الإنتاج أدت إلى تغير في نسب مساهمة مناطق الإنتاج إلى الإنتاج العالمي الإجمالي، فأمريكا الشمالية التي كانت تساهم بـ: 15% من الإنتاج العالمي عام 1974 انخفضت إلى 13 % عام 1979 وكذا بلدان الشرق الأوسط التي انخفضت مساهمتها من 38,5% إلى 34,4% خلال نفس الفترة في حين أن أوربا الغربية عرفت مساهمتها أكبر زيادة انتقلت من 0,7% إلى3,7% [2] (ص 83).

3.1.2.2.1 الإنتاج خلال الفترة: 1980- 1985:

تميزت هذه المرحلة بالمنحى التنازلي الذي عرفه الإنتاج، فقد تقلص حجم الإنتاج من 65,7 مليون برميل في اليوم سنة 1979 ليصل إلى حدود 53,3 مليون برميل في اليوم سنة 1983.

ومعظم هذا النقص كان من نصيب الدول العربية بشكل خاص وأعضاء أوبيك عموما باعتبارها الممون الرئيسي للسوق النفطية، أما بالنسبة للمناطق الأخرى فإن البعض منها عرف استقرارا في الإنتاج كما هو الحال بالنسبة لأمريكا الشمالية، أو تحقيق زيادة طفيفة كما هو الحال بالنسبة للصين في حين أن أكبر زيادة في الإنتاج فقد عرفتها منطقة بحر الشمال باعتبارها منطقة مكتشفة حديثا وكذا المكسيك.

جدول رقم 11: تطور الإنتاج العالمي من النفط خلال الفترة (1979- 1985) [13] (ص 55).

(ألف برميل/ يوم)

السنوات	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
إجمالي العالم	65785	62780	59245	56995	56395	53502	53291
حصة أوبيك	32231	28251	23875	20120	18210	16150	15451

فمن الجدول يتبين أن هذا التراجع المعتبر في الإنتاج البترولي إنما يعود بصفة خاصة إلى التراجع المسجل على إنتاج مجموعة دول الأوبيك حيث بلغت نسبة هذا الانخفاض ما يزيد عن 50% (حجم الإنتاج انخفض من 32,23 مليون برميل/يوم إلى حدود 15,45 مليون برميل/يوم).

ويعزى هذا الانخفاض في الإنتاج إلى مجموعة من الأسباب.

فلقد أدى تفاقم حدة العوامل المؤثرة في الطلب منها حالة الركود الاقتصادي الذي شهدته الدول الغربية بالإضافة إلى ذلك فقد حدثت تطورات أساسية نتيجة ارتفاع أسعار البترول في بداية هذه المرحلة (1979 / 1980) ونتيجة ردود فعل الدول الصناعية عليها والمتمثلة فيما يلي:

- القيام بإجراءات الحفاظ على الطاقة وترشيد استخدامها من خلال فرض ضرائب ورسوم عالية على المنتجات النفطية حيث أصبحت تشكل جزءا كبيرا من سعرها بالنسبة للمستهلك النهائي.
- تطوير مصادر الطاقة البديلة.
- تشجيع الإنتاج خارج مناطق الأوبيك.
- السحب من المخزون الاستراتيجي الذي سبق الدول الغربية وإن بدأت في بنائه أعوام 78/ 79 وهذا بغرض الضغط على الأسعار نزوليا.

كل هذا نتج عنه نقص في الطلب وكانت النتيجة أن اختل التوازن بين العرض والطلب واخذ العرض يتجاوز حدود الطلب مما دفع بدول أوبك الى محاولة إعادة التوازن الى السوق النفطية باعتبارها تساهم بأكثر من 40 % من الإنتاج العالمي للمحافظة على الأسعار وعلى مركزها داخل السوق وبدا يظهر ما يسمى بتحديد سقف الإنتاج لدى دول المجموعة.

4.1.2.2.1. الإنتاج في الفترة 1986-2003 :

إن التغيير نحو الارتفاع الحاصل في الطلب العالمي على النفط بعد ازمة 1986 وما اصطلح عليه بحرب الأسعار, أدى الى حدوث تجاوب من قبل المنتجين, فقد اتسم جانب الإنتاج هو الأخر بالارتفاع المستمر, وما يلاحظ على هذه الزيادة في الإنتاج العالمي من النفط هي أنها جاءت من منتجين خارج الأوبك وخاصة روسيا ودول بحر قزوين وغرب إفريقيا و المكسيك.

وقد لعبت التطورات التقنية الحديثة في الاستكشافات والتنقيب والتطوير والحوافز التي منحتها الدول لشركات التنقيب دورا هاما في التوسع الإنتاجي, كذلك ساهم دخول دول جديدة نادي الدول النفطية مثل انقولا وتشاد والسودان في زيادة الإنتاج في السوق العالمي

جدول رقم 12: الإنتاج العالمي من النفط في الفترة 1985- 2003 [18] (ص 22).

(م ب/ يوم)

السنوات	1985	1990	1995	2000	2003
العرض	57,5	66,9	69,2	75,4	76

لقد ارتفع الإنتاج العالمي من النفط من 57,5 م.ب/ يوم سنة 1985 الى 69,2 م.ب/ يوميا سنة 1995 ثم الى 67 م.ب/ يوم عام 2003 وحسب البيانات المتوافرة والمتاحة فان حجم الإنتاج بلغ حدود 81 م.ب / يوم في عام 2004. [20] (ص 12).

2.2.2.1. الاحتياطي النفطي

يعرف الاحتياطي النفطي بأنه الكميات المتبقية والمكتشفة في باطن الأرض والتي تدل الدراسات الجيولوجية والهندسية بأنها قابلة للاسترداد بنسب مقبولة من التأكد في المستقبل على أساس تكلفة محددة وبطرق فنية معينة وفي وقت معين بموجب الظروف الاقتصادية والتشغيلية القائمة [13] (ص 60).

ويمكن ان نميز بين ثلاثة انماط من الإحتياطي النفطي:

- الإحتياطي المؤكد : ويعني ان النفط مثبت الوجود، معروف الكمية فنيا ومعروف التكاليف إقتصاديا.
- الإحتياطي الراجح : ويشير الى ان النفط مثبت الوجود ، معروف الكمية فنيا و غير معروف النفقات إقتصاديا.
- الإحتياطي المحتمل : يقضي بوجود النفط إلا أنه غير معروف الكمية فنيا ولا النفقات إقتصاديا.

وتجدر الإشارة إلى أن احتياطات النفط تتأثر بثلاث عوامل [21] (ص 2):

- حجم الإنتاج
- التقدم التكنولوجي
- عمليات البحث والتنقيب

احتياطات النفط تتناسب عكسيا مع حجم الإنتاج دون أن يعني ذلك أن ارتفاع الاحتياطات يقلص الإنتاج, بل أن حجم الاحتياطات ينخفض كلما ارتفع الإنتاج. ولتوضيح أهمية العامل الثاني يكفي أن نذكر انه قبل نصف قرن لم يكن بوسع الإنسان أن يستفيد من النفط التي كانت تضمه العديد من الآبار بسبب وقوعها فيما يسمى بالمناطق الصعبة (البحار و المحيطات) إلا أن إنتاج النفط أصبح ممكنا الآن بفضل تقدم التكنولوجيا. وأخيرا العامل الثالث حيث أن النفط أصبح مصدرا مهما للطاقة, فكلما ازدادت الحاجة للنفط زاد التنقيب عنه, من هنا تأتي أهمية المستوى التكنولوجي والاقتصادي وكذلك على افتراض أن اتساع مسافة التنقيب وكثافته كفيلة بالعثور على آبار جديدة ترفع حجم الاحتياطات في العالم.

إن احتياطي النفط العالمي عرف تطورا كبيرا رغم الاستنزاف المستمر الذي يتعرض له نتيجة عملية الإنتاج والاستهلاك المرتفعين، ومما ساعد على ذلك هو الاهتمام الكبير الذي حظي به هذا المصدر الطاقوي نتيجة تطور الطرق والأساليب والتكنولوجيا المستعملة في البحث والتنقيب عليه.

جدول رقم 13: احتياطات النفط العالمية وعمرها المتبقي في الفترة 1952-2003 [04] (ص23).

السنوات	الإحتياطات (مليار برميل)	الإنتاج (مليار برميل سنويا)	العمر المتبقي
1952	115,6	4,4	26,3
1955	184,7	5,4	34,2
1960	188.7	7.4	39
1965	324.6	10.7	30.3
1970	544.2	16	34
1975	612.8	19.2	31.9
1980	648.5	22.9	28.3
1985	721	20.7	34.8
1990	1005.7	23.7	42.4
1995	1046.3	24.2	43.2
1999	1034	26.3	39.2
2003	1147.8	-	-

من الملاحظ على الجدول أن التقديرات المنشوزة عن الاحتياطات المؤكدة (سواء لدولة معينة أو للعالم) هي تقديرات خاضعة للتغير بصورة مستمرة ومن ثمة يجب النظر إليها بشيء من الحذر، وذلك نظرا للاعتبارات السابقة المتعلقة بالعوامل المؤثرة في هذه الاحتياطات أما بخصوص مستقبل احتياطات النفط فان هناك ثلاث نظريات تتعلق باحتياطات الثروات الطبيعية في العالم [21] (ص7):

- احتياطات الثروات الطبيعية النافذة.
- احتياطات الثروات الطبيعية غير النافذة وغير المحدودة.
- احتياطات الثروات الطبيعية غير النافذة والمحدودة.

وبإسقاط هذه النظريات على النفط نجد أن النظرية الاولى (احتياطات الثروات الطبيعية النافذة) أكثر انطباقا غلى واقع النفط .

يعتبر هوبرت كينج اول من اكتشف قواعد استنزاف الموارد الناظبة وغير المتجددة، ومن بينها النفط فيما يسمى منحنى هوبرت (Hubert curve) ، وتقوم نظريته على القواعد التالية :

- يبدأ الإنتاج من الصفر
- يرتفع الإنتاج الى ان يصل الى ذروة لا يمكن تجاوزها ونكون بذلك قد وصلنا الى نصف الرصيد
- بعد وصول الذروة يبدا الإنتاج في الانخفاض الى أن يستنزف المورد.

في دراسة له سنة 1956 توقع هوبرت ان الانتاج الامريكي للنفط سيعرف ذروته سنة 1970 و بعدها ينخفض الإنتاج، الا أن دراسته تلك لم تلق تقبلا كبيرا إلى أن أثبتت الأحداث نظريته، حيث بالفعل عرف الانتاج الامريكي للنفط ذروته سنة 1971 وسجل بعدها انخفاظا ملحوظ

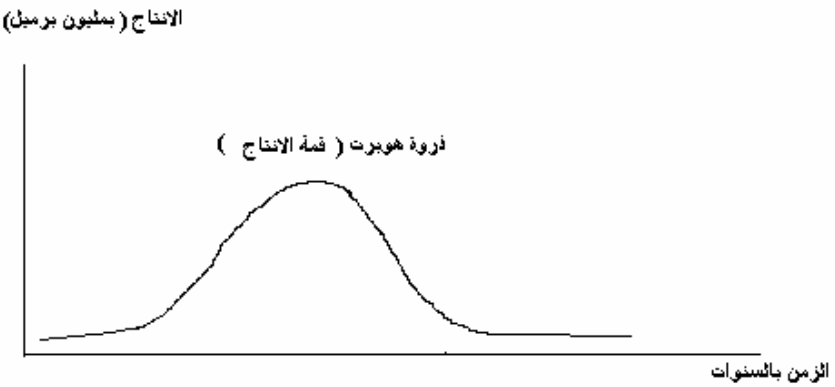

شكل رقم 2 : منحنى هوبرت [22] (ص 7)

تعبر المساحة تحت المنحنى عن الانتاج التراكمي، وتصادف ذروة هوبرت نقطة اعلى انتاج وعندها يبدا الانتاج في الانخفاض ايذانا ببداية نضوب المورد المعني.

و بالقاء نظرة على احتياطات النفط نجد انها لم تشهد تطورا كبيرا منذ نهاية العقد الاخير من القرن العشرين (انظر الجدول اعلاه)، على الرغم من التطور الكبير الذي شهدته التكنولوجيا في هذا القطاع و ما نجم عنها من توسع في الاستكشفات على اختلاف المناطق.

3.1. واقع النفط في الدول العربية

أبرزنا في محتوى المبحث الأول مكانة النفط في الاقتصاد العالمي وتوصلت إلى أن النفط لما يتضمنه من خصائص وميزات تنعدم في غيره من مصادر الطاقة الأخرى جعلته في طليعة هذه المصادر, وهذا هو حال النفط عامة دون تخصيص الجهة المنتسب إليها, أما في هذا المبحث فسنتناول النفط العربي وخصائصه وكل الجوانب المتعلقة به.

1.3.1. مزايا وأهمية النفط العربي

يتميز النفط العربي بمجموعة من المزايا و الخصائص مقابل نفوط العالم الاخرى مما جعله في طليعتها من حيث الطلب والاهمية، وهذا ما سنتعرض له في هذا المطلب.

1.1.3.1. مزايا النفط العربي

هناك مجموعة من الخصائص و المزايا التي يتميز بها النفط العربي عززت مكانته في مقابل النفوط العالمية الأخرى وتتمثل هذه المزايا في ما يلي [23] (ص 55).

1.1.1.3.1. غزارة إنتاج البئر العربية:

تتميز إنتاجية البئر العربية عن غيرها بكثرتها وغزارتها وقلة عمقها فالملاحظ أن إنتاجية البئر الواحدة بمعدل البراميل اليومية يصل إلى حوالي 10062 برميل يوميا في العراق, أما في الولايات المتحدة الأمريكية فلا يتجاوز 17 برميل في ا ليوم وفي فنزويلا لا يتعدى 190 برميل وفي أوربا الغربية لا يتجاوز 420 برميل, كذلك فغالبا ما يتدفق النفط العربي من باطن الأرض دون ضخ كما أن احتمالات البحث دون جدوى قليلة الحدوث, ففي العشرين بئرا توجد واحدة جافة وعلى العكس من ذلك في الأقطار الأخرى فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية يحفر تسع آبار ليعثروا على بئر واحدة منتجة.

جدول رقم 14: معدل إنتاجية البئر النفطية العربية بالمقارنة مع الدول الأخرى [10] (ص 121).

البلد	معدل إنتاجية البئر
العراق	10062
ليبيا	2759
اندونيسيا	321
فنزويلا	190
الولايات المتحدة الأمريكية	17

2.1.1.3.1. انخفاض التكاليف:

يرجع هذا الانخفاض إلى عدة عوامل منها سهولة التنقيب عن النفط نظرا لمعقولية مستوى العمق الموجود فيه مقارنة بغيره[24] (ص 181). وتوفر الأيدي العاملة وبأجور متدنية عن الأجور التي تتقاضاها نفس الفئات العاملة في مجال النفط في أوربا وأمريكا وحتى في فنزويلا، ونستطيع التأكد من انخفاض تكاليف استخراج النفط العربي من خلال المثال التالي:

يكلف اكتشاف البرميل الواحد في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من0,87 دولار بينما لا تصل هذه التكلفة في المنطقة العربية إلى 0,022 دولار والأكثر من ذلك أن ما ينفق لاكتشاف أربعين (40) برميلا في الشرق الأوسط تنفقه أمريكا لاكتشاف برميل واحد[25] (ص 66). إلى جانب هذه التكلفة المتدنية يمتاز البترول العربي بنوعية جيدة وذلك لانخفاض نسبة الكبريت فيه، كذلك فان الموقع الجغرافي للوطن العربي والذي يتوسط ثلاث قارات تستورد نفطه، حيث المسافة بين آبار النفط والسواحل البحرية التي يتم فيها شحنه قريبة نوعا ما إلى المناطق المستهدفة للتصدير وهذا ما يؤدي إلى تقليل التكاليف المتعلقة بالنقل فعلى سبيل المثال لا يمكن مقارنة الساحل الجزائري والساحل الليبي وأوربا من حيث المسافة الموجودة بينهم والمسافة الموجودة بين فنزويلا وموانئ أوربا.

2.1.3.1.أهمية النفط العربي

يتجلى ذلك من خلال:

1.2.1.3.1. الأهمية الاقتصادية:

تتجلى الأهمية الاقتصادية للنفط في الدول العربية من خلال [23] (ص 19):

. تطبيق خطط تنموية طموحة في الدول البترولية من حيث التعليم والتدريب والإنتاج الزراعي والبنية التحتية والاتجاه نحو التصنيع.

. توسع الدول النفطية في إطار الأوبك في تقديم المعونات الاقتصادية العربية وغير العربية

إن أهمية البترول لم تقتصر على الدول العربية النفطية بل أن عملية النقل عبر أنابيب من مناطق استخراجه إلى موانئ التصدير أدت إلى حصول هذه الدول على عوائد نتيجة مرور الأنابيب عبر أراضيها، كما أن الخطط التنموية الطموحة في الدول العربية النفطية استقطبت الكثير من العاملين من الأقطار العربية غير النفطية.

2.2.1.3.1. الأهمية الاجتماعية:

إن لصناعة استخراج النفط ميزة هامة قد لا تقل عن النفط ذاته حيث تخضع هذه الصناعة في عملياتها المختلفة لأساليب فنية واقتصادية متطورة وحديثة لذلك فإنها تعتبر مصدرا هاما لخلق وتنمية الأفكار وتقدمها، وهذا ما يجعل النفط عامل مهم في تغيير تركيب المجتمعات المختلفة بحكم ظروف استثماره وارتفاع دخله.

ويظهر تأثير البترول في الناحية والاجتماعية في الوطن العربي في النواحي التالية [23] (ص 93):

. توفير الخدمات، حيث قامت العديد من الدول العربية النفطية بالاتفاق مع الشركات النفطية على وجوب تدريب العمال العرب عن طريق إنشاء مدارس فنية وقد كانت الشركات الأجنبية تحاول عدم القيام بذلك بحجة أنها غير ملزمة بتطوير البيئات المحلية ونتيجة لتلك الاتفاقات بين الحكومات والشركات البترولية فقد قامت هذه الأخيرة بتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية والسكنية والتعليمية لعمالها.

. قيام الدول النفطية باعتماد الخطط التنموية بالأمور الصحية والتعليمية وتقديم الخدمات الضرورية لمجتمعاتها وتشغيل الأيدي العاملة وقيام الصناعات وتخفيض الضرائب.

2.3.1. الطاقة الإنتاجية

لقد اكتسبت المنطقة العربية أهمية كبيرة في مجال الطاقة منذ النصف الأول من القرن الماضي عندما بدأ إنتاج النفط في كل من المملكة العربية السعودية، العراق، الكويت، غير أنه ومنذ اكتشاف النفط في الدول العربية وحتى الربع الثالث من القرن الماضي فإنها لم تقم باستغلاله ذاتيا نظرا للظروف التي كانت تعيشها آنذاك من استعمار وتخلف تكنولوجي كبير، فقد استطاعت الشركات العملاقة متعددة الجنسيات السيطرة على حوالي 90% من النفط المنتج في العالم وبالتالي السيطرة على اجمالي إنتاج المنطقة العربية وتشير المعلومات بأنه في عشرينات وثلاثينات القرن الماضي حصلت الشقيقات السبع المذكورة سابقا على امتيازات تؤهلها للتنقيب عن النفط في المناطق الرئيسية واستخراجه ونقله والتجارة فيه وتراوحت مدة صلاحية الإمتيازات بين سنتين وسبعين عاما [2] (ص 71). أما دور الدول المصنفة وفق الإمتيازات فكان يقتصر على استحصال الضرائب وطبعا أن المناطق النفطية المعنية بتلك الإمتيازات تقع داخل حدود الدول العربية وبالتحديد دول المشرق العربي التي هي أغنى بقاع العالم بالنفط، واستمر العمل بهذه الإمتيازات أو الاتفاقات إلى أن ظهر نظام مناصفة الأرباح الذي استخدمته الشركات الأمريكية في فنزويلا وطبقته أرامكو في السعودية

عام 1950 وقد استمر نشاط الشقيقات السبع حتى طرد الاستعمار ونيل البلدان العربية لاستقلالها السياسي، فلم يكن بوسع هذه الدول على غرار باقي الدول النامية الأخرى المنتجة للنفط مقاومة السياسات الظالمة التي تفرضها الشركات العملاقة عليها وهكذا أصبح تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ضرورة لا مفر منها ورغم أن الأوبك تأسست سنة 1960 الا انها لم تستطيع إحداث تغيرات جوهرية لصالح البلدان المنتجة للنفط إلا بعد النظم الجديدة التي اتبعتها هذه الدول لاستغلال نفوطها كالتأميم والمشاركة والمقاولة [11] (ص 52).

- **التأميم:** عمدت بعض البلدان العربية الى تأميم جزئي للبترول ومنها الجزائر أممت 51% من أسهم شركتي البترول الفرنسيتين "إيراب" وشركة البترول الفرنسية عام 1971 وشمل استيلاء الجزائر على الشركات العاملة في حقل الغاز ووسائل نقله فاضطرت إلى قبول تعويضات عن أسهمها غير أن الجزائر لم تؤمم الشركات الأمريكية.

أما ليبيا: أممت شركة البترول البريطانية عام 1971.

أما العراق: أممت عام 1973 شركة بترول العراق " IPC " عندما قامت الشركات البترولية بتخفيض سعر النفط العراقي عن مثيله في الدول المجاورة والامتناع عن تسويق حصة العراق من النفط وعدم توسيع ميناء فاو وغيرها من المشاريع لتسهيل تصدير النفط، كمد خط أنابيب من حقل الرملة إلى الخليج العربي فاضطرت العراق إلى مد الخط بمساعدة الإتحاد السوفياتي آنذاك.

- **المشاركة:** اتجهت بعض الدول إلى المشاركة في شركات البترول لزيادة حصتها من العائدات، فقامت مصر بالمشاركة على قدم المساواة مع الشركات البترولية الأجنبية في بلادها كما فعلت الكويت ذلك مع الشركات العاملة في بلادها.

- التوزيع الجغرافي لمناطق النفط في الوطن العربي:

يستخرج النفط من معظم الدول العربية حيث نجد أن النفط يتوزع من الخليج العربي شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا ويتوزع النفط في أربعة أحواض نفطية رئيسية هي [23] (ص 31):

- حوض شمال العراق ويساهم بنحو 6% من إجمالي النفط العربي.
- حوض الخليج العربي وينتج 65% من إنتاج النفط العربي.
- حوض سينا وخليج السويس وهو أصغر الأحواض النفطية العربية ويساهم ب 3%.
- حوض الشمال الأوسط الإفريقي العربي ويسهم بنحو 26% من مجمل الإنتاج العربي.

أما بالنسبة لحجم الإنتاج العربي من النفط فإنه يتسم بالتذبذب من عقد لآخر ومن سنة لأخرى فكما أسلفت فإن إنتاج النفط يرتبط بعوامل اقتصادية وسياسية خارجية أكثر من ارتباطه بعوامل داخلية،

حيث ارتفع الإنتاج العربي من 18 مليون برميل يوميا عام 1973 إلى 22 مليون برميل يوميا عام 1979 ليصل إلى أعلى مستوياته سنة 1986 حيث بلغ 31,21 مليون برميل يوميا وقد عرفت نهاية الثمانينات أدنى معدلات الإنتاج العربي وهذا ما تعكسه بيانات الجدول أدناه:

جدول رقم 15 : تطور إنتاج النفط العربي في الفترة 1987- 1990[26] (ص 20).

(م.ب/ يوم)

السنوات	1987	1988	1989	1990
مجموع الدول العربية	13,45	14,63	16,03	16,63
النسبة من الإنتاج العالمي(%)	22,4	23,7	25,7	25,7

ثم عاد ليرتفع ويصل إلى 18,4 مليون برميل يوميا عام 1995. وقد استقر حجم إنتاج النفط في نهاية التسعينات من القرن الماضي وبداية القرن الحالي في حدود العشرين (20) مليون برميل يوميا.

جدول رقم 16 : تطور إنتاج النفط العربي خلال الفترة 1998-2003 [27] (ص 23).

(ألف برميل/ يوم)

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003
إجمالي الدول العربية	20561	19734	20908	20618	18787	20171

يجدر بنا الإشارة إلى أن الدول العربية المنتجة للنفط تنقسم إلى:

- مجموعة الدول المنطوية تحت المنظمة العربية للدول المنتجة للنفط " OAPEC ".
- مجموعة الدول العربية الأخرى.

وتضم الأولى كلا من – الإمارات – البحرين- تونس- الجزائر- السعودية- سوريا- العراق- قطر- الكويت- ليبيا- مصر.

أما المجموعة الأخرى فهي: السودان- عمان- اليمن- وهي ليست ضمن أي تنظيم .

3.3.1. الاحتياطي النفطي العربي

تحتوي المنطقة العربية على أكبر احتياطي عالمي من النفط يقدر بحوالي 60 % من إجمالي الاحتياطي العالمي هذا وتعتبر الدول المنخرطة في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وبالأخص دول المشرق العربي أغنى دول العالم بالنفط.

جدول رقم 17 : احتياطات النفط الخام في الدول العربية [27] (ص 20).

(مليار برميل)

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الأوابك	611,9	621,9	635,2	639,6	639,2	639,9
الدول العربية الأخرى	9,8	10	10,1	10,7	10,7	10,6
مجموع الدول العربية	621,7	631,9	645,3	650,2	650,5	650,5
إجمالي العالم	1052,1	1034	1046,2	1050,4	1146,3	1147,8

يعكس الجدول أن المنطقة العربية ليست الأغنى في العالم فحسب بل أن ثروة المنطقة النفطية تظهر ازديادا واضحا.

إن الأرقام المنشورة عن احتياطات الدول العربية من النفط تعتبر أدنى من الواقع، فهناك مساحات شاسعة لم تشملها عمليات الاستكشاف والتنقيب بالإضافة إلى أن هناك العديد من الحقول بما فيها بعض الحقول والمكتشفات الكبيرة تركت بعد اكتشافها ولم يجر تطويرها حيث اعتبرت في ذلك الوقت صغيرة بالمقارنة مع غيرها من الحقول المكتشفة في ذلك القطر أو أن نفطها من النوع الثقيل أو الكبريتي [28] (ص 118).

وتتوزع الاحتياطات النفطية في الدول العربية على ما يقارب 1000 حقل تصنف بين حقول عظيمة عملاقة التي يزيد احتياطي الواحد منها 5 مليارات برميل نفط وهي تضم أكبر حقلين في العالم هما غوار في المملكة العربية السعودية وحقل برقان في الكويت والتي تزيد احتياطات كل منها عن 80 مليار برميل نفط، وأخرى تزيد احتياطات الواحد منها على 500 مليون برميل وأخيرا هناك حقول تقل احتياطات الواحد منها عن 500 مليون برميل.

4.3.1. العوائد النفطية العربية

منذ ظهور النفط في أراضي الدول العربية في أعقاب الحرب العالمية الأولى فإنه لم يساهم كمورد حيوي بما فيه الكفاية في اقتصادياتها الوطنية بسبب قلة العوائد المالية التي كانت تتحصل عليها هذه الدول من شركات النفط الكبرى العاملة بأراضيها والتي كان النفط فيها يخضع في جميع مراحل استخدامه من التنقيب حتى التصنيع مرورا بالإنتاج والنقل والتصدير لهذه الشركات، ولقد

استمر نشاط هذه الشركات حتى بعد طرد الاستعمار ونيل البلدان العربية استقلالها السياسي كما جرى ذكره.

جدول رقم 18 : العوائد المالية النفطية للدول المنتجة والمستهلكة عام 1972 [21] (ص 4).

(مليار دولار)

الدول المنتجة	العوائد
- العوائد الحكومية - أجور العمال والموظفين المحليين لدى الشركات الأجنبية - أرباح مصانع تكرير النفط وشركات بيع المنتجات النفطية	15 1 1
المجموع	17
الدول المستهلكة	
- عائدات الحكومات (رسوم جمركية، ضرائب) - أجور العمال في المصانع النفطية	28 18
- دخول شركات التوزيع - أرباح الشركات النفط والملاحظة	12 28
المجموع	96

يعكس هذا الجدول مدى التفاوت الكبير بين ما كانت تحصل عليه الدول المنتجة للنفط وما كانت تحصل عليه الدول المستهلكة والشركات النفطية الكبرى حيث بلغ نصيب الدول المنتجة خمس (5/1) هذه العوائد، إلا أن هذا الوضع قد بدأ في التغير بعد تأسيس منظمة الأوبك وموجات التأميم التي عرفتها معظم الدول العربية وقد كانت اتفاقيتا طهران وطرابلس في بداية عام 1971 وارتفاع أسعار النفط العربي الخام بموجبها نقطة البداية لتزايد العوائد المالية للدول العربية الأعضاء في أوبك، وتعتبر سنة 1973 نقطة تحول تاريخية في أسواق النفط خاصة فيما يتعلق بالعلاقات بين المنتجين والمستهلكين أو بين الحكومات والشركات النفطية الكبرى أو بين حكومات الدول المنتجة والدول المستهلكة وقد واصلت أسعار النفط الخام ارتفاعها حتى بلغت أعلى مستوى لها عام 1981.

جدول رقم 19: تطور السعر الاسمي لبرميل النفط خلال الفترة :1973- 1981 [18] (ص 24).

(دولار)

السنوات	1973	1974	1975	1976	1977	1978	19789	1980	1981
السعر الاسمي	3,07	10,77	10,73	11,51	12,40	12,70	17,28	28,67	32,38

وقد صاحب ارتفاع أسعار النفط ارتفاع حجم الإنتاج مما جعل العائدات المالية للأقطار العربية من تصدير النفط ترتفع وبنسب عالية جدا خلال الفترة 1973- 1981. لقد ارتفعت هذه العوائد من 12,9 مليار دولار سنة 1973 لتبلغ في عام 1974 حوالي 53,2 مليار دولار، ونظرا لتحسن وضع الاقتصاد العلمي سنة 1976 بعد فترة الركود التي عرفها خلال العام السابق 1975 (يمكن الرجوع إلى الفصل الأول) وما صاحبه من زيادة في إنتاج وصادرات النفط العربي أدى ذلك إلى ازدياد العوائد النفطية المالية للدول المعنية حيث أشارت الإحصائيات إلى رقم 85 مليار دولار لتصل هذه العوائد فيما بعد إلى ذروتها عام 1981 حيث بلغت 202 مليار دولا

جدول رقم 20 : تطور العوائد النفطية العربية خلال الفترة (1973- 1979) [29] (ص 75).

(مليار دولار)

السنة / البلد	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
السعودية	5,100	22,60	26,57	33,500	42,400	35,800	54,200
الإمارات	0,900	5,500	6,000	7,000	9,000	8,000	9,700
الكويت	1,900	7,000	7,500	8,500	8,900	9,200	13,300
الجزائر	0,900	3,700	3,400	4,500	4,300	5,000	8,400
ليبيا	2,300	6,000	5,100	7,500	8,900	8,600	14,900
العراق	1,900	5,700	7,500	8,500	9,600	9,800	19,900
البحرين	0,074	0,262	0,280	0,395	0,437	0,495	0,530
قطر	0,400	1,600	1,700	2,000	2,000	2,000	3,300
سوريا	0,076	0,432	0,642	0,665	0,758	0,654	1,100
مجموع الدول العربية	"	52,79	58,69	72,560	86,295	79,549	"

إلا أن هذه العوائد شهدت خلال فترة الثمانينات (النصف الثاني) وحتى نهاية التسعينات من القرن الماضي انخفاضا حادا، حيث هبطت هذه العوائد من 202 مليار دولار عام 1981 إلى 103 مليار دولار عام 1990، ومن ثم إلى 97,8 مليار دولار عام 1995[30] (ص 67).

ويعود هذا الانخفاض لأسباب عديدة منها انخفاض الأسعار التي تراجعت بـ: 50% سنة 1986 مقارنة بسنة 1985، حيث لم تتجاوز في أحسن الأحوال 20 دولار خلال عقد التسعينات، كذلك تناقصت حصة الدول العربية في أسواق النفط العالمية.

وقد تزامن مطلع القرن الحالي مع عودة الارتفاع لأسعار النفط حيث بلغت مستويات لم تبلغها منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين وهذا تحت تأثير مجموعة من العوامل كالنمو اللإقتصادي الذي تعرفه خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، الصين وكذا الدول التي تعرف بالنمور الآسيوية، إضافة إلى حالة الإستقرار التي تعرفها منطقة الشرق الأوسط خاصة، وكذا المضاربة التي تتسم بها السوق النفطية العالمية، كل هذا أدى إلى ارتفاع قيمة العوائد النفطية العربية، فقد بلغت 179 مليار دولار سنة 2003 لتتجاوز الـ: 200 مليار دولار سنة 2004.

جدول رقم 21 : عوائد الصادرات النفطية العربية (2000- 2003) [31] (ص 35).

(مليار دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003
حجم العوائد	116,4	186,4	163,2	173,5

من خلال العرض السابق برز لنا أن النفط ونظرا لما يحتويه من ميزات وخصائص جعلته موردا صعب المنافسة، فهو بالإضافة إلى كونه مصدرا للطاقة، كذلك يشكل مادة خام للعديد من الصناعات التي أصبحت منتجاتها أساسية في الحياة العامة، كما يعتبر موردا ماليا ضخما للمتاجرين فيه، ويتأثر هذا العنصر بالعديد من المؤثرات (سواء في عرضه أو طلبه) وعلى رأسها السعر والنمو والاقتصادي.

وقد مر الطلب على النفط وكذا عرضه بمراحل عكست كل منها الأوضاع التي عرفتها السوق النفطية العالمية نتيجة للعديد من الظواهر والسياسات سواء في الدول الصناعية المتقدمة المستهلكة أو في الدول المنتجة والمصدرة.

فإذا كانت الدول المستهلكة قد سيطرت على هذه السوق حتى مطلع عقد السبعينات من القرن الماضي فان الأمر قد تغير طيلة ذات العقد وحتى بداية الثمانينات من نفس القرن حيث سيطرت الدول المنتجة ومن خلال منظمة الأوبك على السوق سعرا وكمية، إلا أن هذه السوق تحولت بدءا من أوائل الثمانينات لتصبح سوقا للمشترين يتحكمون فيها كما يشاءون بفضل السياسات المنتهجة كترشيد استهلاك النفط وتطوير البدائل وتوسيع عمليات الإنتاج من خارج الأوبك وامتد ذلك إلى غاية نهاية القرن الماضي، وقد عرف مطلع القرن الحالي مجموعة من الظروف (جيوسياسية، اضطرابات عمالية في قطاع النفط، نمو اقتصادي عالمي كبير، مضاربات كبيرة في سوق النفط) أدت إلى إيجاد وضع لعدم الاستقرار في هذه السوق انعكس على ارتفاع أسعار النفط لمستويات قياسية رغم محاولة الأوبك لتقليص و امتصاص حدة هذه الحالة من اللااستقرار التي تتميز بها السوق حاليا.

و بالموازاة مع تنامي أهمية النفط في الاقتصاد العالمي، فقد زادت أهمية المنطقة العربية بوصفها أكبر مناطق العالم احتياطا و إنتاجا، وقد كان لاستعادة دول المنطقة نفوذها على هذا المورد الطبيعي و ما صاحب ذلك من ارتفاع لأسعاره في الأسواق العالمية، ارتفاع عائدات هذه الدول من صادرات النفط و برزت بذلك أهمية هذا المورد و دوره في التنمية العربية.

الفصل 2
أثر سياسة توظيف العوائد النفطية على التنمية العربية

يمثل الحديث عن الإقتصاد العربي وتحليل امكانياته و قدراته تحديا كبيرا، فدول العالم العربي عبارة عن مجموعة متنوعة في الحجم والجغرافيا و مستوى الدخل و الموارد الطبيعية و البنية الإقتصادية و رأس المال البشري و المهارات و السياسات الإقتصادية وعوامل أخرى عدة.

ومع ذلك تكثر أوجه الشبه بين اقتصاديات دول العالم العربي، اذ تربط المنطقة قاعدة موارد مشتركة، فالنفط يشكل أساس التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في المنطقة، ولا يقتصر ذلك على الإقتصاديات المنتجة للنفط فحسب ولكنه يشمل أيضا الدول الفقيرة له. وعليه سنتعرض في هذا الفصل الى الإطار النظري لمفهوم التنمية المستدامة الذي جاء ضمن التطورالتاريخي لمفهوم التنمية وكذا الى دور النفط وأثره على هذه اتنمية في الدول العربية النفطية وغير النفطية.

1.2. الإطار النظري لمفهوم التنمية المستدامة

التنمية الاقتصادية مطلب انعقدت عليه آمال البلدان النامية في تخطي مشكلة التخلف الاقتصادي، في محاولة لرفع مستوى معيشة شعوبها واللحاق بركب التقدم في البلدان المتقدمة، التي انعقدت آمالها أيضا على مواصلة النمو الاقتصادي لتحقيق مستويات أعلى من الرفاهية الاقتصادية لشعوبها، وفي ثنايا مطلب التنمية برز مطلب حماية البيئة حيث استشعرت البشرية أن البيئة تعرضت منذ مطلع القرن العشرين بصفة خاصة لتدهور متفاقم، وصار هناك إدراك متزايد بأن الفقر يعتبر من أبرز العوامل المتسببة في تهديد وتخريب البيئة في الدول النامية مما دفع باللجنة الدولية للتنمية والبيئة لإصدار تقرير بمفهوم جديد للتنمية أطلق عليه التنمية المستدامة، فما هو مضمون هذا المفهوم؟ وما هي أبعاده؟

1.1.2. التطور التاريخي لمفهوم التنمية

لقد برز مطلب التنمية الاقتصادية لمواجهة ما يسمى بمشكلة التخلف الاقتصادي التي ترجع إلى التطور الاقتصادي للمجتمع الدولي منذ ما يقارب من ثلاثة قرون وما أدى إليه من انقسام هذا المجتمع إلى قسمين متميزين هما الدول المتقدمة اقتصاديا والدول المتخلفة التي سميت فيما بعد بالدول النامية، وقد نشأ هذا الانقسام بفعل عوامل متعددة يمكن أن نجملها في عاملين أساسين هما الثورة الصناعية والاستعمار.

لقد عملت الثورة الصناعية على تحويل اقتصاديات ما أصبح يسمى بالبلدان المتقدمة من الزراعة والرعي والصيد إلى الصناعة، وهو ما أدى بدوره إلى تراكم رأس المال لدى هذه الدول وزيادة معدلات تراكمه مع مرور الوقت. ومن ثم أصبح يطلق على هذه البلدان تعبير الدول الرأسمالية أو الدول الصناعية وهما مترادفان يدلان على أن الجانب الأعظم من النشاط الاقتصادي في هذه الدول يقوم على استخدام رأس المال بكثافة مطردة الزيادة، مع تركز الجانب الأهم من رأس المال في الإنتاج الصناعي الذي حقق وفرة ملحوظة في السلع المصنعة وأسهم في زيادة الناتج الوطني لكل منها [32] (ص 284).

وقد واكب الثورة الصناعية وما أدت إليه من تحول هام في أنماط السلوك الاقتصادي للبلدان الصناعية عصر الاستعمار، الذي ساعد على تعميق هذا التحول عن طريق الاستفادة من مبدأ التخصص على مستوى المجتمع الدولي حيث تخصصت الدول المستعمرة في الصناعة وفرضت على الدول المستعمرة التخصص في إنتاج المواد الأولية اللازمة للصناعة [33] (ص 234)

ومن البديهي أن يعمل كل ذلك مع مرور الوقت إلى انقسام العالم إلى دول صناعية أخذت بركب التقدم والنمو، وإلى دول متخلفة فرض عليها أن تبقى بالنمط الاقتصادي الذي انتهت إليه العصور الوسطى، حيث يتركز النشاط الاقتصادي أساسا في الرعي والزراعة والصيد باستخدام أساليب متخلفة بالمقارنة بأساليب الإنتاج في البلدان الصناعية، مع حصر تطور أساليب الإنتاج الذي يمكن أن تشهده البلدان المتخلفة فيما يستخدم فقط في إنتاج وتصدير المواد الخام للدول الصناعية لكي يعود هذا التطور في النهاية بالفائدة على النشاط الصناعي هذه الدول.

ومع انحسار عصر الاستعمار واصلت الدول الصناعية تقدمها بينما بقيت الدول المتخلفة أسيرة مصيدة التخلف وتحولت من التبعية السياسية للدول الصناعية إلى التبعية الإقتصادية، حيث تخصصت

الدول المتقدمة في إنتاج السلع المصنعة وتصديرها إلى الدول المتخلفة مما أدى إلى تفاقم مشكلة التخلف الاقتصادي. ولكن تحرر الكثير من الدول المتخلفة ونيلها استقلالها السياسي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية جعل الواجب الأول لهذه الدول حديثة الاستقلال هو التصدي لمشكلة التخلف الاقتصادي في محاولة لسد الفجوة التي زادت اتساعا بينها وبين الدول المتقدمة لكي تلحق بركب التقدم وتتخلص من ميراث التخلف الذي فرض عليها.

وهكذا تبنت هذه الدول – منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين- السياسات الإنمائية في صور خطط وبرامج التنمية الاقتصادية، وواصلت السير في هذا الاتجاه وحققت نتائج مشجعة وتحول الفكر الاقتصادي من تسمية هذه الدول بالدول المتخلفة إلى الدول النامية اعترافا منه بأن هذه الدول لم ترض بمصير التخلف الذي انتهى إليه التطور السابق بل أخذت في مواجهته بالاعتماد على ما أصبح يعرف في الفكر الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية [32] (ص 286).

وقد مر مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بعدة مراحل، تعكس كل منها طبيعة وظروف الدول النامية على الخصوص ومراحل نموها، من حيث طبيعة هياكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من ناحية، وطبيعة علاقتها بالأنظمة الدولية من ناحية أخرى، فخلال عقدي الأربعينيات والخمسينيات كل ينظر للتنمية، على أنها ارتفاع مستوى دخل الأفراد، حيث كانت مرادفة لمفهوم النمو الاقتصادي [34] (ص 63).

وكانت خلال عقد الستينات تعني قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق زيادة سنوية في الناتج الوطني، بحيث يكون أعلى من معدل زيادة السكان، وبعد أن صاحب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي زيادة في عدد الفقراء، وارتفاع معدلات الفقر وسوء توزيع الدخل والبطالة، وذلك رغم الزيادة المستمرة في معدلات النمو الاقتصادي، فقد أصبحت في مرحلة لاحقة تعني النهوض الشامل للمجتمع بأسره، من خلال إشباع الحاجات الأساسية للفرد، بالإضافة إلى تحقيق ذاتيته وشعوره الإنساني وتوفير حرية الاختيار[35] (ص 6).

2.1.2. التنمية المستدامة والعلاقة بين التنمية والبيئة

إن الاهتمام البالغ ببرامج التنمية الاقتصادية في الدول النامية وسباق التطلع إلى اللحاق بركب التقدم الاقتصادي في البلدان الصناعية، وكذا تطلع هذه الأخيرة إلى تحقيق مزيد من الرفاهية الاقتصادية لشعوبها من خلال تحقيق معدلات مطردة الزيادة من النمو الاقتصادي أدى كل ذلك إلى

مزيد من الضغط على الموارد الطبيعية لاسيما في الدول النامية ومن ثم إلى استنزاف الكثير منها للوفاء بالتزاماتها داخليا وخارجيا [36] (ص 129). وفي غضون ذلك تفاقمت مشكلة تدهور البيئة وبدا مطلب حماية البيئة يصطدم بمطلب التنمية الاقتصادية، وواجه العالم ما عرف بمعضلة البيئة والتنمية. وقد تفاقمت هذه المعضلة حتى غدت في نظر الكثيرين خطرا يهدد البشرية ويستوجب التصدي لهذا الخطر قبل أن يفلت الزمام وتواجه البشرية كارثة كبرى لا تستطيع لها دفعا، ولقد تبدت هذه المعضلة في العديد من ظواهر تدهور البيئة التي تبرز أهميتها في ما يلي [32] (ص 287):

- تعمل ظاهرتا استنزاف الموارد الطبيعية والتلوث اللتان تتفاقمان مع تزايد معدلات النمو الاقتصادي على تغيير معالم البيئة واضطراب التوازن البيئي فيما تتعرض له التربة من تآكل وتصحر وتلوث المسطحات المائية والهواء وغير ذلك من الظواهر العديدة لإضطراب البيئة وتغير معالمها.

- يصاحب التنمية الاقتصادية وما يترتب عليها من تحول إلى التصنيع مشكلات التوطن الصناعي وتضخم حجم المدن والهجرة من الريف إلى الحضر، وما تؤدي إليه من ضغط على مرافق الحياة والصرف الصحي وسائر الخدمات كالتعليم والرعاية الصحية والإسكان، وما يرتبط بذلك من ازدحام وضوضاء واختناقات المرور وتقلص المساحات الخضراء بالمدن وغير ذلك من المشكلات التي تصاحب التوطن الصناعي والأنماط العمرانية المضطربة التي تعتبر من المنجزات السلبية للتنمية الاقتصادية.

- الرفاهية الاقتصادية هي الهدف الماثل للنمو الاقتصادي في البلدان النامية، ونشير إلى أن اقتصاديات الرفاهية تشكل ضغطا متزايدا على البيئة فيما تقتضيه من استخدام التقنية المعقدة التي تستنزف الموارد النادرة وتطلق الانبعاثات شديدة الخطورة على الغلاف الجوي والكائنات، فضلا عما تؤدي إليه من تكثيف استخدام الطاقة في القطاع العائلي لتشغيل أجهزة التكييف والأجهزة المعمرة....

- صحب التنمية الاقتصادية زيادة هائلة في النشاط الصناعي وتضخم مفرط في قطاع النقل، وقد أدى ذلك إلى استخدام مكثف للطاقة في هذين القطاعين، إلى جانب الاستخدام العائلي والفردي المتزايد لها، ولقد عمل هذا الاستخدام المكثف للطاقة على استنزاف خطير لمصادرها من الوقود الحفري أي الفحم، النفط والغاز الطبيعي، واصبح الرصيد المتاح من هذا المصدر مهددا بالنضوب في مدى قرن من الزمن على أفضل التقديرات إذا استمر استخدام الوقود الحفري بالمعدل السائد حاليا.

- واكب منجزات التنمية الاقتصادية ظاهرة الانفجار السكاني حيث لوحظ أن تحسن مستويات المعيشة يصاحبه في المراحل الأولى للتنمية زيادة واضحة في معدلات نمو السكان في البلدان النامية، وتعمل ظاهرة الانفجار السكاني على تفاقم ظاهرتين من ظواهر اضمحلال البيئة هما استنزاف الموارد الطبيعة وتلوث البيئة، لأن الأعداد المتزايدة من السكان تحتاج إلى مزيد من الإنتاج

لمواجهة الطلب المتزايد لهؤلاء السكان فيزيد الضغط على الموارد الطبيعية اللازمة لهذا الإنتاج المتزايد وتتفاقم بسبب ذلك ظاهرة استنزاف الموارد الطبيعية.

لقد دفعت هذه المشكلات البيئة الدوائر العلمية إلى زيادة الاهتمام بفحص العلاقة بين التنمية والبيئة، فالبيئة هي المكان الذي يعيش عليه الأفراد، والتنمية هي الأفعال التي يقوم بها هؤلاء الأفراد لتحسين حياتهم على هذه البيئة، ومن ثم فإن هذين المفهومين متلازمان لا ينفصلان، ويرجع ذلك إلى أن العديد من المشكلات الحاسمة التي تعاني منها دول العالم الثالث، والتي تظهر بجلاء في الفقر والنمو السكاني وإتباع استراتيجيات تنموية غير ملائمة أدت إلى مزيد من الضغوط على البيئة، بمياهها وغاباتها ومواردها الطبيعية وليس هناك أدنى شك في أن زيادة الضغط على الأنساق الإيكولوجية ينتج عنه مزيد من العجز في مقابلة حاجات الأفراد الأساسية وبالتالي إلى مزيد من الفقر والمرض وسوء التغذية [36] (ص 131). وانطلاقا من هذا الإدراك للعلاقة الجدلية بين البيئة والتنمية ظهرت الحاجة إلى ضرورة إعادة صياغة مفهوم جديد للتنمية يتناسب وواقع المجتمعات في المرحلة الراهنة وظروفها، وينطلق من حقيقة مؤداها إمكانية تحقيق تنمية ونمو اقتصادي على أسس تدعم قاعدة الموارد البيئية وتوسعها، ومن ثم تسهم في التخلص من الفقر المدقع الذي ينتشر في أرجاء كثيرة من دول العالم[34] (ص 71).

ومن هنا ظهرت الرؤية الشاملة لأبعاد التنمية في مفهوم جديد لها وهو التنمية المستدامة، ورغم أن مفهوم التنمية المستدامة قد برز أول ما برز خلال مؤتمر استوكهولم حول البيئة الإنسانية عام 1792 الذي ناقش للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر، وتم الإعلان على أن الفقر وغياب التنمية هما أشد أعداء البيئة [37] (ص 10). من ناحية أخرى انتقد مؤتمر استوكهولم الدول والحكومات التي لازالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية، وأشارت وثائق المؤتمر إلى ضرورة وضع الاعتبارات البيئية ضمن السياسات التنموية وإلى ضرورة استخدام الموارد الطبيعية بأسلوب يضمن بقاءها واستمرارها للأجيال القادمة، إلا أن الاعتقاد السائد خلال المرحلة الأولى هو أن التنمية المستدامة ليست سوى إطار علمى للاسترشاد من أجل خلق توازن بين النشاط الاقتصادي والتنموي والنظام البيئي والطبيعي، لكن مع بداية عقد الثمانينات أخذ البعض يطرح التنمية المستدامة كنموذج تنموي بديل لذلك أخذ المفهوم الجديد إهتماما كبيرا في تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية الذي خصص بأكمله للتنمية المستدامة، ففي هذا التقرير الذي صدر عام 1981 تحت عنوان" الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة، تم للمرة الأولى وضع تعرف محدد للتنمية المستدامة وتم أيضا توضيح أهم مقوماتها وشروطها. فالتنمية المستدامة كما جاء في هذا التقرير هي

السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة الإنسانية وإمكانياته. لقد تأثر تعريف التنمية المستدامة الوارد في هذا التقرير بالاستعمال المكثف لمفهوم الاستدامة في الزراعة، إذ أخذ التقرير يكرر على ضرورة المحافظة على خصوبة الأرض الزراعية والسعي من أجل الإبقاء على هذه الخصوبة ومراعاة حدودها وتنوعها [33] (ص 239).

لكن رغم أهمية ما جاء في تقرير إستراتيجية المحافظة على الموارد الطبيعية، فإن مفهوم التنمية المستدامة وجد أكبر سند له في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي شكلتها الأمم المتحدة لدراسة هذا الموضوع، وقد صدر هذا التقرير سنة 1987 تحت عنوان مستقبلنا المشترك، وعرفت التنمية المستدامة - وتسمى أيضا التنمية المتواصلة – بأنها التنمية التي تلبي حاجات الجيل الحالي دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم [38] (ص 116). ويقوم هذا التعريف على دعامتين هما الحاجات الإنسانية، خاصة الحاجات الأساسية للفقراء، والقيود التي تفرضها التقنية والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على الاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل.

3.1.2. أبعاد التنمية المستدامة.

إن تحقيق التنمية المستدامة يستدعي مراعاة بعض المبادئ والأبعاد تتمثل في: الحاجات الأساسية للإنسان خاصة في البلدان النامية، ضبط حجم السكان، الحفاظ على الموارد الطبيعية وتوجيه التقنية، إذا توافرت هذه المبادئ يتحقق تواصل التنمية.

1.3.1.2. الحاجات الأساسية وضبط السكان:

ينطلق مفهوم التنمية المستدامة من التزام أساسي يتعلق بتلبية الحاجات الأساسية للسكان المتزايدين في البلدان النامية وللفقراء في شتى أنحاء العالم، فالنهوض بمستوى المعيشة ومكافحة الفقر هو نقطة البدء في هذا المفهوم، وهو المطلب الذي صيغت معطيات المفهوم بما يتسق معه، وهو الشرط الضروري –وإن لم يكن الشرط الكافي وحده- لتحقيق هدف التنمية المستدامة وهو مواصلة التنمية [32] (ص 117).

فالفقر يزداد يوما بعد يوم وعدد الفقراء يزداد مع كل يوم جديد من أيام السنة، لقد ارتفع عدد الفقراء في العالم من 400 مليون عام 1970 إلى 800 مليون عام 1980 وتجاوز مليار فقير عام 1998، وفي كل يوم يزداد عدد الأفراد الذي يعيشون في يأس قاتل وفي حالة دائمة من المجاعة وسوء التغذية، إن إجمالي عدد الذين يعيشون على حافة الموت قد تجاوز 700 مليون نسمة، وأصبح

هدف الفرد منهم هو مجرد البقاء بعد أن أصبحت الأغلبية في وضع صحي لا يسمح لها بأن تعيش حياة منتجة، بل أصبح البعض محروما حتى من تحقيق قدراته الوراثية، ذلك الحق الطبيعي الذي يعطيه ظهور الإنسان على الأرض. وفي كل يوم يزداد عدد الذين لا يحصلون على العناية الصحية وعدد الأطفال الذين لا يحصلون على التطعيم ضد الأمراض المعدية وعدد الذين لا يحصلون حتى على ماء صالح للشرب، إن هناك 2000 مليون نسمة في العالم لا يحصلون على ماء صالح للشرب ويستهلكون مياه ملوثة تؤدي إلى وفاة 25 مليون طفل سنويا[33] (ص 233).

ومن ضمن الأسباب التي تؤدي إلى تفاقم هذه المشكلات والعجز عن إشباع هذه الحاجات سواء في البلدان النامية أو في المناطق الفقيرة في البلدان المتقدمة، هو الزيادة السكانية المطردة من جانب، و الهجرة من الريف إلى المدن من جانب آخر، فالتنمية المستدامة لا تستقيم دون ضبط حجم السكان والمعيار في ذلك أن يستقر عدد السكان عند مستوى ملائم لقدرات النظام البيئي [38] (ص 84). فزيادة السكان تخفض معدل النمو الاقتصادي وتزيد الضغط على الموارد الطبيعية وترفع حجم التلوث.

ومن المتوقع أن يزيد عدد سكان الدول الصناعية من 1.2 مليار نسمة إلى 1.4 مليار نسمة عام 2025 ، أما الجانب الأكبر من تزايد السكان فسيحدث في الدول النامية حيث يتوقع أن يزيد عدد سكانها عبر هذه الفترة من 3.7 إلى 6.8 مليار نسمة، ، كذلك فإن النمو السكاني سوف يظل غير متوازن بين مناطق الحضر ومناطق الريف في الدول النامية حيث تشير توقعات الأمم المتحدة إلى أن حجم سكان الريف في هذه الدول سيبدأ في الانخفاض في الربع الأول من هذا القرن، بسبب الهجرة إلى الحضر (المدن) ، التي يتوقع ارتفاع عدد سكانها من 1.15 مليار نسمة عام 1985 إلى 3.85 مليار نسمة عام 2025، وسوف يكون أكبر معدل لزيادة السكان في قارتي إفريقيا وآسيا[37] (ص 13).

والتحضر أمر مرغوب فيه وهو جانب هام من عملية التنمية ولكن تبعاته شديدة على النظام البيئي لما يتطلبه من خدمات، مرافق، مساكن، ورعاية صحية وما يصحبه من توطن صناعي تتزايد معه مخلفات الإنتاج، كما تتزايد مخلفات الاستهلاك بزيادة عدد السكان في المدن،الأمر الذي يتطلب تشجيع التجمعات الحضرية الصغرى لتقليل الضغط على المدن الكبرى، وتلعب الرعاية الاجتماعية دورا بارزا في تقليل الضغط على البيئة بالعديد من السياسات التي تستهدف الرقى بمستوى السكان

كتعليم البنات ورعاية الأمومة وضبط النسل والرعاية الصحية وتوسيع قاعدة العمل للطبقات الفقيرة بصفة خاصة.

1.3.1.2. الحفاظ على الموارد الطبيعية

الحفاظ على الموارد الطبيعية فرض أساسي من فروض التنمية المستدامة، وهو فرض بديهي لأن التنمية لا يمكن أن تتواصل ما لم تقترن بالحفاظ على الموارد، وقد يصعب الجمع بينهما ولكنه لا يبلغ حد الاستحالة إذا ما أحسن استخدام الموارد بالتخصيص الكفء لها، وأعيد توجيه الاستثمار والتقنية للحفاظ عليها مع تغييرات جذرية في مستويات استهلاكها في البلدان الصناعية وكثير من الدول النامية.

وتتطلب التنمية المستدامة الحفاظ على موارد المياه العذبة وترشيد استخدامها وحماية سائر المسطحات المائية من التلوث، وضبط استهلاك موارد الغابات، المراعي، الأراضي الزراعية، الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية [39] (ص 41).

ويتحدد نجاح التنمية المستدامة بمدى توفر موارد الطاقة وتعدد مصادرها وقدرة البيئة على استيعاب مخلفات استخدامها، وتواجه بعض مصادر الطاقة خطر النضوب كالوقود الحفري-أي الفحم والنفط والغاز الطبيعي- وتستنزف الدول الصناعية الجزء الأكبر من موارد الطاقة ويحتاج استهلاكها منها إلى ترشيد، ومن غير المرغوب تقليد الدول النامية نمط استهلاك الدول الصناعية للطاقة، لذلك يعد تعديل الأنماط السائدة لاستخدام الطاقة فرضا جوهريا لتحقيق التنمية المستدامة بوضع سياسات جديدة للتنمية الحضرية، التوطن الصناعي أنظمة النقل واختيار التقنية الزراعية والصناعية الملائمة.

رأس المال الطبيعي:

رأس المال الطبيعي هو المواد الخام المستخرجة من البيئة، ويتحول بالتصنيع إلى سلع وخدمات، كما يتحول إلى رأس مال من صنع الإنسان، ومؤدى ذلك أن رأس المال المصنوع يؤدي إلى نقص رأس المال الطبيعي.

وتركز التنمية المستدامة على الحفاظ على رأس المال الطبيعي بطريقتين[32] (ص 320):

- الحفاظ على كل رصيد رأس المال بين الأجيال NC+MC حيث:

NC: رأس المال الطبيعي.

MC: رأس المال من صنع الإنسان

- حفظ أو زيادة رأس المال الطبيعي بين الأجيال NC.
والفرض الأول يعرف بالتواصل الضعيف لأنه يسمح يتناقض رأس المال الطبيعي وتعويضه برأس مال من صنع الإنسان، أما الفرض الثاني فيعرف بالتواصل القوي لأنه لا يسمح لرأس المال من صنع الإنسان أن يحل محل رأس المال الطبيعي [32] (ص 321).

والمزيج من رأس المال الطبيعي ورأس المال من صنع الإنسان يمكن أن يولد مستوى من الرفاهية، فإذا استنفذنا رأس المال الطبيعي لم تستطع الأجيال القادمة تحقيق الرفاهية التي تنشدها، أما إذا قمنا ببعض الإحلال بين رأس المال الطبيعي ورأس من صنع الإنسان فإن انخفاض رأس المال الطبيعي في المستقبل لن يكون له تأثير على مستوى الرفاهية إلى أن يتم تعويضه ببديل عنه ، أما إذا كان رأس المال الطبيعي نادرا فيجب الحفاظ عليه ولا يكون رأس المال المصنوع بديلا فعالا له [32] (ص 331).

و رأس المال الطبيعي ليس متجانسا لأن منتجات الغابات من الأخشاب مثلا تختلف عن المياه العذبة في النهر، لذلك فالإحلال بين أنواع رأس المال الطبيعي يواجه ثلاثة فروض:
الأول وضع قيمة للأرصدة الكلية المختلفة التي لا تنخفض بالمزج بينها، والثاني أن نقيس كمية كل نوع ونحاول الحفاظ عليها بإعادة زراعة الغابة بنفس المعدل الذي استغلت به مثلا، والثالث يقيس تدفق خدمات رأس المال الطبيعي مع الحفاظ على قدرتها للحفاظ على تدفقها، والمشكلة بالنسبة لأي محاولة لقياس الأنواع المختلفة من رأس المال أن هذه القياسات لا تناسب الحفاظ على تكامل البيئة التي تعتمد على هذه الأنواع [33] (ص 241).

ورأس المال الطبيعي الحدي هو نوع من رأس المال الطبيعي، إذا تحطم يرتب نتائج شديدة الضرر مثل الأوزون، وأي حجم من رأس المال المصنوع مهما كبر لا يعوض خسارة رأس المال الحدي،. وتحديد ما إذا كان رأس المال الطبيعي الحدي قد تعرض للضرر إلى مستوى خطير يدخل في نطاق العلوم الطبيعية،ولكن نظام السوق ليس لديه آلية لحماية هذا النوع من رأس المال، لذلك تهتم التنمية المستدامة بالتأكيد على وجوب حماية رأس المال الطبيعي الحدي حماية خاصة تفوق ما تتطلبه سائر الموارد الطبيعية الأخرى.

الموارد الطبيعية والمحاسبة الوطنية

إن حسابات الدخل الوطني المستندة إلى نظام الحسابات الوطنية للأمم المتحدة لا تعكس بصورة دقيقة تدهور البيئة واستهلاك الموارد الطبيعية، لذلك فقد استحدثت عدة مناهج بديلة جربت في بعض دول منظمة التعاون والتنمية ولاسيما فرنسا والنرويج، كما جرت محاولات لتطبيق محاسبة الموارد الطبيعية على البلدان النامية بمعرفة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمكتب الإحصائي للأمم المتحدة والبنك الدولي ومعهد الموارد العالمية.

ونظام الحسابات منتقد من جانب أن حساب الناتج الوطني مقياس قاصر للنشاط الاقتصادي،لأن استنفاذ رأس المال البيئي بما في ذلك الموارد الطبيعية غير المتجددة لا يدخل في الحساب، كما أن إغفال نظام الحسابات الوطنية الخدمات التي تقدمها الموارد الطبيعية وأثرها في النشاط الاقتصادي يجعل هذه الحسابات مظللة عند صياغة السياسات الاقتصادية.

وهناك مناهج مختلفة لمحاسبة الموارد الطبيعية والبيئية أبسطها النهج الذي يقيس ردود الأفعال تجاه تدهور البيئة وحمايتها ويجري تطبيقه في ألمانيا وهولندا والولايات المتحدة لتقدير نفقات مقاومة التلوث، وقد جرى تطبيقه في أندونيسيا على الغابات والنفط والتربة، وفي الصين على المعادن، ويجري المكتب الإحصائي للأمم المتحدة محاولة لإدخال الخدمات البيئية والموارد الطبيعية في حسابات النشاط الاقتصادي، وتهدف هذه المحاولة إلى استحداث نظام للحسابات الوطنية التابعة تدخل فيه صراحة العلاقة بين النشاط الاقتصادي واستخدام الموارد الطبيعية والبيئية [36] (ص 183).

3.3.1.2. : توجيه التقنية

تستوجب التنمية المستدامة تغيير اتجاه التقنية لتولي العوامل البيئية اهتماما أكبر، بما في ذلك تقنية البلدان الصناعية التي لا تتواءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للبلدان النامية، ويجب أن تسير عمليات تطوير التقنية التي تستخدمها لمراعاة الاعتبارات البيئية، فضلا عن وجوب التنمية المستدامة من قبل المؤسسات العاملة في المناطق ذات الحساسية البيئية [40] (ص 11).

وتطوير التقنيات الملائمة وثيق الصلة بإدارة مخاطرها مثل المفاعلات النووية وشبكات الكهرباء وأنظمة النقل والاتصالات، مما يتطلب قيام مؤسسات وطنية أو دولية بتقدير الآثار المحتملة للتقنيات الجديدة قبل استخدامها، لضمان ألا يؤدي إنتاجها واستخدامها إلى الإضرار بالبيئة ويجب على السياسات الاقتصادية أن تغير أساليب الإنتاج المتبعة بما يعزز كفاءة استخدام الموارد النادرة لتحسين

نوعية البيئة مع المحافظة على النمو الاقتصادي، وغالبا ما تتحسن نوعية البيئة مع ارتفاع الدخل، لأن الدخل المتزايد يسمح بتوفر خدمات الصرف الصحي واستيعاب المخلفات والقيام باستثمارات مربحة في أغراض الحماية، ولكن بعض المشكلات قد تتفاقم مع زيادة الدخل كإنبعاثات ثاني أكسيد الكربون والنفايات التي تطرحها البلدان وذلك لارتفاع تكاليف مقاومة التلوث من ناحية والافتقار إلى الحوافز التي تشجع على تغيير السلوك من ناحية أخرى، أما حين تعمل المجتمعات على مواجهة التلوث وتقرر الحوافز اللازمة لذلك فإن النتائج تكون في صالح البيئة، والتقدم الذي أحرز في الحد من تلوث المياه والانبعاثات أبلغ دليل على تمكن البلدان مرتفعة الدخل من التغلب على معضلة النمو وتدهور البيئة إذا ما أحسن توجيه التقنية نحو هذا الهدف [39] (ص 63).

4.3.1.2. تواصل التنمية:

تستهدف التنمية المستدامة استمرار النمو الاقتصادي في وجود المعطيات الأخرى السابق ذكرها حيث تدخل البيئة كمتغير أساسي في النشاط الاقتصادي الذي يستهدف النمو.

1.4.3.1.2. استمرار النمو:

استمرار النمو في البلدان النامية بصفة خاصة هو غاية التنمية المستدامة في ظل فروضها المعروفة، وينبثق من هدف استمرار النمو هدف آخر هو مواجهة الفقر والتخفيف من حدته، لأن الفقر من العوامل السلبية في حماية البيئة، كما أن البلدان النامية جزء من الاقتصاد القائم على الاعتماد المتبادل بين سائر أجزائه، فضلا على أن توقعات النمو في الدول النامية تعتمد على مستويات وأنماط النمو في الدول المتقدمة [32] (ص 31). ويمكن للنمو الاقتصادي أن يتواصل في البلدان الصناعية دون إجحاف بالبيئة إذا استطاعت هذه الدولة مواصلة التحول في استراتيجيات النمو نحو أوجه نشاط اقل كثافة في استخدام الموارد والطاقة وتحسين كفاءة استخدامها.

لقد بات مسلما في فكر التنمية الاقتصادية وجوب اتجاه الدول النامية إلى زيادة التصدير خاصة مع تزايد الإستراد المصاحب لتنفيذ برامج التنمية، لذلك تغدو عملية توجيه العلاقات الاقتصادية الدولية ضرورة للتنمية المستدامة التي تنطوي على ما هو أكثر من مجرد النمو، حيث تتطلب تغيرا في مضمون النمو يجعله اقل كثافة في استخدام المورد الطبيعية والطاقة وجعل آثاره أكثر إنصافا.
وهذا التحول واجب في إطار تحولات أخرى لازمة للحفاظ على رأس المال الطبيعي والموارد الطبيعية لاستمرار النمو وتحسين توزيع الدخل وتقليل التعرض للازمات الاقتصادية.

وتتطلب التنمية المستدامة أن يؤخذ التغير الذي طرأ على مخزون الموارد الطبيعية في الحسبان عند قياس النمو، وتعد التنمية غير مستدامة إذا كانت تزيد من قابلية التعرض للازمات، فهبوط الأسعار قد يدفع المنتجين إلى استنزاف الموارد الطبيعية للحصول على الدخل، ويمكن التقليل من اثر الأزمات باستخدام تقنية تخفف من مخاطر الإنتاج، وبذلك تكون التنمية التي تجمع النمو وتقليل اثر الأزمات أكثر تواصلا من تنمية لا تحقق ذلك[41] (ص 3).

والمبدأ العام للتنمية القابلة للتواصل الذي تبنته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية أن الجيل الحاضر ينبغي أن يلبي احتياجاته دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، مما يتوجب معه أن ندخل في اعتبارنا المدى الكامل لرأس المال المادي والطبيعي والبشري الذي يمكن الأجيال القادمة من تحقيق رفاهيتها. والاختيارات فيما بين الأجيال تنعكس في معدل الخصم الذي استعين به لتقييم الاستثمار، ومعدل الخصم هو الآلية التي بواسطتها تتم مقارنة التكاليف الحاضرة والقادمة، وكلما قل معدل الخصم زادت قدرة الاستثمار على تحقيق المكاسب في المستقبل ومن الأفضل اختيار الاستثمارات التي تدر أعلى عائد صاف، وتشجيع الاستثمارات التي تدر عائدا منخفضا هو تبديد لها ويعني خسارة في الدخل الذي ربما تم تخصيصه لأهداف بيئية [42] (ص52).

وفي ضوء بيان أهمية رأس المال في تواصل التنمية تتحدد أسس أربعة للتنمية المستدامة هي:

1- عدم انخفاض مستوى الرفاهية عبر الزمن.
2- عدم انخفاض مستوى الاستهلاك عبر الزمن.
3- ثبات أو تزايد أرصدة رأس المال الطبيعي.
4- ثبات أو تزايد أرصدة رأس المال الكلي.

والشرطان الثالث والرابع لازمان لتحقيق الشرطين الأول والثاني، وعلى الرغم من تعقد الحالة بين الرفاهية وإلاستهلاك ورأس المال، فان علماء البيئة يهتمون بشروط تواصل القوى الثلاث بينما يؤيد الاقتصاديون شرط التواصل الضعيف الرابع والجميع يؤيدون الشرط الأول [38] (ص 92).

2.4.3.1.2. البيئة والنشاط الاقتصادي:

إن النمو القابل للتواصل لا يتحقق بإنتاج اقل بل بإنتاج مختلف، وقد تؤدي سياسات حماية البيئة في بعض الحالات إلى انخفاض النمو في الأجل القصير كحالة حماية الغابات والتحكم في والانبعاثات، وفي حالات أخرى تؤدي هذه السياسات إلى زيادة الناتج كحالات صيانة التربية والاستثمار في إمدادات المياه، وفي حالات أخرى اثر السياسات البيئية إلى الوضوح ولكن الفشل في التصدي لتحديات البيئة ينتقص من القدرة على التنمية في الأجل الطويل.

ولعل من أهم الأسباب التي تجعل النشاط الاقتصادي في بعض الأحيان يؤدي إلي تدهور البيئة، هو أن الكثير من موارد البيئة شائعة الاستعمال والكثير من السلع والخدمات البيئية لا يتم دفع مقابل لها ممن يستخدمونها، وبعض الموارد الطبيعية تكون شائعة لعدم وجود إلية لتطبيق حقوق الملكية كالأراضي الواقعة على الحدود، وهناك مواد أخرى شائعة لان حقوق الملكية يستحيل تطبيقها كالجو ومياه البحار والمحيطات وما لم تخضع هذه الموارد لتنظيم دقيق فإنها سوف تتدهور مع الزمن خاصة مع تزايد حجم وتكثيف النشاط الاقتصادي، وتعمل السياسات الحكومية على تدهور البيئة في بعض الحالات، وأكثر مشكلات البيئة صعوبة هو استنزاف موارد غير المحددة التي تبخس قيمتها وتتعرض لخطر الاستنفاذ والنفط مثال واضح للمورد الذي تبخس قيمته وتستنزف مصادره في بلدان شمال إفريقيا وبلدان المشرق العربي أكثرس البلدان تعرضا لهذا المشكل.

2.2. أثر النفط في الدول العربية النفطية

تتكون مجموعة الدول العربية النفطية من الدول التي تعتمد بشكل كبير على ما يدره النفط عليها من عوائد مالية، بحيث تساهم صادراتها منه بأكثر من 75% من الناتج المحلي الإجمالي وبنحو 85% من صادراتها الإجمالية، بينما تغطي عائدات النفط ما يفوق 90% من خطط استثمار القطاع العام، وتضم كلا من الجزائر، ليبيا، العراق، قطر، الكويت، الإمارات، البحرين والسعودية،ولقد صاحب التحول الذي مس مورد النفط في إثر ثروة الأسعار 1973 والتي امتدت إلى بداية الثمانينات من القرن الماضي ارتفاع العوائد المالية لهذه الدول، مما أتاح الفرصة لها لتوسيع قاعدتها الاقتصادية وبالتالي فتح آفاق كبيرة أمام التنمية الاقتصادية المختلفة من صناعة وزراعة وتجارة خارجية وخدمات.

1.2.2. أثر النفط على التنمية البشرية

ساد ولعدة عقود مصطلح التنمية الاقتصادية الذي يمثل النمو الاقتصادي محورها الأساسي، واعتبر معدل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أفضل مقياس للتنمية واعتبر العنصر البشري عنصرا إنتاجيا في حين نظر إلى النمو الاقتصادي على أنه غاية في حد ذاته، وظهرت انتقادات عديدة لتركيز التنمية الاقتصادية على الجوانب الاقتصادية فقط وعدم إعطاء أهمية للجوانب الاجتماعية والإنسانية وللتنمية الاجتماعية [43] (ص 43).

وتطور مفهوم التنمية الاقتصادية ليركز على الإنسان ذاته، وظهر مصطلح التنمية البشرية الذي يتعلق بما هو أكثر بكثير من ارتفاع وانخفاض الدخول القومية، فهي تتعلق بخلق بيئة يستطيع الأفراد

أن يقوموا فيها بتنمية قدراتهم الكامنة وأن يحيوا حياة منتجة ومبدعة تتوافق مع حاجياتهم ومصالحهم، فالشعوب ثروة الأمم الحقيقية والتنمية على هذا النحو تتعلق بما هو أكثر من النمو الاقتصادي الذي ما هو إلا وسيلة - وإن كانت بالغة الأهمية – لتوسيع خيارات الأفراد [44] (ص 43). ويعد بناء القدرات البشرية – نطاق الأشياء التي يمكن أن يقوم بها الناس أو يكونوها- أساسا جوهريا لتوسيع هذه الخيارات ، وأكثر هذه القدرات هي تلك المكونات الأساسية لما يعرف بدليل التنمية البشرية وهي [45] (ص 14):

طول العمر: أي أن يحيا الناس حياة مديدة وصحية ويقاس بالعمر المتوقع عند الولادة.

- المعرفة: وتقاس المعرفة بتوليفة من معرفة القراءة والكتابة بين الكبار ومتوسط سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية.
- الدخل (مستوى المعيشة): ويقاس بمستوى القدرة الشرائية استنادا إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

ووفقا لهذا المؤشر فقد ظهر واضحا أثر سياسة استخدام العوائد النفطية على التنمية البشرية في الدول العربية، وهذه السياسة تمثلت في ارتفاع حجم الإنفاق الجاري بشكل عام، وعلى الصحة والتعليم بشكل خاص، وقد كان من نتائج ذلك أن ارتفع العمر المتوقع عند الولادة وانخفض عدد وفيات الأطفال الرضع وتحسين الظروف الصحية.

جدول رقم 22 : دليل التنمية البشرية في أهم الدول العربية النفطية خلال الفترة: 1970- 2000 [43] (ص 67).

الدولة	العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)		معدل وفيات الأطفال الرضع لكل1000مولود	
السنوات	70- 75	95 - 2000	70- 75	95 - 2000
البحرين	63.5	72.9	55	13
الإمارات	62.5	74.6	61	8
الكويت	67.3	85.9	49	11
قطر	62.6	68.9	45	12
ليبيا	62.9	70	105	19
السعودية	53.9	80.9	118	20
عمان	49	80.5	126	14
الجزائر	54.5	68.9	123	36
مصر	52.1	65.9	127	41
الدول العربية	51.9	65.9	129	44
و.م.أ	71.5	76.5	-	-
فرنسا	72.4	78.1	-	-
ألمانيا	71	77.3	-	-

.

ويفسر هذا التحسن الكبير الذي شهدته المؤشرات الصحية في الدول العربية إلى المجهودات الكبيرة التي بذلتها هذه الأخيرة، من خلال زيادة الإنفاق على إنشاء المراكز الإستشفائية من مستشفيات وعيادات وإطارات طبية (أطباء وممرضون)، وكذا توفير الأدوية والآلات الطبية عالية النوعية، كما أمنت نسبة وصول المياه لحوالي 83% من السكان، في الوقت الذي وصلت فيه نسبة الصرف الصحي إلى 87% من السكان، كل هذا جعل مؤشر توقع الحياة عند الولادة في الدول العربية سيما الدول النفطية يقارب أو يفوق مثيله في بعض الدول الصناعية المتقدمة، حيث نجد أن هذا المؤشر بلغ مثلا في المملكة العربية السعودية سنة 2000 نحو 80.9 سنة، في حين انه بلغ في نفس السنة في الولايات المتحدة الأمريكية 76.5 سنة، غير أن هذا المؤشر مازال منخفضا في بعض الدول العربية الأخرى الأقل نموا.

أما فيما يتعلق بمؤشر المعرفة ونظرا لأهمية التعليم، فقد شهدت مرحلة السبعينات والثمانينات زيادة الاهتمام بالتعليم من خلال إقرار إلزاميته على كل المواطنين، وكذا توسيعه في جميع مراحله بالإضافة إلى إنشاء مراكز محو الأمية لكبار السن.

كل هذا جعل الدول العربية (خاصة النفطية منها) تحرز تقدما ملحوظا نحو العديد من الأهداف التنموية البشرية، فخلال الفترة الممتدة بين عامي 1970 – 2001 ارتفعت بشكل مستمر نسبة القادرين على القراءة والكتابة ضمن الفئة العمرية بين 15 و 24 سنة من 35% إلى حدود 77% وقد ساعد في تحقيق ذلك حجم الإنفاق على هذا القطاع [43] (ص 71).

وبعد إلقاء نظرة على نوعية الحياة المادية في البلدان النفطية، من خلال مؤشرات متوسط العمر المتوقع للفرد ونسبة المتعلمين ومعدل وفيات الأطفال، وذلك للتعرف على أثر النفط على الحياة المادية ونوعيتها، ومن أجل تحديد مدى نجاح عملية التحولات الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق مستوى نوعي من الحياة المادية، نجد أن البلدان النفطية والتي تبدو متقدمة في ترتيبها بالنسبة لمتوسط دخل الفرد متأخرة بالنسبة لنوعية الحياة المادية، مما يؤكد أن المتوسط المرتفع لدخل الفرد في البلدان النفطية لا يعبر عن مستوى النمو أو التنمية، هذا فضلا عن كون تأثيره على تحسين نوعية الحياة المادية للسكان لا يجاري مثل هذا التأثير في دول العالم غير النفطية. وتجدر الإشارة إلى أنه لا زال هناك ضعف في نسبة الاستيعاب التقني ومتطلبات التطور الاجتماعي في البلدان النفطية العربية، كما أن نظرة سريعة على مدى الاعتماد على الخارج تشير إلى تدني مستوى الخبرة والمعرفة المحلية بفنون الإنتاج وأساليب التنظيم ومؤسسات البحث العلمي والتقني، فدور الإدارة الأجنبية ودور المستشارين والشركاء والمقاولين الأجانب، كلها أدوار تبرهن على ضعف القدرة التقنية والمؤسسات اللازمة لدعم سلامة البناء الإنتاجي.

2.2.2. الأثر على القطاعات الاقتصادية

لقد تمكنت الدول العربية المصدرة للنفط من تحقيق نسبة نمو مرتفعة في معظم القطاعات الاقتصادية خاصة خلال الفترات التي صاحبها ارتفاع في العوائد النفطية بالمقارنة مع الفترات الأخرى ومع نسبة النمو في الدول العربية غير النفطية، وقد ظهر أثر النمو في الناتج المحلي الإجمالي في القطاعات الاقتصادية المختلفة حيث ارتفع الإنتاج الصناعي وكذا الزراعي كما كان نمو قطاع الخدمات مرتفعا قياسا بالدول العربية غير النفطية والدول النامية عموما، وهذا ما سنحاول إظهاره في هذا المبحث.

1.2.2.2. الأثر على الصناعة

تعد الصناعة من الركائز الأساسية التي لا يمكن بدونها إنجاز تنمية اقتصادية شاملة، وإن تقدم اقتصاد ما يقاس بدرجة تطوره الصناعي، وهذا الأخير غالبا ما يقترن بنتائج إيجابية، تشمل جميع عناصر الإنتاج مثل تأهيل القوى البشرية وتوجيه قدراتها لتتلاءم مع متطلبات الأداء الصناعي، أي الاستخدام العقلاني للموارد البشرية، كما يسمح التطور الصناعي بتصنيع الموارد الطبيعية المتاحة زراعية كانت أم معدنية فضلا عن كسب أنماط من التكنولوجيا.

في هذا الإطار سنتعرض إلى معرفة مدى التطور الذي عرفه القطاع العربي.

1.1.2.2.2.واقع القطاع الصناعي العربي:

يرتكز النشاط الصناعي العربي على صناعتين أساسيتين: هما الصناعة الإستخراجية والصناعة التحويلية، وتبين معطيات الجدول التالي التوزيع الهيكلي للقطاع الصناعي العربي

جدول رقم 23: تطور هيكل القطاع الصناعي العربي 1982-2003 [31] (ص 61).

(مليار دولار)

السنوات	الصناعة الإستخراجية		الصناعة التحويلية		إجمالي القطاع الصناعي	
	القيمة المضافة	المساهمة في % PIB	القيمة المضافة	المساهمة في % PIB	القيمة المضافة	المساهمة في % PIB
1982	152	36.8	26.9	6.5	178.9	43.3
1985	99.5	26.6	30.5	8.1	130	36.12
1988	66.8	18.8	36.6	10.3	103.5	29.11
1994	92	18.5	53.4	10.7	145.4	29.2
1997	130	21.4	57.9	10.9	187.9	32.3
2000	189.7	28.1	76.4	10.8	163.1	37.1
2003	204.4	28.3	78.6	10.9	283	

لقد عرف القطاع الصناعي تدهورا في إنتاجه خلال عشرية الثمانينات من القرن الماضي، إذ انخفض ناتجة من 152 مليار دولارسنة 1982 ليبلغ 103.5 مليار دولار عام 1988، ويعزى انخفاض إجمالي الناتج الصناعي خلال هذه الفترة إلى اعتماده على الصناعة الإستخراجية، أي صناعة استخراج النفط والغاز وخامات الحديد بالإضافة إلى المعادن الأخرى كمواد البناء والفوسفات والنحاس ... الأمر الذي جعل أداءه عرضة للتأثر بتغيرات الطلب والظروف الاقتصادية الدولية، مثل التقلبات في أسواق النفط وأسواق العملات إضافة إلى السياسات الجمركية المتبعة من قبل الدول

الرأسمالية المتقدمة كفرض الرسوم الجمركية على الواردات، حيث وصلت هذه الرسوم التي فرضت من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والجماعة الاقتصادية الأوربية إلى 22 % وهذا في منتصف الثمانينات [46] (ص 99). إذ كانت هذه الرسوم مرتفعة على صناعة النفط مثل صناعة الميثانول والإيثيلين، كما لجأت هذه الدول الصناعية إلى وضع القيود الكمية على وارداتها من الدول النامية بما في ذلك الدول العربية لبعض السلع البتروكيماوية، بل وقد وصل الأمر إلى دعوة بعض الشركات الأوربية لإقامة كارتل أوربي للبتر وكيماويات

أما ما يفسر الزيادة التي عرفها هذا النوع من الصناعات لا سيما خلال بداية القرن الحالي فهو التحسن الكبير الذي عرفه مستوى أسعار النفط.

و في المقابل فإن الصناعة التحويلية والتي تشمل الصناعات الاستهلاكية وصناعة الأسمدة الكيماوية والحديد والصلب، فيظهر جليا أثر النفط عليها، فقد عرفت تزايدا مستمرا منذ بداية الثمانينات فقد انتقلت قيمتها المضافة من 26.9 مليار دولار سنة 1982 لتبلغ 53.4 مليار دولار سنة 1994 ثم ارتفعت إلى نحو 78.6 مليار دولار سنة 2003. إن هذا التزايد في حجم الناتج المتولد من الصناعة التحويلية يجد تفسيره في حجم رأس المال المستمر في هذا المجال حيث ارتفعت قيمته من 4.1 مليار دولار سنة 1975 لتفوق 50 مليار دولار مع بداية القرن الحالي [46] (ص 53).

2.1.2.2.2. هيكل الصناعة العربي:

لقد ساهمت العوائد النفطية التي حصلت عليها الدول العربية بعد ثورة الأسعار الأولى والثانية خلال السبعينات من القرن الماضي في خلق قاعدة صناعية لمجموعة من الصناعات والتي تشمل:

- **صناعة التكرير:**

تعد هذه الصناعة من أهم الصناعات التحويلية في الدول العربية النفطية وهذا لارتباطها بقطاع النفط، وتعكس الزيادة في طاقات التكرير منذ العقود الثلاثة الأخيرة في القرن العشرين، الأهمية التي أوليت لها من خلال توفير التقنية العالية والتكنولوجيا المتطورة.

لقد ارتفعت طاقة التكرير في الدول العربية من ما يقارب المليون برميل يوميا مع نهاية سبعينات القرن الماضي لتبلغ مع بداية التسعينات من نفس القرن ما يزيد عن 3 مليون برميل يوميا، ثم

تضاعف هذا الحجم إلى 7.33 مليون برميل يوميا خلال سنة 2003. وقد بلغت عدد المصافي العاملة في هذا المجال من نفس السنة 64 مصفاة موزعة على مختلف الأقطار العربية.

- **صناعة الأسمدة الكيماوية:**

تماشيا مع الأهمية التي أولتها دول الوطن العربي لتطوير القطاع الزراعي بجانب القطاع الصناعي، فقد قامت بإنشاء العديد من المشاريع التي من شأنها المساهمة في تطوير الأراضي الزراعية وتحسين المنتوج الزراعي وبالتالي الرفع من القيمة المضافة في هذا القطاع.

تعتبر صناعة الأسمدة الكيماوية من النشاطات التي تحقق فيها الدول العربية معدلات اكتفاء ذاتي عالية، وتتركز على إنتاج الأسمدة النتروجينية مثل الأمونيا واليوريا في دول الخليج والجزائر وليبيا. أما بالنسبة لحجم الإنتاج فقد تطور بالنسبة لمادة الأمونيا من 330 ألف طن سنويا عام 1970 إلى 3.9 مليون طن عام 1993 ثم إلى 9.8 مليون طن خلال العام 2003. كذلك الحال بالنسبة لمادة اليوريا فقد تطور انتاجها من 840 الف طن سنويا سنة 1970 الى 3.6 مليون طن عام1993 ثم الى 10.8 مليون طن سنة 2003

- **صناعة البتر وكيماويات:**

تعتبر صناعة البتروكيماويات امتدادا طبيعيا لصناعة تكرير النفط، إلا أنها تمتاز عنها بكونها شديدة التشابك مع مختلف القطاعات وفي مقدمتها الزراعة والصناعة والتشييد والنقل والمواصلات. كذلك تمتاز صناعة البتروكيماويات بالتنوع الكبير في منتجاتها وقدرتها على الحلول محل المنتجات الطبيعية، حيث صارت تنافسها بل تتفوق عليها، إذ يستخدم 80% من هذه المنتجات في إنتاج البلاستيك والمطاط والألياف الصناعية [47] (ص 194). وتتفوق البتر وكيماويات أيضا على صناعة التكرير من حيث حجم القيمة المضافة، فصناعة التكرير لا تضيف أكثر من 3 دولار في البرميل بينما ترتفع القيمة المضافة في البيتروكيماويات الأساسية كالإيثيلين والبروبلين إلى 36 دولار في البرميل، كما ترتفع في المنتجات الوسيطية إلى 132 دولار وإلى أكثر من 2600 دولار إذا حول البرميل من النفط إلى منتجات مصنعة معدة للاستهلاك المباشر[48] (ص 105).

إن مثل هذه الصناعات تمتلك الدول العربية فيها ميزة نسبية نظرا لامتلاكها المادة الأولية التي تقوم عليها (النفط والغاز) وهذا العامل أعطاها أفضلية تنافسية على مستوى التكاليف، لقد قام عدد من الدول العربية بإقامة بعض المشروعات البتروكيماوية وكان ذلك عقب ارتفاع أسعار النفط في منتصف السبعينات وتوافر رؤوس الأموال نتيجة لارتفاع حجم العوائد النفطية، وقد اتسمت

المشروعات بضآلة الحجم في الدول التي أقامتها بهدف مواجهة الاحتياجات المحلية كما هو الحال في الجزائر والعراق، مصروسوريا، بينما كانت المشروعات أكبر حجما في الدول التي استهدفت التصدير كما هو الحال في كل من العربية السعودية والكويت وقطر وليبيا. ولقد كان لاقتحام الدول العربية لتلك الصناعة ذات التقنية المتقدمة أن ارتفع الإنتاج العربي من نصف مليون طن في أوائل الثمانينات إلى نحو 11.5 مليون طن عام 1989، وتعتبرالعربية االسعودية أهم الدول العربية المنتجة للبتروكيماويات، حيث يوجد بها نحو62 من الطاقة العربي.

- **صناعة الغاز الطبيعي:**

يستخدم الغاز الطبيعي كوقود في المحطات المولدة للكهرباء وتحلية المياه وفي الصناعات البتروكيماوية، وقد ظهر اهتمام الدول العربية بهذه الصناعة منذ سبعينات القرن الماضي حيث زادت نسبة مساهمته كمصدر للطاقة. وقد تم إقامة مشاريع خاصة لتجميعه ومعالجته وشحنه وتسليمه كما هو الحال في الإمارات والجزائر، وقد بلغت طاقة المصانع القائمة لمعالجة الغاز في الدول العربية حوالي 12 مليون متر مكعب سنة 1993 وارتفعت لتبلغ 33.6 مليون متر مكعب سنة 1999. [4] (ص 271).

2.2.2.2. الأثر على الزراعة

حظيت التنمية الزراعية بأولويات متقدمة في الجهود الإنمائية العربية، إذ يعتبر القطاع الزراعي في كثير من الدول العربية من أهم ميادين العمل ومصادر الدخل لشريحة كبيرة من السكان، حيث يستوعب القطاع الزراعي حوالي 27.4 مليون فرد من القوى العاملة العربية أي ما يعادل 30.6% من القوى العاملة، هذا إلى جانب مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير المواد الأولية للعديد من الصناعات التحويلية.

لقد استفاد قطاع الزراعة العربية إلى حد كبير من الاستثمار في البنية التحتية في الأقطار العربية المصدرة للنفط ومن المساعدات التي حصل عليها المزارعون بهدف زيادة الإنتاج الزراعي في هذه الدول.

جدول رقم 24: تطور الاستثمارات الزراعية في الدول العربية النفطية [23] (ص 24).

الفترة	الإستثمارات الزراعية (مليار دولار)
1975 1970	8
1980 -1976	26
1985 -1981	86

فإذا كانت الإحصائيات تشير ان الاستثمارات المخططة في القطاع الزراعي في البلدان العربية على مدى فترتين (النصف الثاني من السبعينات والنصف الاول من الثمانينات) قد تضاعفت، حيث سجلت الاستثمارات الفعلية في القطاع زيادة بلغت 158%، فان الجانب الاكبر من هذه الاستثمارات تحقق في الدول العربية النفطية، حيث افرزت هذه الاخيرة جزءا كبيرا من الناتج المحلي الاجمالي للاستثمارات الزراعية المخططة في الفترتين الاولى والثانية، بحيث حققت حوالي 64% و72% على التوالي من جملة الاستثمارات المخططة في الوطن العربي. ومن خلال ذلك نجد ان هناك اهتمام كبير في الفترة الثانية بالاستثمار الزراعي في مجموعة الدول النفطية، وهذه الزيادة ترجع الى القفزة التي حققتهاالاستثمارات الزراعية السعودية من الاستثمارات المخططة في الوطن العربي، وهذا من 5 %الى 33% خلال الفترة الثانية اضافة الى الزيادة في نسبة الاستثمار الزراعي المخطط من الاستثمار الكلي في الجزائر من حوالي 16% الى 22% خلال الفترة الثانية دائما[49] (ص 58).

وتظهر هذه الاستثمارات من خلال إقامة السدود وشبكات الري وصوامع الغلال، حيث كان لها دور في إنتاج المحاصيل الشتوية الأساسية كالحبوب والأعلاف ومحاصيل التصنيع. وقد شجع ذلك قيام صناعات تخدم القطاع الزراعي ومستلزمات الإنتاج، بحيث يصبح هناك نوع من التكامل بين قطاعي الصناعة والزراعة.

ولقد ظهر انعكاس هذه الاستثمارات على القطاع الزراعي العربي من خلال ارتفاع الناتج العربي من الزراعة ونصيب الفرد منه هذا الأخير الذي يختلف من دولة لأخرى بناءا على عدد السكان الزراعيين ودخل الفرد.

جدول رقم 25 : تطور الناتج الزراعي في أهم الدول العربية النفطية ونصيب الفرد منه [50] (ص 41).

البيان	الناتج الزراعي (مليون دولار)			نصيب الفرد (دولار)		
السنوات	1990	1995	2003	1990	1995	2003
الإمارات	560	1226	2413	316	509	631
البحرين	37	52	61	74	89	88
الجزائر	7001	3985	6412	276	141	186
السعودية	9714	8437	9721	427	449	429
قطر	58	80	55	139	163	186
الكويت	162	114	221	76	58	87
ليبيا	1811	2667	1067	428	554	

وتعتبر المملكة العربية السعودية مثالا جيدا على تطور القطاع الزراعي، حيث أدت سياسة دعم المزارعين والتي اتبعتها الحكومة خلال السنوات الماضية إلى زيادة إنتاج السعودية من القمح مما أدى إلى بلوغها مرحلة الاكتفاء الذاتي والاتجاه إلى التصدير و تقديم العون للدول العربية والإسلامية الفقيرة.

وعموما يمكن القول انه على الرغم من المجهودات التي بذلت من قبل الدول العربية لتحسين معدل النمو في القطاع الزراعي الا انه لا يزال محدودا ، وتعتبر الانتاجية الزراعية في الدول العربية منخفظة ، ونتيجة لذلك كان من الطبيعي ان تستمر الفجوة الغذائية في الاتساع (نتيجة لعدم ملاحقة النمو الزراعي لمعدل النمو السكاني) ، وتستمر بالتالي الدول العربية في اعتمادها على الخارج لتغطية هذا العجز الغذائي ، الذي يبقى حله مرتبطا ارتباط وثيقا بمدى الجهود التي تبذل من اجل تحقيق التعاون و التنسيق والتكامل الاقتصادي فيما بين البلدان العربية.

3.2.2.2. الإنفاق على مشاريع البنية التحتية .

يعتبر اصلاح وتقوية البنية الأساسية أمرا شديدة الأهمية للتنمية، وأن العلاقة قوية بين نمو الدخل ومدى توفر الطاقة والإتصالات والطرق المرصوفة، كما أن سهولة الوصول إلى الماء النقي، والصرف الصحي ووسائل الإنتقال إلى أماكن العمل و الكهرباء، وكل هذا تنشأ عنه مكاسب محسوسة وملموسة من ناحية الرفاهية، وتبن الدراسة الحديثة للبنك الدولي أن مسألة توفير مشاريع البنية الأساسية تأتي على رأس الأولويات بالنسبة للفقراء [51] (ص 13).

إن توفير البنية الإقتصادية يعتبر مهما من حيث خلق الطلب وتحفيز القطاع الخاص على الإستثمار، اذ أن توفير وسائل المواصلات والإتصالات ووجود سوق مالية ونظام مصرفي قادر على توفير التمويل اللازم تعتبر من إيجابيات المناخ الملائم للإستثمار في المؤسسات بكافة أحجامها، صغيرة ومتوسطة وكبيرة. فقد أصبح من الضروري توسيع عمليات الدولة في الإنفاق على الطرق والشوارع ومحطات الإرسال الإذاعي، والمطارات والمرافئ وشبكة الكهرباء، ومياه الشرب والري ووسائل الإتصالات السلكية واللاسلكية والمدارس والمشافي و الحدائق العامة.

لقد كانت الدول االعربية في العربية في الأربعينات والخمسينات والستينات من القرن الماضي تفتقر إلى الكثير من مشاريع البنية التحتية، فالقطاع الخاص لم يكن في هذه الدول في تلك المرحلة جاهزا لتلبية تلك االحاجات الكثيرة نظرا لإرتفاع كلفتها وانخفاض مردودها المباشر وطول فترة إستعادة رأس المال فيها.

وقد ازدادت أهمية هذا القطاع في الدول العربية النفطية في أعقاب طفرة أسعار النفط في السبعينات من القرن العشرين، وأخذت الدولة على عاتقها تحسين المستوى المعيشي لمواطنيها (دولة الرفاه) وهو ما انعكس على على حجم الإنفاق الحكومي على الخدمات. و مما يعكس دور العائدات النفطية في الدول العربية النفطية هو ارتفاع النفقات الجارية فيها من 11.2 مليار دولار عام 1975 إلى حدود 42 مليار دولار سنهة 1980 ومن ثم إلى 76.6 مليار دولار عام1993 ، فقد اتسع دورنطاق الدولة نطاق عملها ، فإضافة إلى توفير الحاجات الأساسية من تعليم وصحة ومسكن ومرافق ، فقد تم تقديم الكثير من الخدمات الإنتاجية ، والتي تساعد على انتاج السلع و إيصالها إلى المنتج أو المستهلك النهائي ، مثل خدمات النقل والشحن والتجارة والمواصلات وخدمات المصارف والتأمين ، كما كان النفط كذلك وراء نشوء قطاع تجاري وخدمي كبير وواسع ، حيث خلقت إيرادات النفط الحاجة لقطاع مصرفي قوي يقوم على تدوير الفوائض وإدارة القروض والقيام بالإستثمارات ، واكتساب خبرات في عمليات المتاجرة بالنقد الأحنبي وإدارة المحافظ المالية و العمليات التجارية وقد بلغ عدد المصارف التجارية العاملة في الدول العربية 365 مصرفا مع مطلع القرن الحالي ، يتركز معظمها في دول الخليج ، وبلغ اجمالي الموجودات فيها قرابة 600 مليار دولار[50] (ص 61).

وقد شهدت فترة الثمانينات بالذات زيادة مطردة في نصيب قطاع الخدمات في جميع الدول النفطية، حيث ارتفع نصيب قطاع الخدمات في الناتج المحلي في الكويت مثلا من 32.7% عام 1981 إلى 61.4% عام 1991 ، وارتفع في المملكة السعودية من 20.2% عام 1981 إلى 40 %عام 1991 [52] (ص 51).

4.2.2.2. تقييم دور النفط في التنويع الاقتصادي العربي :

تمثل سياسة التنويع الاقتصادي إحدى الأدوات الهامة في عملية التنمية الاقتصادية ونشير إلى أن التنويع الاقتصادي عملية تهدف إلى تقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي وفي الصادرات والإيرادات الحكومية، وتقليص دور القطاع العام، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

إن معرفة مدى فعالية سياسة التنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية يمكن ادراكه من خلال المؤشرات الثلاث التالية:

- الأهمية النسبية لقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي.
- مساهمة الصادرات النفطية في إجمال الصادرات.
- مساهمة الإيرادات النفطية في إجمال الإيرادات الحكومية.

1.4.2.2.2.الأهمية النسبية لقطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي

يمثل هذا المؤشر اهم المعايير لقياس التنويع الاقتصادي اذ كلما زادت درجة التنويع كلما انخفضت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي مقابل زيادة مساهمة القطاعات الاخرى، ولقد انخفضت مساهمة قطاع النفط من 55.8 % من الناتج المحلي الاجمالي عام 1980 الى 35.7 % عام 2002 في اهم الدول العربية النفطية، بينما زادت مساهمة قطاع الزراعة وقطاع الصناعة التحويلية معا من 5.3 % عام 1980 الى 10.2 % عام 2002 كما يبين الشكل التالي، نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي لاهم الدول العربية النفطية للفترة 1980-2002

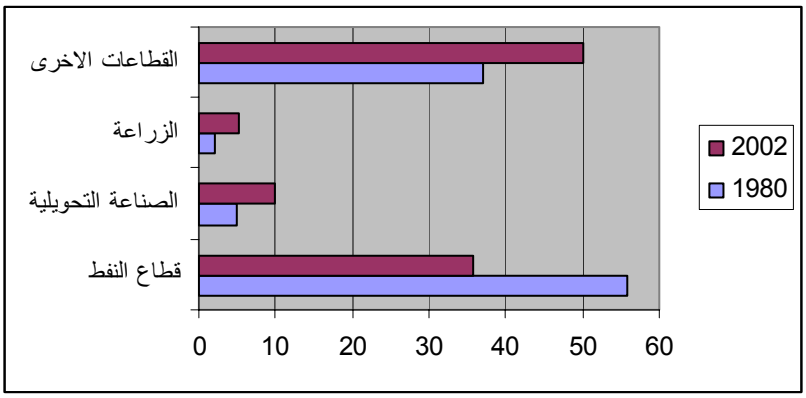

شكل رقم 3: نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي في أهم الدول العربية النفطية في الفترة 1980 - 2002 [53] (ص 74).

2.4.2.2.2.مساهمة الصادرات النفطية في إجمال الصادرات .

على الرغم من جهود الدول العربية النفطية لتنويع النشاط الاقتصادي إلا أن هذا المؤشر مازال يشير إلى ارتفاع درجة الأهمية النسبية للصادرات النفطية من إجمالي الصادرات للدول العربية النفطية ، فلا يزال قطاع النفط يساهم بحوالي 77 % من إجمالي الصادرات عام 2003 مقابل حوالي 80 % عام 1980 .

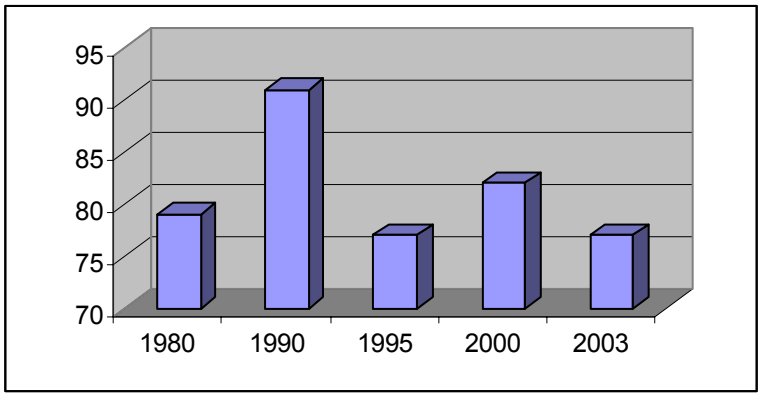

شكل رقم 04: نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات في أهم الدول العربية النفطية خلال الفترة : 1980- 2003[53] (ص 75).

3.4.2.2.2.مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات الحكومية

لقد شهدت مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الدول العربية النفطية انخفاضا طفيفا خلال العقدين الماضيين مع تفاوت هذه الدول في هذا الشأن.

فإذا كانت قد بلغت نسبة الإيرادات النفطية 87.7% من إجمالي الإيرادات الحكومية سنة 1980 فإنها تقلصت إلى حدود 77 % مما يعكس نجاح الدول العربية النفطية نسبيا في تنويع هيكل الإيرادات الحكومية وتخفيض الاعتماد على الإيرادات النفطية.

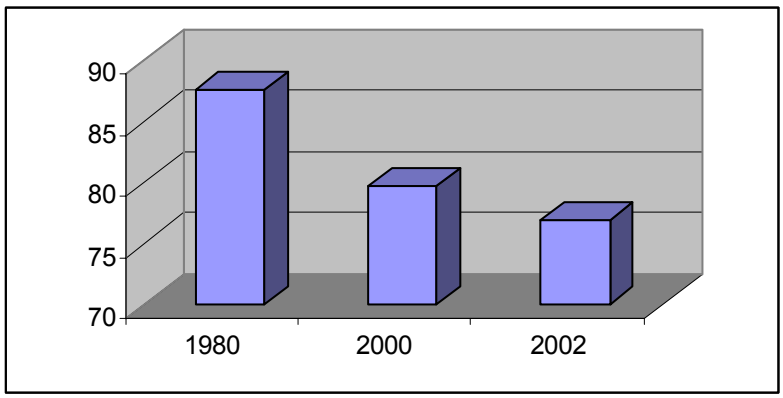

شكل رقم 05: نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة في أهم الدول العربية النفطية خلال الفترة 1980- 2002[53] (ص 75).

3.2.2. أثر النفط على البيئة

إن الاقتصاد المستديم هو الذي ياخذ بعين الإعتبار محدودية الأنظمة الإيكولوجية وتأمين فرص عادلة من توزيع الموارد الطبيعية بين الحاضر والمستقبل، آخذا بعين الإعتبار محدودية البيئة في تلقي النفايات، لذلك سلكت معظم الدول العربية النفطية خطى متقدمة في مجالات التقنين والترشيد الخاص بالإنتاج والإستغلال للطاقة، وذلك بإدخال عدد من الأساليب والإجراءات لخفض الإنبعاثات الصادرة عن استخدام الطاقة الاحفورية، منها الإقتصادية (التدخل في الأسعار) والتنظيمية (ترشيد الإستخدام) والتقنية(التكنولوجية النظيفة) والقانونية (استخدام المعايير والقوانين البيئية). ومن بين الإجراءات المتخذة من قبل الدول العربية نجد ترشيد الطلب على الطاقة، بهدف خفض الإستهلاك الفردي، فمع أن الطلب على الطاقة للفرد في الدول العربية يعتبر أعلى من المعدل العالمي، إلا أن النمو في الطلب على الطاقة قد بدأ يأخذ مسار العقلنة، وقد ساعد في ترشيد الطلب على الطاقة التأكد من أن وفرة مواردها لا يعني رخصها وسوء استخدامها، وإنما استخدامها بعقلانية لترشيد استخدامها ويدخل في هذا النطاق كل المنتجات النفطية والمنتجات التي يدخل في استخدامها الطاقة الأحفورية من كهرباء وبتروكيمياويات، فدعم أسعار الطاقة من شأنه التشجيع على تبذير مواردها وإضعاف الكفاءة الإقتصادية وزيادة أعباء الموازنة فضلا عن الإضرار بالبيئة، وهذه الميزة تختص بها معظم الدول النامية حيث أن أسعار الطاقة المتاحة للمستهلك النهائي في تلك الدول تقل في المتوسط بنحو 20% عن تكلفة الفرصة البديلة المستندة لقوى السوق وذلك على الرغم ما تبذله من جهود خلال السنوات الأخيرة لترشيد الطاقة باستخدام جهاز الأسعار[4] (ص 363).

فالتخلص من تلك الإعانات من شأنه أن يساند المبادئ الرئيسية الثلاثة التي تقوم عليها سياسة التنمية المستدامة، وهي الرفاهية الإجتماعية وحماية البيئة والنمو الإقتصادي، فالأرصدة التي توجه لدعم الأسعار المتعلقة بالطاقة يمكن أن يعاد توجيهها للتوسع في الخدمات الإجتماعية وإعادة توزيع الدخل بتحويل الدعم إلى مستحقيه، بدلا من توفيره للقادرين اقتصاديا عبر الأسعار المنخفضة للوقود. كذلك يؤدي التسعير السليم لمصادر الطاقة إلى مكافحة التلوث محليا ودوليا، كما يتزايد معدل النمو الإقتصادي نتيجة لارتفاع الكفاءة الإقتصادية وانخفاض أعباء الموازنة الحكومية، وفي المدى الطويل يتحسن المستوى العام لرفاهية المواطنين نتيجة للتخلص من دعم أسعار الطاقة إذ ينكمش الهدر في الإستهلاك، ويتحسن التقدم التقني، وينخفض معدل النضوب للموارد الطبيعية، وقد صارت أغلب الدول العربية على يقين من أخطار دعم الإستهلاك الخاص بالطاقة وإعادة هيكلته وادخال بعض منتجي الطاقة الخواص مما ينبئ بتحسين إدارة الطاقة.

ومن جهة أخرى اتخذت معظم الدول العربية النفطية مختلف السبل للحفاظ على الطاقة وتحسين كفاءتها خصوصا في انتاج واستهلاك الكهرباء، واستخدام المنتجات والسلع ذات الكفاءة العالية في االحفاظ على الطاقة، فقد أفادت دراسة علمية لمعهد الكويت للإبحاث العلمية (1994) أن ضبط طاقة المباني توفر 800 مليون دينار كويتي (لمدة 15 عاما، من تاريخ الدراسة) ومن بين السبل الرادعة المتخذة من قبل الدول العربية كغيرها من الدول الأخرى لتحسين كفاءة الطاقة والمحافظة عليها سن االسياسات والقوانين الإلزامية للحفاظ على البيئة ومواردها وأنظمتها الإيكولوجية، سواء من الجانب الإنتاجي (مورد الطاقة والنفايات) أو الجانب الإستهلاكي (ترشيد استخدام الطاقة في المؤسسات الإقتصادية والمنازل) وذلك عن طريق ايجاد السبل الناجعة لتحفيز عقلنة وتخفيف حجم النفايات الغازية والسائلة والصلبة لقطاعات النقل والصناعة وتكرير النفط [4] (ص 23). ذلك أن تلوث الهواد من مصادر الطاقة الأحفورية ليس فقط بالإستهلاك وإنما أيضا بالإنتاج والتصنيع للإيفاء باحتياجات االتصديرمن البترول ومشتقاته.

جدول رقم 26 : إنتاج العالم العربي من ثاني أكسيد الكربون الصادر عن استهلاك النفط للفترة 1980- 1998 [22] (ص 21).

(مليون طن متري كربون)

السنة والمنطقة	1980	النسبة المئوية من العالم	1990	النسبة المئوية من العالم	1998	النسبة المئوية من العالم
دول الشرق الأوسط العربية	51.25	2.10	84.67	3.48	102.04	3.84
دول افريقيا العربية	26.07	1.07	40.57	1.67	49.48	1.86
مجموع الدول العربية	77.32	3.17	125.24	5.15	151.52	5.70

نستنتج من بيانات الجدول أن إستهلاك، الدول العربية للنفط ومشاركتها في الإنبعاثات العالمية من الغازات الدفيئة لايمثل إلا جزاءا قليلا مما ينتجه العالم، ونشير إلى أن الدول العربية المصدرة للنفط لاتستهلك سوى 6 %من انتاجاتها وهذاما يمثل 1 % من الإستهلاك العالمي للطاقة، وستظل الدول العربية تعتمد على النفط كمصدر للطاقة بما أنها لاتحتاج إلانسبة ضئيلة من الإنتاج للاستهلاك، إلاأن المشكلة لاتحصر على مستوى الإستهلاك المحلي الضئيل للنفط، ولكن على مستوى الإنتاج للدول المنتجة ومدى الحرص على استدامته لتأمين إقتصادتها وديمومة رفاهيتها. فالدول العربية تعتبر مركزا للإنتاج النفطي وفي ظل قصور إنتاج الدول غير الأعضاء في الأوبل والإقبال المستمر على الطاقة النفطية. فإنه يزيد الطلب على النفط من الدول العربية إلى مستويات تفوق معدل نمو الطاقة االعالمي واستنادا إلى ذلك، فإنه إذا تم الإنتاج العربي النفطي على هذا النحو فإن التأثير سيكون سلبيا على استدامه لذلك فاستغلال الطاقة يجب أن يحكم بثورة في التفكير والممارسات إذ لايمكن لسياسة الطاقة أن تستمر كسياسة تنموية مستديمة مستمدة من سياسة تجارية كما هو جاري به العمل حاليا، حيث من الضروري تعديل السياسات الحالية للطاقة لمواكبة سير الحضارة.

4.2.2. الأثر على التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

لقد زادت أهمية التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية منذ الخمسينات من القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر، حيث زاد نصيب التجارة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بنسب مرتفعة. وإذا كانت المواد الأولية عامة تشكل دورا مهما في التجارة الخارجية للدول النامية فإن النفط هو أكثر وأهم مصادر التبادل التجاري الخارجي للدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط

جدول رقم 27: تطور الصادرات العربية النفطية [31] (ص 63).

(مليار دولار)

السنوات / الدول	1995	1999	2003
الإمارات	27,358	35,84	65,83
البحرين	1,429	1,535	6,7
الجزائر	8,886	12,452	24,5
السعودية	42,614	48,356	94
العراق	382	5,128	11,5
قطر	3,213	6,570	12,6
الكويت	11,230	12,219	21
ليبيا	7,146	7,165	11,85

إن الفترات التي تعرف ارتفاعا في أسعار النفط قد صاحبها ارتفاع في معدل التبادل الخارجي للدول العربية النفطية مما خلق فائضا في موازينها التجارية وبالتالي الحصول على عوائد مالية كبيرة سمح توجيه جزء منها – كما سبق – لاستيراد المواد الاستهلاكية والرأسمالية وتمويل مختلف خطط التنمية، وبالتالي توسيع القاعدة الإنتاجية من خلال إقامة صناعات مختلفة وقطاع خدمي وزراعي وتلبية وإشباع الحاجات الأساسية للسكان، وهذا ما انعكس في زيادة قيمة الواردات تبعا للزيادة في قيمة صادرات النفط.

كذلك سمح الارتفاع في عوائد الصادرات النفطية العربية الناجم عن ارتفاع الأسعار بتشكيل احتياطات مالية إستراتيجية تغطي شهور من الاستيراد.

جدول رقم 28: تطور الاحتياطات النقدية العربية [55] (ص 64).

(مليون دولار)

السنوات / البلدان	1995	2000	2003
الإمارات	7470,9	10851	15085
البحرين	1273,7	1371	1775,8
الجزائر	2005	4543	32987
السعودية	8622	16997	22620
العراق	-	-	-
قطر	727,6	1277,5	2868
الكويت	3560,8	4823,7	7577
ليبيا	5640	6458,2	20168,5

3.2. أثر النفط في الدول العربية غير النفطية

إذا كان النفط قد أعطى للدول العربية المنتجة والمصدرة له حظا وافرا من أجل تحقيق تنميتها المنشودة عن طريق إتاحة الموارد اللازمة لتمويل خططها التنموية الهادفة إلى توسيع قاعدتها الاقتصادية بغية التحضير لمرحلة ما بعد النفط، فكذلك الحال بالنسبة للدول العربية غير النفطية، فقد استفادت هي الأخرى من هذه الفرص تجلى ذلك من خلال انتقال عنصر اليد العاملة بها إلى الدول النفطية للمساهمة في تنميتها وبالتالي تحويل الأموال الممثلة في دخولها التي تجنيها فيها إلى بلدانها الأصلية. كذلك بالنسبة لعنصر رأس المال فقد أدى تدفق المعونات والاستثمارات العربية البينية من الدول ذات العائد النفطي المرتفع إلى الدول العربية الأخرى وكذا المشروعات العربية المشتركة أدت إلى رفع درجة التنسيق والتكامل بين مختلف الدول العربية.

ونظرا لتجاوز أثر العوائد النفطية حدود الدول المنتجة والمصدرة للنفط، فسنتناول في هذا المبحث الدور الذي لعبه النفط في الاقتصاديات العربية غير النفطية وذلك بالتطرق إلى تحويلات العاملين في الدول النفطية، العون الإنمائي، وكذا الاستثمارات العربية البينية والعمل العربي المشترك.

1.3.2. الاستثمارات العربية المباشرة والعمل العربي المشترك

يعود التفكير في إقامة المشروعات العربية المشتركة إلى بداية الخمسينات من القرن العشرين الماضي، تزامنا مع إنشاء المجلس الاقتصادي العربي، حيث تم اقتراح إنشاء مجموعة من الشركات العربية كالشركة العربية للنقل البحري، والشركة العربية للطيران... غير أن هذه المشروعات تعذر القيام بها لأسباب تتعلق بالدرجة الأولى بالتمويل [56] (ص 248).

ومع مطلع سبعينات القرن العشرين وبعد توافر التمويل وتحقيق الفائض المالي النفطي في الفترة التي أعقبت التصحيح الجزئي لأسعار النفط بعد حرب أكتوبر 1973 وتراكم الأرصدة العربية، أصبحت الغاية من هذه المشروعات تصب في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي غير أن هذا الوضع المالي المريح الذي عرفته الدول العربية النفطية قابلته حملة شرسة من قبل الدول الصناعية الغربية، حملت من خلالها الدول العربية النفطية مسؤولية الأزمة التي شهدها الاقتصاد العالمي آنذاك نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة، كما دعت إلى إعادة تدوير الفوائض المالية العربية وضخها في شرايين الاقتصاد الرأسمالي وكانت الحجة التي ساقها الغرب ومؤسساته المالية هي أن الطاقة الاستيعابية للاقتصاديات العربية وخاصة دول النفط الخليجية ضيقة ولا تستطيع امتصاص هذا الفائض المالي وإنفاقه واستثماره داخليا. وقد حاولت الدول العربية أن تبتكر عددا من الوسائل والقنوات لتوظيف هذا المال في الدول العربية الأخرى، وكان من بين تلك الوسائل إنشاء الشركات العربية المشتركة وإنشاء صناديق التنمية القطرية والقومية.

إن مفهوم المشروع المشترك ينطوي على تلك المشروعات التي تسهم في إنشائها وتمويل رؤوس أموالها أكثر من دولة إما بصورة مباشرة وإما من خلال جهود مؤسسات تمويلية إقليمية أو دولية تضم في عضويتها مجموعة من الدول[57] (ص 19).

وتعتبر المشروعات المشتركة من أهم صيغ التعاون والتكامل الاقتصادي وأداة من أدوات الإسراع بالتنمية الاقتصادية في العالم النامي وذلك للاعتبارات التالية [58] (ص 6):

- قدرة المشروعات المشتركة على تجميع الموارد من عدة دول واستغلال هذه الموارد على نحو أفضل.

- إمكانية إقامة المشروعات الكبرى التي تتطلب موارد ضخمة مالية وفنية وأسواقا واسعة مما لا تقدر عليه دولة بمفردها.

- إمكانية تحقيق المصالح المشتركة لعدد من الدول وهو ما يجنبها الاعتراضات التي تواجه عادة المشروعات الأجنبية. وما تتضمنه من التنسيق الإقليمي وتقسيم العمل على مستوى مجموعة الدول الأطراف المتعاقدة ومن رفع القدرة الإنتاجية لها وتنشيط التبادل الفكري بينها.

- اعتبار المشروعات المشتركة الصيغة الملائمة لحل التناقض القائم في المشكلات المتعلقة بمجموعة من الدول، أي بين الدول ذات الفائض (وهي التي تتراكم لديها موارد مالية أكبر من فرص الاستثمار فيها ومن قدرتها على الاستيعاب) ومن الدول ذات العجز التي تعاني من نقص الموارد المالية بالقياس إلى فرص الاستثمار وإلى قدرتها على الاستيعاب [3](ص 181).

واقع المشروعات العربية المشتركة:

بالنسبة لواقع المشروعات المشتركة فنعتبر فترة السبعينات (بعد حرب أكتوبر 1973) بداية الظهور الحقيقي للمشروعات المشتركة في إطار المنظمات العربية، حيث أخذت مشروعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي نجد طريقها للتنفيذ الفعلي، وتمكنت الأقطار العربية المصدرة للنفط من إقامة عدد من المشروعات في قطاع النفط والنقل البحري وبناء وإصلاح السفن والاستثمارات والخدمات النفطية كذلك ظهرت خمس مؤسسات تحويلية في نطاق المبادرات القطرية.

كما أن المحاولات التي جرت خارج إطار المنظمات العربية أسفرت عن إنشاء أعداد أخرى من المشروعات العربية وذلك من خلال مساهمات القطاعات الثلاثة: العام، الخاص، المختلط والجدول التالي يظهر حصيلة ذلك:

جدول رقم 29: حجم المشروعات العربية المشتركة [57] (ص 118).

مشروعات مشتركة	العدد	قيمة رأس المال (آلاف الدولارات)
مشروعات عربية - عربية	391	21.379.968
مشروعات عربية - دولية	439	14.347.943
الإجمالي	830	35.727.911

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن حجم المشروعات العربية المشتركة بلغ 830 مشروع برؤوس أموال بلغت ما يقارب 36 مليار دولار أمريكي، شكلت منها المشروعات العربية – عربية ما نسبته 60% من إجمالي رؤوس أموال المشروعات العربية المشتركة إجمالا.

التوزيع الهيكلي للمشروعات العربية المشتركة

أما بالنسبة للتوزيع الهيكلي لهذه المشروعات المشتركة فيأتي على رأسها قطاع التأمين والمصارف من حيث نسبة المساهمات العددية في المشروعات المشتركة إذ تبلغ نسبتها 27.4% من ‘جمالي هذه المشروعات في مجال الصناعات التحويلية بقيمة تصل إلى 11 مليار دولار أمريكي ونسبة تبلغ حوالي 30.7% من إجمالي الأموال المستثمرة. وتحل في المركز الثالث المشروعات في مجال النقل والمواصلات بقيمة تصل إلى 3.6 مليار دولار أمريكي ونسبة 10% من الأموال المستثمرة ثم تليها المشروعات في مجال الصناعات الاستخراجية حيث تبلغ رؤوس الأموال فيها حوالي 3.1% مليار دولار أمريكي بما يعادل ما بسبته 6% من مجمل رؤوس أموال المشروعات المشتركة وقد تباين التوزيع الجغرافي لهذه المشروعات بين مختلف أقطار الوطن العربي فقد تركزت معظمها في بلاد المشرق العربي لا سيما في دول مجلس التعاون لدول الخليج حيث استحوذت على أكثر من 38% من إجمالي هذه المشروعات، والجدول التالي يبين التوزيع الجغرافي لهذه المشروعات.

جدول رقم 30: التوزيع الجغرافي للمشروعات العربية المشتركة [56] (ص 251).

المنطقة	حصتها من الناحية العددية (نسبة مئوية)	حصتها من الناحية الرأسمالية (نسبة مئوية)
دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	38,6	59,5
بلاد المشرق	23,3	9,5
دول وادي النيل	28,1	15,4
بلدان المغرب العربي	8,8	13,5
باقي الدول العربية	1,2	2,1
المجموع	100	100

غير أنه ومع مطلع التسعينات من القرن العشرين والذي تزامن مع حرب الخليج الثانية على إثر الغزو العراقي الكويت، فقد انحصر العمل بإقامة هذه المشروعات وامتد الأمر على ذلك إلى غاية النصف الثاني من نفس العقد، حيث شهد عام 1996 وفي إطار التوصيات التي اتخذها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية إنشاء ثلاث شركات عربية قابضة في مجال التسويق والتغليف والتأجير التمويلي.

أما فيما يتعلق بالتدفقات المالية المتعلقة بالاستثمارات العربية المباشرة فإن المؤشرات ضمن هذا المجال تشير إلى أن حجم هذه الاستثمارات بلغ خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي نحو 6.2 مليار دولار أمريكي، غير أن هذه القيمة انخفضت بحلول التسعينات حيث بلغت 2.8 مليار دولار أمريكي ويرجع السبب في ذلك إلى التراجع الكبير الذي عرفته أسعار النفط، عموما فإن الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية المباشرة البينية خلال الفترة من 1985 – 2001 نحو 17.2 مليار دولار أمريكي [3] (ص 182).

وتجدر الإشارة إلى أن مجمل هذه التدفقات المالية كان مصدرها دول مجلس التعاون الخليجي حيث شكلت ثلاثة أرابع (¾) من قيمة إجمالي الاستثمارات العربية البينية وقد كانت مصر أكثر الدول العربية استقطابا لهذه التدفقات في نهاية الثمانينات والتي بلغت ما يفوق 5 مليار دولار أمريكي تلتها دول مجلس التعاون الخليجي فيما بينها وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، ويرجع هذا الاتجاه للاستثمارات العربية المباشرة البينية نحو هذه الدول إلى سياسات تشجيع الاستثمار وتحسين مناخ الاستثمار في تلك الدول ووجود حوافز سخية للاستثمار فيها.

إلا أنه ومع بداية التسعينات من القرن الماضي اتجهت معظم الدول العربية الأخرى وبشكل أفضل مما كانت عليه من ذي قبل إلى تبني سياسات اقتصادية تعمل على جذب الاستثمارات العربية البينية داخل المنطقة العربية، وتشجيع تدفق هذه الاستثمارات المباشرة بشكل متزايد من خلال دفع القطاع الخاص نحو توظيف مدخراته وأمواله في مجالات الاستثمارات المختلفة من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة والتحويلات لآليات السوق والتحرير الاقتصادي وتقوية البنية الأساسية وتحسين الاستثمار عموما، وقد انعكست هذه الإصلاحات والتحسينات على حجم تدفق الاستثمارات إلى مختلف الدول العربية حيث إن إجمالي الاستثمارات العربية البينية في المشروعات المشتركة التي تم الترخيص لها عام 2001 لـ: 13 دولة عربية بلغ نحو مليارين و447 مليون دولار وبزيادة نسبتها 34.6% عن سنة 2000.

وما يمكن ملاحظته في هذا المجال هو أن الاستثمارات العربية في تسع دول عربية سجلت زيادة وهي الأردن، تونس، الإمارات، الجزائر، السعودية، السودان، سوريا، قطر وليبيا، وقد حلت في المرتبة الأولى السعودية باستثمارات بلغت 554 مليون دولار (22.7%) والجزائر بنحو 215 مليون دولار (8.8%) ومصر بنحو 88 مليون دولار (3.6%) وعلى المستوى القطاعي

تركزت هذه الاستثمارات العربية البينية في قطاع الخدمات إذ استحوذ في المتوسط على نصف هذه الاستثمارات، تلاه قطاع الصناعة بنحو الثلث ثم قطاع الزراعة بأقل من الربع [52] (ص 45).

2.3.2. العون الإنمائي العربي

يعتبر العون الإنمائي العربي شكلا من أشكال التعاون الاقتصادي بين الدول النامية، فهو يتعلق بالتوظيفات الإنمائية للعوائد النفطية خاصة التي تتم عن طريق الصناديق العربية للتنمية، هذا ما يجعله يسهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول المانحة والدول المتلقية، إضافة إلى مساهمته في معالجة بعض الاختناقات الاقتصادية في الدول المستفيدة.

ويتسم العون الإنمائي العربي بتذبذب أحجام تدفقاته نزولا وصعودا، في مراحله المختلفة، وذلك لأن عائدات الصادرات النفطية التي تعتبر المصدر الرئيسي لهذه التدفقات هي عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، من جانب آخر يكتسب العون الإنمائي العربي أهمية خاصة باعتماده على هذه العوائد وذلك لأنها تأتي من مصدر ناضب هو النفط مما يبين أهمية المساعدات الإنمائية التي تقدمها الدول العربية المانحة خصوصا في ظل الضغوط الاقتصادية الداخلية وحاجتها للوفاء بالالتزامات الإنمائية في بلدانها.

وقد اكتسبت الدول العربية المانحة خبرة في مجالات العون الإنمائي المختلفة امتدت لأكثر من ثلاث عقود كما أقامت شبكة من علاقات التعاون والتنسيق مع مختلف المانحين الدوليين مكنتها من استقطاب المزيد من تدفقات المساعدات الإنمائية للتنمية في الدول النامية.

1.2.3.2. تطور العون الإنمائي

عرفت تدفقات العون الإنمائي العربي خلال الفترة 1970 – 2003 مرحلتين مختلفتين عكست كل منها الأوضاع والتطورات الاقتصادية في الدول العربية المانحة، وارتبطت بشكل أساسي بالتغيرات في أسعار النفط وبالتالي تحصيله عائدات النفط لتلك الدول [59] (ص 13). إلا أنه في كلا المرحلتين واصل العون العربي تمييزه بشروطه الميسرة والمتمثلة في انخفاض أسعار الفائدة وطول فترتي السماح والسداد في القروض الممنوحة مما يؤدي إلى ارتفاع عنصر المنحة في هذه القروض، بالإضافة إلى المساعدات المالية والعينية التي تقدم كمنح لا تسترد.

- **المرحلة الأولى (1970 – 1984):**

شملت المرحلة على المساعدات الإنمائية العربية المقدمة خلال الفترة (70- 84) وهي الفترة التي شهدت ارتفاعا كبيرا في أسعار النفط مما أدى إلى زيادة العوائد النفطية للدول العربية المصدرة للنفط وقد اتسمت هذه الفترة بتزايد مضطرد في حجم المساعدات الإنمائية العربية، فقد ارتفعت من حوالي 7.7 مليار دولار للفترة 1970 – 1974 إلى حوالي 31.9 مليار دولار للفترة 1975 – 1979 ثم إلى حوالي 32.7 مليار دولار للفترة 1980-1984 وبلغ إجمالي المساعدات المقدمة خلال هذه المرحلة حوالي 72.3 مليار دولار بمتوسط سنوي بلغ حوالي 4.8 مليار دولار[60] (ص 51).

المرحلة الثانية (1985 – 2003):

اتسمت هذه المرحلة بالتراجع المعتبر في حجم المساعدات الإنمائية العربية نتيجة لتراجع أسعار النفط وبالتالي انخفاض عوائد صادراته، إضافة إلى تنامي احتياجات الدول المانحة الداخلية لتوجيه قدر أكبر من هذه العوائد لاستكمال بنيتها الأساسية ودعم هياكلها الاقتصادية. إذ انخفضت المساعدات المقدمة خلال هذه المرحلة من حوالي 15.5 مليار دولار في الفترة 1985 – 1989 إلى حوالي 13.4 مليار دولار في الفترة 1990- 1994 ثم حوالي 6.8 مليار دولار للفترة 1995 – 1999 [61] (ص 8). وبلغ إجمالي المساعدات المقدمة خلال هذه المرحلة حوالي 35.8 مليار دولار بمتوسط سنوي بلغ 2.4 مليار دولار أي حوالي نصف معدل المرحلة الأولى إلا أن هذا المتوسط شهد ارتفاعا في السنوات الأولى من القرن الحالي ليصل إلى 3.4 مليار دولار في الفترة (2000 – 2003).

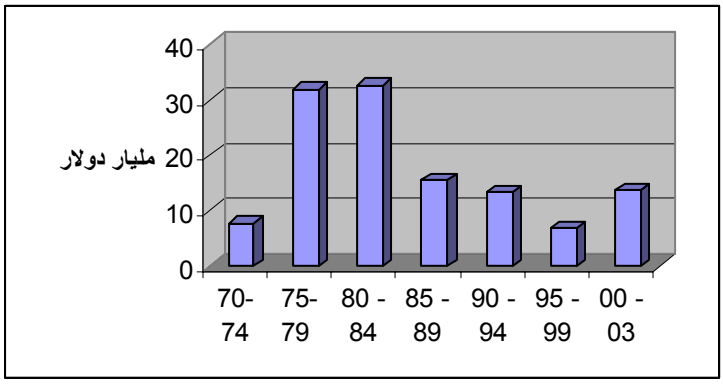

شكل رقم 06 : تطور العون العربي خلال الفترة 1974 – 2003[30] (ص 07).

ورغم تراجع المساعدات الإنمائية العربية خلال الفترة 1985 – 1999 الا انها استمرت في أداء دور هام في جهود التنمية في الدول النامية، إذ عملت الدول العربية المانحة على تحسين فاعلية تدفقات العون الذي تقدمه من خلال زيادة نصيب الدول المتلقية الأقل نموا وزيادة المنحة في القروض المقدمة لها والتركيز على دعم مشروعات التنمية الاجتماعية إضافة إلى رفع مستوى التنسيق مع المانحين خصوصا المؤسسات المانحة الإقليمية والدولية.

2.2.3.2. مصادر العون العربي

بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الميسرة المقدمة من الدول العربية خلال الفترة 1970 -2003 حوالي 121.7 مليار دولار قدمت منها دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 114.7 مليار دولار أي ما يعادل 94.2% من إجمالي المساعدات. ساهمت الإنمائية العربية السعودية فيها بحوالي 65.5% والإمارات بحوالي 10.4% وقطر بما يقارب 2.2% في حين كان نصيب عمان حوالي 0.5% . بينما قدمت الدول العربية الأخرى في الفترة ذاتها حوالي 7 مليار دولار تمثل 5.8 % من إجمالي المساعدات العربية، ساهم العراق فيها بما يقارب 2.6 %والجزائر بحوالي 1 % [62] (ص 21).

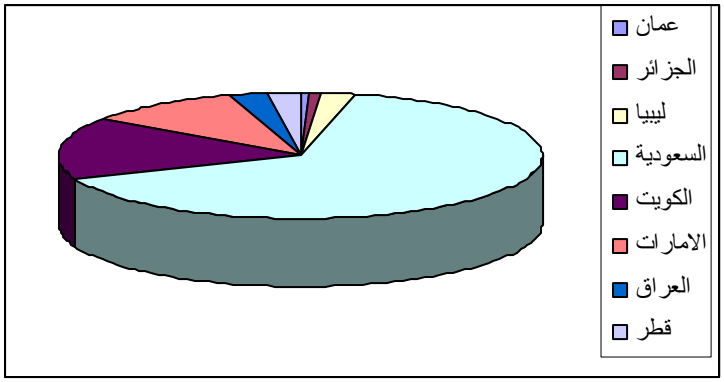

شكل رقم 07 : مصادر العون العربي[30] (ص08).

ولقد تدفق العون الإنمائي عبر قنوات رئيسية وطنية وإقليمية فيما يعرف بصناديق التنمية العربية منها: الصناديق الوطنية لتمويل التنمية مثل الصندوق الكويتي، وصندوق أبو ضبي والصندوق السعودي، الصندوق العراقي والمصرف الليبي ومؤسسات التمويل الإنمائي متعددة الأطراف التي تسهم الدول النفطية في إنشائها مع دول عربية أخرى مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق الأوبك للتنمية وصندوق النقد العربي والبنك الإسلامي ...

3.3.2. تحويلات العاملين

سمحت عملية تصحيح أسعار النفط عقب حرب أكتوبر 1973 بارتفاع العوائد النفطية العربية، هذه الأخيرة التي شكلت المصدر الرئيسي لتمويل خطط التنمية في هذه الدول. ونظرا لانخفاض الحجم السكاني فيها اللازم لتنفيذ هذه الخطط فقد عملت على السماح بتدفق اليد العاملة من الدول العربية ذات الكثافة السكانية المرتفعة، ونذكر من بين البلدان التي تعتبر مصدر للعمالة مصر، الأردن، اليمن، المغرب وفي المدة الأخيرة بدأت سوريا الدخول في قائمة الدول المصدرة للعمالة، حيث شهدت بداية السبعينات هجرة نسبة عالية من العمالة في اتجاه البلدان العربية النفطية، حيث بلغ حجمها ما يقارب 680 ألف عامل في سنة 1973 وقد ارتفع هذا الرقم إلى 1.1 مليون عامل سنة 1975 ثم 1.7 مليون سنة 1980[63] (ص 182).

وقد تضاعف حجمها مع بداية التسعينات ليصل إلى 4.3 مليون عام 1991 و5.4 مليون سنة 1994.

لقد كانت لهجرة العمالة من البلدان العربية غير النفطية إلى البلدان العربية النفطية الأثر الكبير على الأوضاع الاقتصادية لمجموعة البلدان المصدرة للعمالة، إذ تعتبر دخول العمال من أهم المكونات الرئيسية للدخل الوطني في الاقتصاد المصدر للعمالة، كذلك تصاعدت حصيلة النقد الأجنبي المتولد من تحويلات دخول العمال حتى أصبحت تفوق حصيلة الصادرات من السلع في بعض البلدان [64] (ص 67).

وتتضح أيضا الأهمية الاستراتيجية للتحويلات عند النظر إلى المدخرات القومية وتيارات الإنفاق الاستهلاكي الخاص، والتكوين الرأسمالي في الواردات بأنواعها، فمثلا شكلت تحويلات العاملين بالنسبة لليمن في الخارج 131% من دخول عوامل الإنتاج المحلي وكانت هذه التحويلات المصدر الرئيسي لتمويل عمليات الاستيراد والتكوين الرأسمالي في الإقتصاد اليمني ويعتبر الاقتصاديون اليمن دولة نفطية بالوكالة إذ أن مقومات البنيان الاقتصادي لديها بشكل رئيسي على كل من التحويلات والمعونات والمنح الواردة لها من العاملين في الدول العربية النفطية المجاورة لها [65] (ص 139).

أما فيما يتعلق بالتطور التاريخي لحجم هذه التحويلات فتشير بيانات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي إلى حجم الأموال المحولة من قبل الوافدين العرب خلال الفترة 1973 – 1984 قد بلغت 22 مليار دولار في حالة مصر و8.2 مليار دولار للمغرب و6.5 مليار دولار للأردن، وقد تضاعفت هذه التحويلات في الفترة 1985 – 1995 لتبلغ 40 مليار دولار لمصر و10.5 مليار دولار للأردن و24مليار دولار لسوريا في حين كان نصيب المغرب 15.5 مليار دولار.

من خلال العرض السابق نخلص إلى أن الأهمية النسبية التي يكتسبها النفط في الوطن العربي تعود أساسا إلى الدور المتميز الذي لعبه هذا القطاع في مسار وطبيعة التنمية العربية سواء في الدول المنتجة والدول غير المنتجة.

فالزيادة الكبيرة التي تحققت في العوائد النفطية لا سيما في سبعينات وبداية ثمانينات القرن الماضي أتاحت للدول المنتجة فرصا هائلة للتطور الاقتصادي من خلال توفير الوسائل اللازمة لتحسين مستويات معيشة مواطنيها، وقد تجلى ذلك من خلال قيام هذه الدول بتوسيع قاعدة الاقتصاد فيها وهذا ما سمح لها بتحقيق قدر من التطور لا يستهان به والذي انعكس على المؤشرات الاجتماعية (الصحة والتعليم) وكذا المؤشرات الاقتصادية ولعل أهمها التحسن الملحوظ على مستوى الناتج المحلي الإجمالي من كل القطاعات وبالتالي معدل نصيب الفرد منه.

أما البلدان العربية غير النفطية فقد أتيحت لها بدورها فرص معتبرة من خلال انتقال عناصر الإنتاج، سواء العمالة أو رأس المال عبر الحدود وقد ساهمت الفوائض النفطية بالإضافة إلى ذلك في تعزيز دور المشروعات العربية المشتركة ومن ثم تحقيق خطوات ملموسة نحو التكامل الاقتصادي.

ولقد كان لتنامي دور القطاع النفطي في الاقتصاد العربي وللطموح في تحقيق طفرات تنموية سريعة وكذلك لاختبار بعض أنواع التنمية التصنيعية أثر بعيد في اعتماد معظم الاقتصاديات العربية على القطاع الخارجي وارتباطها العضوي مع السوق العالمية وتكاملها في حقول الإنتاج والتبادل والاستثمار والتكنولوجيا، وأصبح الاقتصاد العربي ومن خلال قطاع النفط يواجه تحديات جديدة في ظل البيئة العالمية المتحولة.

الفصل3
النفط العربي وآفاق المستقبل (التحديات)

لقد لعب النفط دورا رئيسيا في تحديد مسارات التنمية في الدول العربية في الماضي، وتشير الدلائل أنه سيبقى كذلك على الأقل في العقود الأولى من القرن الحالي. وفي ظل ما يشهده العالم من تغيرات وتطورات مست جميع نواحي ومجالات الحياة، فإن من شأن ذلك أن يفرض جملة من التحديات بعضها قطري والآخر دولي مما قد ينعكس سلبا على أهمية النفط كسلعة ومصدر للطاقة من جهة، وعلى أهمية الدول المنتجة له من جهة أخرى.

ولعل أهم هذه التحديات تتعلق بمستقبل سوق النفط والدور الذي سيلعبه المتعاملون فيها وتأثيراته على هذه السلعة، إضافة إلى ما قد تلعبه التقنية المتطورة وإجراءات حماية البيئة في التأثير على النفط.

1.3.مستقبل السوق النفطية والعلاقة بين المنتجين والمستهلكين

لقد مرت السوق النفطية العالمية بمراحل عكست كل منها الأوضاع التي سادت فيها هذه السوق نتيجة للعديد من الظواهر والسياسات سواء في الدول الصناعية المتقدمة المستهلكة أو في الدول المنتجة والمصدرة.

أما فيما يخص مستقبل هذه السوق، فإنه تظهر بين فترة وأخرى بعض التوقعات والتساؤلات خاصة فيما يتعلق بالطلب العالمي المتزايد، إضافة إلى موقع ودور الشركات النفطية الكبرى في هذه السوق وكذا مستقبل العلاقة بين المنتجين والمستهلكين وأثر كل ذلك على النفط.

1.1.3. مستقبل النفط في ميزان الطاقة العالمي

وهذا من خلال توقعات الطلب و الإمدادات

1.1.1.3. الطلب على النفط وتوقعاته

ازداد الطلب على النفط بنسبة 75% في الفترة الممتدة من 1970 الى 2004، حيث انتقل حجم الطلب من 47 مليون برميل في اليوم الى 81 مليون برميل. ومن المتوقع ان تستمر هذه الاتجهات لعد اعوام في المستقبل حيث تشير التوقعات الى استمرار محافظة النفط على حصة رئيسية كاحد مصادر الطاقة خلال العقود القليلة القادمة، وسيستاثر قطاع المواصلات بالنصيب الاكبر من استهلاك النفط في الدول الصناعية في ظل عدم وجود منافس للنفط في الوقت الحاضر ،وفي الدول النامية ستعتمد جل القطاعات على النفط بكل اساسي في استخداماتها .

- توقعات تطور الطلب على النفط حتى 2025 :

يرتبط الطلب على النفط ارتباطا وثيقا بمستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات نموه التي تعتبر اهم العوامل المؤثرة في حجم واتجاه الطلب صعودا وهبوطا ،وياتي بعد النمو الاقتصادي في مستوى الاهمية عدد من العوامل اهمها اسعار النفط والمشتقات النفطية التي قد تتضمن قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك ،والمرونة السعرية وكفاءة استخدام الطاقة وعدد السكان والتقدم التكنولوجي وما شابه ذلك .

إن احد العوامل التي ادت الى الزيادة في الطلب العالمي على النفط خلال العام 2004 هو الازدياد في معدل النمو الاقتصادي العالمي حيث قدر ب 4 % ويبين الشكل التالي مدى ترابط وتزامن هذه العلاقة

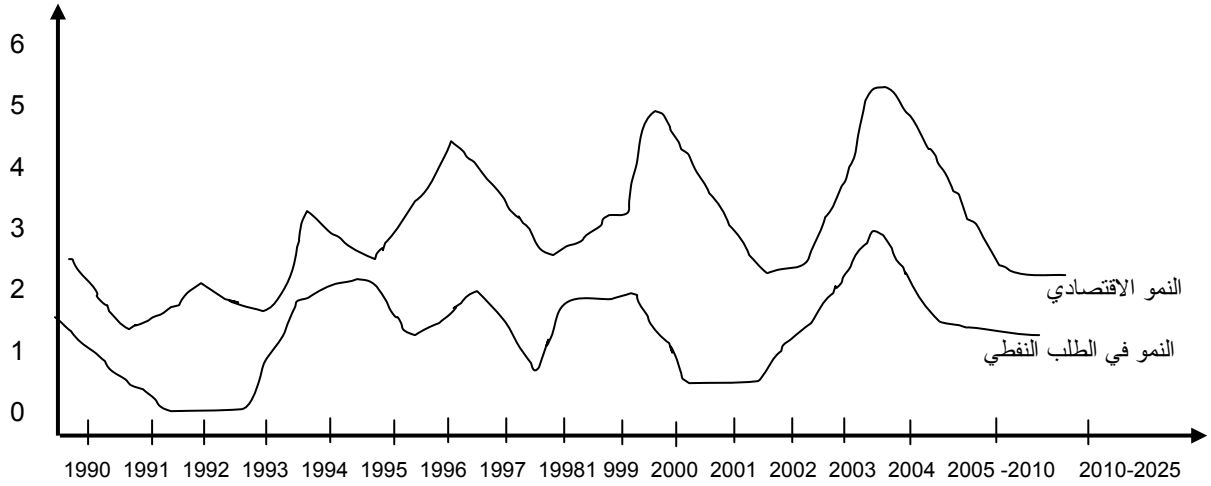

شكل رقم 08: النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط 1990- 2025 (%) [53] (ص 59).

وقد انعكست الظروف الاقتصادية الحالية على التوقعات للنمو الاقتصادي العالمي خلال العشرين سنة القادمة ، حيث يقدر ان تصل إلى 3.2 % سنويا للفترة 2005- 2010 ،وبنحو 3 % خلال الفترة 2010- 2025 كما يشير الشكل السابق .

وفي العادة تأخذ التوقعات صورة بدائل او سيناريوهات تبنى على افتراضات تتعلق بمعدلات النمو الاقتصادي ومستوى الأسعار، قد يتحقق بعضها او لا يتحقق.

وفي الغالب هناك ثلاث سيناريوهات، يفترض احدها معدلات نمو مرتفعة وبالتالي حدوث أفضل التوقعات، والثاني يفترض معدلات نمو منخفضة أي حدوث أسوء التوقعات، أما السيناريو الأخير وهو ما يطلق عليه سيناريو الأساس أو المرجع فيفترض معدلات متوسطة وهو السيناريو المعتمد عادة في التوقعات [4] (ص 422).

وفيما يخص مستقبل الطلب على النفط فتشير مختلف المصادر الى توقع حدوث زيادة كبيرة في الطلب العالمي على النفط، حيث تشير بيانات إدارة معلومات الطاقة الامريكية الى ارتفاع الطلب الى حدود 91.4 م ب /يوم عام 2010 ثم الى 110.3 م ب /يوم عام 2020 ليصل العام 2025 الى 120.9 م ب /يوم ، اما بالنسبة لبيانات سيناريو الاساس لمنظمة الاوبك فتتوقع ان يرتفع الطلب الى 88.7 م ب /يوم عام 2010 والى 105.8 م ب /يوم عام 2020 ليبلغ حدود 114.6 م ب /يوم سنة 2025، واخير فان توقعات وكالة الطاقة الدولية تذهب الى بلوغ الطلب سنة 2010 حدود 90.4 م ب /يوم ثم 106.7 م ب /يوم العام 2020 ليتراوح في حدود 121.3 م ب /يوم عام 2030.

جدول رقم 31: سيناريوهات الأساس للنمو في الطلب العالمي على النفط حسب المصادر [59] (ص 23)

(مليون برميل/يوم)

	2003	2010	2020	2025
إدارة معلومات الطاقة الأمريكية	79.4	91.4	110.3	120.9
منظمة الأوبك	79.3	88.7	105.8	114.6
وكالة الطاقة الدولية	79.7	90.4	106.7	121.3 (2030)

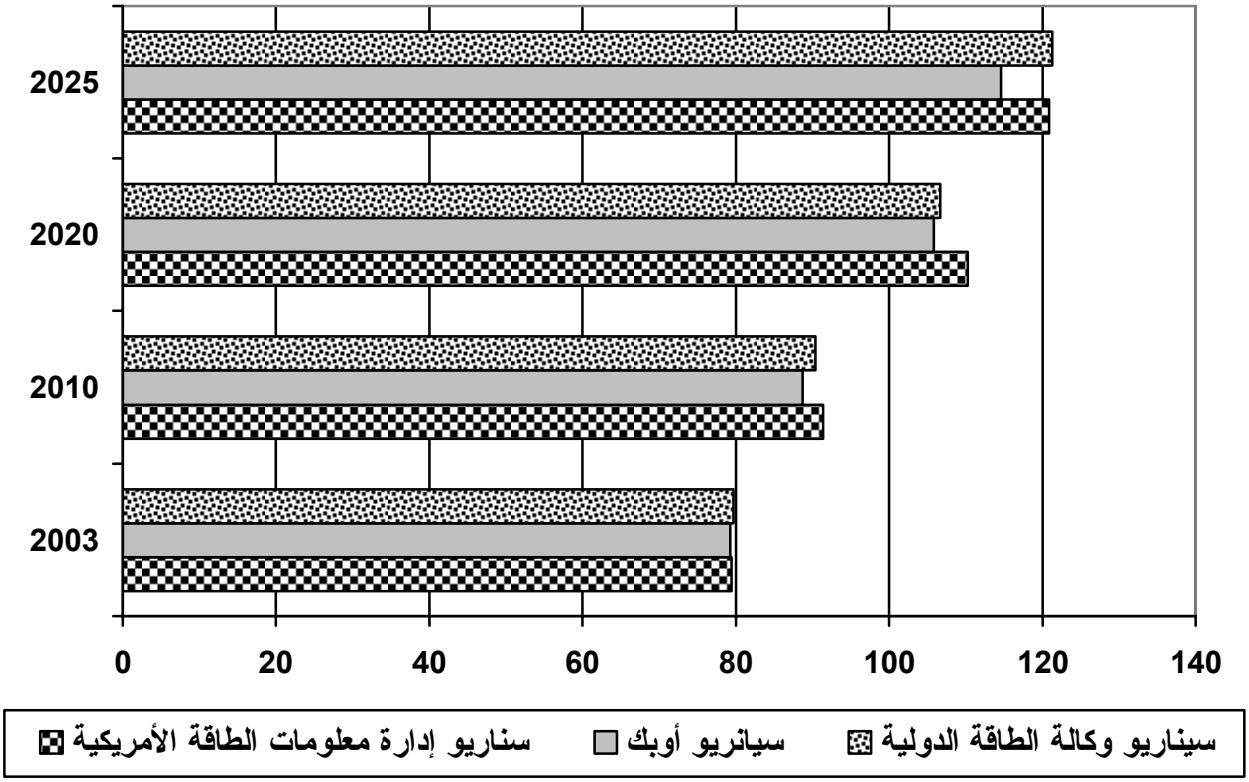

شكل رقم 09: سيناريوهات الأساس للنمو في الطلب العالمي على النفط حسب المصادر[59] (ص 24).

أما بالنسبة للتوقعات حسب المجموعات الدولية فإنها تشير إلى تنامي أهمية الدول النامية كمستهلك رئيسي للنفط في العالم مما سيكون له انعكاسات على الطلب العالمي على نفط المنطقة العربية بشكل خاص ودول أوبك بشكل عام ، وضمن ذلك يتوقع ان يشهد الطلب في الدول النامية الأسيوية زيادة تصل إلى أكثر من الضعف في الفترة 2003- 2025 ، ويتوقع الخبراء ان تشهد احتياجات الصين من النفط في العقدين القادمين نموا كبيرا يجعلها تدخل في منافسة متزايدة مع الولايات المتحدة الأمريكية اكبر مستهلك للطاقة في العالم ، وتؤكد وكالة الطاقة الدولية في هذا السياق ان الصين ثاني مستهلك للطاقة في العالم ستجد نفسها في ضوء انخفاض الانتاج فيها مضطرة لاستيراد نحو 10 ملايين برميل يوميا من النفط بحلول العام 2030 أي اكثر من 8 % من اجمالي الطلب العالمي .

2.1.1.3. الإمدادات

بالنظر إلى التوقعات المختلفة للإمدادات النفطية العالمية حتى عام 2025، وفق مصادر الصناعة النفطية المختلفة، يتضح أن الصورة لا تختلف كثير من مصدر إلى آخر، فإدارة معلومات الطاقة الأمريكية تتوقع أن يصل الإنتاج العالمي للنفط إلى 126.1 مليون برميل يوميا عام 2025 أي بزيادة قدرها 46.7 م ب / يوم أو 58.8 % بين عامي 2003 و 2005، بينما تتوقع منظمة أوبك أن تصل الامتدادات إلى 114.6 م ب/ يوم عام 2025 أي بزيادة 35.3 م ب / يوم وبنسبة 44.5 % عن مستوى عام 2003.

وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن تصل الامتدادات العالمية من النفط إلى 121.3 مليون ب / يوم عام 2030 مقارنة ب 79.7 سنة 2003 أي بزيادة قدرها 41.6 م ب / يوم وبنسبة 52.8 % خلال الفترة 2003- 2030.

جدول رقم 32: سيناريوهات الأساس لتوقعات الإمدادات العالمية من النفط حسب المصادر[59] (ص 24).

(مليون برميل/ يوم)

	2003	2010	2020	2025
إدارة معلومات الطاقة الأمريكية	79.4	95.1	114.9	126.1
منظمة الأوبك	79.3	88.7	105.8	114.6
وكالة الطاقة الدولية	79.7	90.4	106.7	121.3 (2030)

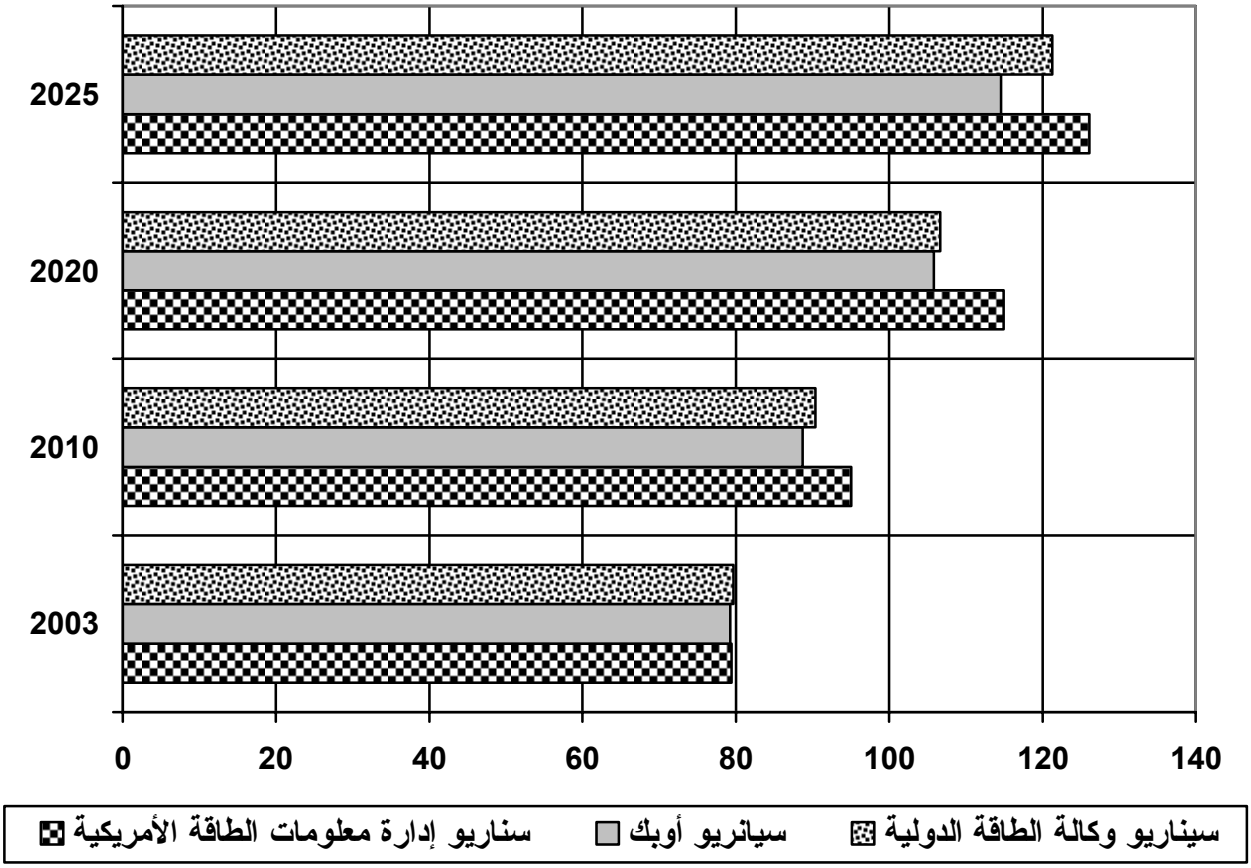

شكل رقم 10: سيناريوهات الأساس لتوقعات الإمدادات العالمية من النفط حسب المصادر[59] (ص 28).

ولأن احد أهم الشروط التي يجب أن تتوفر في أي دولة حتى تكون قادرة على إجراء زيادة كبيرة ومستدامة في طاقتها الإنتاجية هو وجود قاعدة كبيرة من الاحتياطات النفطية المؤكدة وبالاستناد إلى المؤشرات الرئيسية والعوامل المرتبطة بالطلب المتوقع على النفط من جهة ، وإمكانيات الدول العربية من حيث الاحتياطات المؤكدة وانخفاض تكلفة الإنتاج من جهة أخرى .فإن كل الدلائل والمؤشرات تشير إلى أن الحصة الأكبر لتلبية هذا الطلب المتنامي سيكون مصدرها الوطن العربي وخاصة منطقة الخليج العربي التي يزيد حجم الاحتياطي فيها عن 60 % من إجمالي الاحتياطي العالمي، وأمام الضغوطات التي ستكون عرضة لها المنطقة العربية النفطية، فإنها ستكون مدفوعة للزيادة في طاقتها الإنتاجية وهو ما سيزيد من احتمالات نضوب هذا المورد وتقليص مدة استغلاله. حيث حذر خبراء في شؤون النفط وآخرون في شؤون الطاقة من بداية نضوب النفط في عدد من الدول خارج وداخل منظمة الأوبك، مستشهدين بتراجع الإنتاج فيها وتراجع حصتها في السوق محذرين من أن استخدام النفط كأحد أهم مصادر الطاقة لن يتجاوز العام 2070 وعلى أبعد تقدير نهاية القرن الحالي.

وبناءا على ما سبق نجد أنه ضمن التحديات التي تواجهها الدول المنتجة للنفط – ومنها الدول العربية – هناك التحدي المتعلق بكيفية إدارة ثروتها النفطية على الوجه الأمثل. وذلك ليس فقط لأن أسعار و إيرادات النفط شديدة التقلب ومن الصعب التنبؤ بها، بل أيضا يجب النظر بعين الاعتبار إلى طبيعة هذه الثروة القابلة للنفاذ وإيلاء الاهتمام الواجب للمساواة بين الأجيال نظرا لاعتماد هذه البلدان على مورد طبيعي آيل للنضوب، ومن هنا تظهر مدى أهمية وضع الخطط الكفيلة بالحفاظ على ثروتها الناضبة اتجاه الطلب العالمي المتزايد عليها، وكذا وضع سياسة للمالية العامة تضمن الحفاظ على قيمة الثروة النفطية [66] (ص 36).

فلقد أدى تراكم الفوائض المالية في الدول العربية سابقا (لاسيما فترة السبعينات وبداية الثمانينات) إلى تبني الحكومات لبرامج تنمية كبيرة اشتملت على معدل إنفاق عام – جاري واستثماري – مرتفع يهدف إلى توفير خدمات عامة بدون مقابل، ورغم انخفاض العائدات النفطية بعد منتصف الثمانينات وحتى نهاية القرن الماضي لم يكن هناك انخفاض مماثل في الإنفاق مما أدى إلى وجود عجز متزايد في الميزانية العامة بالإضافة إلى ذلك أصبح هناك عجزا متزايدا في ميزان المدفوعات.

ولقد أدى ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة (بداية من سنة 2000) إلى عودة العوائد النفطية للارتفاع مما أدى إلى تحسن المراكز المالية لهذه الدول. هذا ما يحتم على الدول العربية النفطية مزيدا من الحكمة في استخدامها لثرواتها النفطية بدون تبديد للإيردات، فالنفط قابل للنفاذ ولهذا فإنه من المحتم أن تنضب الإيرادات النفطية في مرحلة ما، كذلك فإن حجم الثروة النفطية وبالتالي حجم الدخل الدائم لا يمكن تقديره على سبيل الدقة لأن بعض المتغيرات المهمة كحجم الاحتياطات وأسعار النفط في المستقبل وتكلفة الإنتاج هي متغيرات غير معروفة بطبيعتها.

2.1.3.اندماج الشركات النفطية العالمية وتأثيراتها

تعتبر شركات النفط العالمية الكبرى من أقدم الشركات المتعددة الجنسيات، هذه الأخيرة التي أصبح نشاطها يغطي أهم الأنشطة الاقتصادية والتقنية في العالم وامتدت سيطرتها إلى ما يقرب من أربعة أخماس الاستثمارات العالمية. كما يغطي نشاطها نحو 10% من الناتج المحلي الإجمالي للعالم بأسره. ويبلغ عدد تلك الشركات نحو 65 ألف شركة تسيطر على نحو 850 ألف شركة تابعة، وتستخدم نحو 54 مليون عامل من كافة التخصصات والخبرات [67] (ص 116).

إن أغلب شركات النفط تتكامل تكاملا رأسيا بمعنى أن نشاطها يمتد ليغطي جميع المراحل، من البئر حتى المستهلك النهائي، بدءا بمرحلة التنقيب أو البحث عن النفط ثم تنمية الحقول ثم الإنتاج أو الاستخراج من باطن الأرض، ويطلق على هذه المراحل مجمعة العمليات العليا، ثم يلي ذلك ما يطلق عليه العمليات الدنيا والتي يجري فيها نقل النفط من حقوله إلى معامل أو مصافي التكرير، سواء باستخدام الأنابيب أو النقل عبر البحار في ناقلات متخصصة، كما تشمل عمليات التكرير والتصنيع لكي يستخلص من البترول الخام منتجات مكررة يصلح كل منها للاستهلاك في الأغراض التي تناسبه، كذلك تشمل العمليات الدنيا عمليات التسويق التي تضع المنتج المكرر في متناول المستهلك النهائي [4] (ص 171).

لقد أعطت هذه المزايا التي تتمتع بها هذه الشركات الأفضلية لها لكي تفرض سيطرتها على السوق العالمية النفطية على مدى حقبة زمنية طويلة وتشكل تجمعا احتكاريا من خلال ما عرف بالشقيقات السبع لا سيما في الفترة التي سبقت تأسيس منظمة الأوبك وقد كانت خطوة الأوبك بتحديد أسعار نفوطها الخام (في نهاية 1973) بمثابة نهاية لمرحلة مهمة في تاريخ الصناعة النفطية لصالح دولها النامية، حيث أنهت سيطرة شركات النفط الكبرى على نظام التسعير الذي احتكرته لفترة تقارب نصف قرن.

كما أن التأميمات التي جرت في بعض أقطار الأوبك (فنزويلا، العراق، ليبيا، الجزائر) قد تميزت بالفعالية لكونها قد جرت في أوقات متقاربة مما زاد من تأثيرها على الصناعة النفطية فحدثت بعض التغيرات في مجال سيطرة تلك الشركات على إنتاج النفط في هذه الدول، بالإضافة إلى تأسيس شركات وطنية تقوم بالإنتاج بنفسها [10] (ص 81). وإذا كانت هذه الإجراءات التي قامت بها الدول المنتجة للنفط قد أدت إلى انحسار نصيب الشركات الكبرى من السوق العالمية للنفط مع اتساع تلك السوق بدرجة كبيرة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، فإن اتجاه تلك الشركات في الآونة الأخيرة – مع مطلع القرن 21 – إلى الاندماج قد خلق منها كيانات ديناصورية بحيث انخفض عددها من ثمان شركات كبرى إلى خمس بعد أن ابتلع كل منها عددا من الشركات الأصغر وصارت تعرف الآن بالشقيقات الخمس أو العمالقة الكبار مما أصبح يشكل تهديدا للشركات النفطية الوطنية.
ويعد اندماج شركة " إكسون" و شركة " موبيل" أكبر عملية إندماج تتعلق بالصناعة النفطية ، لتصبح بذلك أكبر شركة نفطية في العالم براسمال قدره 247 مليار وبقدرات إقتصادية هائلة ، حيث تملك من الإحتياطي النفطي نحو 10895 مليون برميل، فيما تبلغ طاقتها الإنتاجية 2.526 م ب/ ي ، وطاقتها التكريرية 6.658 م ب / ي . كما إندمجت شركة " شفرون" مع شركة " كولف"

وأصبحت بذلك ثاني أكبر شركة نفطية عالمية . واشترت شركة " تكساكو" شركة " جيتي " ، واندمجت شركة " شل الهولندية مع "شل " الأمريكية ، واندمجت شركة النفط البريطانية "BP" مع شركة " موكو".

ومن الطبيعي أن تزداد ضخامة الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات بإنتشار عمليات التملك و الإندماج ويتزايد تركيز رأس المال العالمي لديها. وتهدف هذه الإندماجات إلى :

- زيادة حجم الشركات النفطية وخفض التكاليف ، والحصول على حصة أكبر في السوق .
- الحصول على إحتياطات جديدة مؤكدة من النفط الخام بعدما تناقصت إحتياطات بعض الشركات النفطية الكبيرة ، إلى جانب تخفيض تكاليف البحث ، والحصول على إمتيازات للبحث والتنقيب بسبب قلة الشركات المنافسة.
- إنخفاض إيرادات الشكات النفطية على إثر إنخفاض أسعار النفط العام 1998.

وفي ظل الضغط المتنامي الذي يعرفه قطاع النفط من جانب الطلب، إضافة إلى اتهام الدول الصناعية المستهلكة لمنظمة الأوبك بأنها تنظيم احتكاري وهو ما يتعارض مع أحكام الجات. كما نادت هذه الدول بمنح حق التأسيس في الدول المنتجة، هذا الإجراء الذي من شأنه أن يمنح ويخول للمؤسسات الاقتصادية في دولة ما الحق في إقامة وجود تجاري في دولة أخرى تتمتع بالمزايا المتاحة للمؤسسات الاقتصادية المحلية في تلك الدولة، كالانتفاع بالقروض الميسرة التي تقدمها الدولة لشركاتها أو الإعفاءات الضريبية وغير ذلك من التسهيلات.

أمام كل هذه الضغوطات الممارسة على الدول المنتجة ومنها الدول العربية ومع ضعف الإمكانيات المالية الذاتية لهذه الدول عن توفير الاستثمارات اللازمة لتوسيع طاقتها الإنتاجية نتيجة لأسباب عديدة ومنها ضعف مراكزها المالية بسبب ما تعرضت له من تآكل القيمة الحقيقية لأسعار النفط منذ منتصف الثمانينات، كل هذا دفع بالبعض إلى دعوة شركات النفط العالمية وكلها كما سبق تقريبا شركات متعددة الجنسية، لكي تعود وتساهم في التنقيب عن النفط وإنتاجه في أراضيها، مستعينة بما لديها من خبرة وتقنيات متقدمة وبما يتوفر لديها من إمكانيات تمويلية كبيرة وقدرة على تحمل المخاطر التي تحيط بهذا النشاط، ولكن الجديد في تلك الدعوة أنها تقترن بظروف تختلف اختلافا جوهريا عن عقود الامتياز التقليدية التي كانت تطلق أيدي الشركات في إدارة مرفق النفط من البئر حتى المستهلك النهائي.

ويأتي في مقدمة تلك الظروف ما هو إيجابي في صالح الدول النامية المضيفة مثل نوعية العقود الجديدة، اقتسام الإنتاج أو عقود الخدمة، ومثل الخبرة التي اكتسبتها الدول المضيفة عبر الفترة التي قامت وحدها بإدارة المرفق، ولكن الظروف الجديدة تنطوي أيضا على مخاطر تعمل في غير صالح الدول المضيفة. مثل أحكام الجات ومنظمة التجارة العالمية التي انظمت إليها أو في طريقها للإنظمام أغلب الدول المنتجة والمصدرة للنفط فالسماح للشركات الأجنبية بحق التأسيس والاستثمار داخل الدول المضيفة يضفي عليها نوعا من الحرية والحماية وبصفة خاصة فيما يتعلق [4] (ص 193):

- عدم اشتراط تفضيل المنتج المحلي على الواردات فيما تقوم به الشركات الأجنبية من عمليات داخل الدول المضيفة.
- عدم اشتراط التوازن بين حجم الصادرات وحجم الواردات حفاظا على توازن ميزان التجارة الخارجية وحصيلة الدولة من العملة الأجنبية وهو ما تفرضه بعض الدول المضيفة كشرط لمنح تراخيص الاستثمار أو الانتفاع بإعفاءات ضريبية.
- كما ستتمتع هذه الشركات كما سبق التاكيد عليه بقوة تفاوضية مع حكومات البلدان المنتجة للنفط حول تحديد وحسم العديد من المسائل المتعلقة بصناعة النفط، كذلك ستعاني هذه الدول من تحدي زيادة التبعية التكنو لوجية بسبب ماتتمتع به هذه الشركات من تقنية عالية في مجال التنقيب والاستثمارات النفطية من جهة، ومن احتمالية توجيه هذه الشركات لاستثماراتها نحو الصناعة الاستخراجية على حساب تطوير الصناعة التحويلية المحلية، التي ستبقى على هامش الانجازات التقنية المهمة.

كل هذا من شأنه توسيع حجم الفجوة التنافسية التي تفصل بين الشركات الكبرى والشركات الوطنية وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى تقييد حرية الدول النامية، ومنها الدول العربية في وضع الاستراتيجيات والسياسات الكفيلة بتحقيق أهدافها التنموية ومن هنا يلزم أن تدرس الدول المضيفة كافة الظروف دراسة وافية قبل اختيار الطريق الذي تتجه إليه لتوسيع طاقتها الإنتاجية.

3.1.3. مستقبل العلاقة بين المنتجين والمستهلكين

لقد كان لحرب 1973 الأثر البالغ على السوق العالمية النفطية عموما وعلى علاقة المنتجين بالمستهلكين خصوصا، حيث قلبت هذه الأزمة موازين العلاقات القديمة من خلال ما شكلته من تهديد على الإمدادات النفطية من حيث الحجم. إضافة إلى انتقال السيطرة الكاملة على إنتاج النفط في الدول المصدرة من أيدي الشركات الغربية إلى أيدي حكومات الدول المضيفة، بما في ذلك السيطرة على تحديد حجم الإنتاج والأسعار، ثم البعد المالي الذي ترتب عن تصحيح أسعار النفط

ونتج عنه انتقال وتراكم أرصدة كبيرة من الدولة المستهلكة للنفط إلى الدول المصدرة له. وهنا وجدت الدول المستهلكة للنفط خاصة دول أوربا الغربية نفسها أمام حقيقة توجب عليها بدء عهد جديد من التضامن والتكافل بين دول المجموعة. تلتزم به جميع الدول ولو كان ذلك على حساب مصالحها الخاصة، وبدأت في تنشيط سياستها الطاقوية عامة والنفطية خاصة، حتى يمكنها التعامل مع المتغيرات الجديدة في السوق النفطية العالمية وللعمل على عودتها إلى سابق عهدها خاصة وأن هذه الدول حاولت تفسير التقلب في اقتصادياتها داخل إطار دورة الكساد التضخمي الذي صاحب التحولات في سوق النفط من خلال أزمة الطاقة [68] (ص 24).

ومن ثم فقد اتجهت كل جهود الدول المستهلكة إلى إيجاد إطار تنطوي تحته وتمارس من خلاله ضغوطا على الدول المنتجة (لا سيما دول الأوبك)، وقد أفضت هذه الجهود إلى تأسيس ما يعرف بوكالة الطاقة الدولية IEA، التي تم الإعلان عن نشأتها في سبتمبر من العام 1974 ومن العوامل التي دفعت إلى تأسيس هذه الوكالة ما يلي [13] (ص 165):

- نجاح أوبك في رفع أسعار النفط بمعدلات عالية، مما أدى الى صدمة الدول المستهلكة وخاصة الأوربية منها، وعجزها عن امتصاص هذا الارتفاع دون إحداث ضجة وكذلك الاختلاف في تحليل السياسة التي ستتبع للتعامل مع هذه المستجدات والتحولات التي ترجع في غالبيتها للأسباب التالية:
  - استمرار نمو استهلاك الطاقة وخاصة النفط بمعدلات كبيرة.
  - توقع استمرار ارتفاع أسعار النفط، ومما عزز هذا التوقع إفلات زمام التسعير من يد الشركات الاحتكارية.
  - ضغط فاتورة الاستيراد النفطي على دول المجموعة يحتم عليها تخفيض الاستيراد والاستخدام الأمثل للمستورد منه عن طريق رفع كفاءة التشغيل.
- تخلي الشركات النفطية الاحتكارية عن جزء كبير من أصولها لدى الدول المصدرة وبالتالي انتقال السيطرة على استقرار الإمدادات مستقبلا.
- رغم بقاء الشركات النفطية تسيطر على المراحل اللاحقة للإنتاج إلا أن ذلك خلق نوع من القلق لدى الدول المستهلكة (الأوربية خاصة) لا سيما بعدما أبدت هذه الشركات ارتياحا لارتفاع الأسعار.
- حضر النفط من الدول العربية على كل من أمريكا و هولندا يعد بادرة في عدم انتظام وصول النفط إلى السوق العالمية وقد يتكرر مثل هذا الأجراء مستقبلا

أهداف وكالة الطاقة الدولية

لقد استهدفت الوكالة منذ تأسيسها الوقوف في وجه تحركات الأوبك ومنها الدول العربية –في شتى المجالات –وبخاصة في مجال تحديد هذه الأخيرة لأسعار النفط الخام أي أن الهدف الأساسي بالدرجة الأولى هو مواجهة قوة الأوبك كتجمع لا يستهان به وبالتالي محاولة ردع أي قرار عربي يستهدف فرض حظر نفطي آخر على دول الوكالة هذا إلى جانب اتهام هذه الأقطار (العربية) بحصولها على عوائد مالية عن طريق بيع نفوطها الخام بأسعار مرتفعة مما يتطلب – حسب وجهة نظر دول الوكالة– ضرورة تدوير الأموال النفطية، ولكن هذه الوكالة قد أعلنت من جانب آخر عن أهداف مكشوفة تركزت في [10] (ص 195):

أولا: جمع الشركات النفطية سواء الاحتكارية منها أو المستقلة في لجنة استشارية للوكالة للاستفادة من إمكانياتها وخبرتها الطويلة في التعامل مع المنتجين.

ثانيا: العمل بشتى الوسائل لتقليص استهلاك النفط مما يساعد على تنظيم الطلب والتحكم في الأسعار لصالح دول الوكالة. بسبب احتمال زيادة الطلب على الاستهلاك، وتقوم الوكالة بالتعاون مع دول الأعضاء فيها بتنفيذ الإجراءات التي ترى بأنها تؤدي إلى الإقلال من استهلاك النفط وعدم تبذيره، وتشجيع استعمال مصادر الطاقة البديلة.

ثالثا: تكثيف جهود الاستثمارات في الاكتشاف والتنقيب عن النفط في مناطق جديدة خارج منطقة دول الأوبك.

رابعا: الإسراع في تطوير بدائل النفط وخاصة الطاقة النووية واستخراج الغاز من الفحم وهنا تلتقي أهداف وكالة الطاقة مع أهداف شركات النفط الكبرى التي تعمل لأن تصبح شركات طاقة. ولكي يتوفر عامل التشجيع قررت الوكالة على أن تحافظ على حد أدنى من سعر النفط المستورد حتى يساعد الشركات سالفة الذكر على تطوير مصادر الطاقة المحلية المختلفة.

خامسا: تشجيع الدول المنتجة بشتى الوسائل على إنفاق الأموال التي تجمعت لديها نتيجة ارتفاع الأسعار، وذلك بزيادة الاستيراد والإنفاق العسكري والاستثمارات طويلة الأجل بغية استنزاف احتياطاتها النقدية وزيادة التزاماتها المالية اتجاه الدول المستهلكة وبالتالي لا تستطيع تخفيض الإنتاج أو الدخول في المواجهة مع المستهلكين.

سادسا: القيام بتكوين مخزون استراتيجي لمواجهة الطوارئ، ويعتبر هذا العنصر من أهم أهداف البرنامج الدولي للطاقة الذي تبنته وكالة الطاقة الدولية.

ويقتضي نظام التخزين الاستراتيجي الذي تبنته وكالة الطاقة الدولية بأن تحتفظ كل دولة عضو بمخزون يعادل 90 يوما من الواردات الصافية خلال العام السابق لعام التخزين وإن كان الإتحاد الأوربي يتبني تعريفا مختلفا وهو 90 يوما من حجم المبيعات المحلية من المنتجات النفطية الأساسية خلال العام السابق[4] (ص 280).

ولكن الدولة لا تلتزم بذلك التخزين إلا إذا كانت قد اختارت الانضمام إلى نظام المشاركة الجماعية في المخزون وهو نظام يسمح باستخدام مخزون الطوارئ في حالة حدوث أزمة في الإمدادات النفطية لمواجهة جانب من العجز، بينما يتم مواجهة الجانب الآخر بتخفيض الاستهلاك المحلي وذلك في إطار خطة مشتركة لتوزيع عبء الأزمة توزيعا عادلا على جميع الدول الأعضاء.

وإذا كان هذا هو الهدف المعلن من قبل الوكالة فإن الهدف غير المعلن هو أن يستعمل هذا الاحتياطي في التأثير والضغط على السوق النفطية مما يجعل المستهلكين أحرارا في اختيار العلاقة التي يرغبونها مع المنتجين وبالتالي انتهاج سياسة شراء النفط بالشكل الذي يضغط على المصدرين لتخفيض أسعارهم عن طريق السحب من المخزون وإغراق السوق بالنفط ومنتجاته وللإشارة فإنه في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تضم احتياطات النفط الاستراتيجي حاليا 670 مليون برميل من النفط الخام تعادل 65 يوما من الواردات الأمريكية أو حوالي 22 يوما من إنتاج أوبك [14] (ص 34).

وقد كان من شأن هذه السياسات كلها أن تحول سوق النفط بدءا من أوائل الثمانينات ليصبح سوقا للمشترين، وقد تضاعف ذلك مع ارتفاع نسبة النفط التي يتم تداولها عن طريق ما يعرف بالأسواق الفورية وأسواق التعاقد الآجل بدلا من التعاقد المباشر كما كان يحدث سابقا بين الدول المستهلكة ودول الأوبك المنتجة. وأصبحت من ثم قضية التحكم في السعر غير واردة بالنسبة لدول الأوبك. وقد أسفرت محاولةالمنظمة لاستعادة تحكمها في الأسعار (من خلال ما عرف بحرب أسعار النفط عام 1986 والتي هدفت إلى إقصاء المنتجين من خارج الأوبك) عن فشل ذريع حيث انهار سعر برميل النفط إلى أقل من عشرة دولارات لبعض الأوقات، وعانت دول الأوبك من ثم من انخفاض عائداتها الأمر الذي لم يشجعها على تكرار مثل هذه المحاولة مرة أخرى.

إن جميع هذه الأهداف التي رسمتها الوكالة ترمي إلى تقوية موقف المستهلكين كمجموعة من جهة وإضعاف مركز المنتجين من جهة أخرى، وذلك عن طريق الاستراتيجية التي رسمتها لنفسها والتي تركزت على محورين رئيسيين:

أ- محور دفاعي يعمل على إيجاد سبل التعاون بين دول الأعضاء وعدم التضحية بمصلحة أي دولة في حالة إعلان حضر نفطي في المستقبل أو أي عقبات أخرى والتركيز على خفض الطلب في الدول الأكثر استهلاكا وتشجيع المصادر البديلة.

ب- محور هجومي في المدى القصير يعمل على تدعيم القوى التفاوضية للدول المستهلكة وتدعيم مركز شركاتها في التعامل مع الدول المصدرة في المدى المتوسط حينما تنجح الجهود المبذولة في ميدان بدائل النفط، كما تعمل الوكالة على تفكيك تجمع الدول المصدرة وتحطيم سيطرتها على النفط وذلك باستخدام آليات السوق التي تجعلها تسير لصالح أعضائها.

2.3. التطور التقني وتأثيراته

لقد استمد النفط وصناعته مركزهما العالمي بسبب الدور الذي لعبته كثافة رأس المال والتقنية العالية المستويات المستخدمة في إنتاجه وتسويقه، إلا أن هذا التقدم الكبير الذي يشهده العالم قد شكل تحد جديد لصناعة النفط وتجارته العالمية حيث أسهمت هذه الثورة التكنولوجية في دخول منتجين جدد إلى السوق النفطية يستطيعون التأثير على هذه السوق، إضافة إلى اتجاه رأس المال والأبحاث التقنية إلى تحسين المصادر البديلة لاستخدام النفط.

1.2.3. مصادر النفط المنافسة

أسهمت الثورة التقنية من خلال استخدام الحاسوب الآلي في صناعة النفط في زيادة حجم الاحتياطي النفطي وخفض التكاليف والأسعار، ومطالبة الدول المستهلكة تبعا لذلك بخفض الأسعار المعلنة لنفوط الدول المنتجة في الأسواق العالمية وإثارة المشاكل في سوق النفط لتتضارب هذه المطالب مع حاجة الدول المنتجة للموارد من أجل التنمية الاقتصادية.

كما أدت إلى تشجيع عمليات البحث والتنقيب عن النفط في المياه العميقة التي كانت تتميز بارتفاع تكاليف الاستكشاف والحفر، إذ أصبح الآن من خلال التقدم التقني إيجاد مناطق جديدة لإنتاج النفط الخام أكثر اقتصادية عما كانت عليه سابقا.

وقد شجع هذا التوجه الجديد نحو هذه المناطق ارتفاع مستوى الأسعار النفطية في النصف الثاني من السبعينات عقب أحداث 1973/ 1974[69] (ص 3).

ولعل أكثر التطورات حدة من بين هذه المناطق هو بحر الشمال، فقد كان الناتج الكلي لأوربا الغربية أقل من نصف مليون برميل يوميا حتى العام 1974، ثم تسارع النمو بدءا من عام 1975 وما بعده، مع زيادة ربحية حقول النفط في بحر الشمال نظرا لارتفاع أسعار النفط (الذي استحدثته منظمة أوبك) ومنح شركات النفط حوافز ضريبية مواتية عن عمليات الإنتاج الرئيسية.

وبحلول عام 1985 كانت مستويات الإنتاج قد وصلت إلى 3.8 مليون برميل يوميا ثم تضاعفت تقريبا حتى بلغت 6.7 مليون برميل يوميا بحلول العام 2002 فيما يرجع بصفة أساسية إلى التكنولوجيات الحديثة التي أتاحت استغلال حقول النفط الجديدة عالية التكلفة استغلالا مربحا وتخفيض تكاليف الإنتاج بشكل عام[70] (ص 10).

وإلى جانب احتياطات الطاقة في بحر الشمال السالفة الذكر هناك أيضا النفط المتواجد في دول بحر قزوين والذي رغم التفاوت الصارخ في حجم التقديرات بشأن احتياطات الطاقة فيها إلا أنها قد تشكل مستقبلا طرفا منافسا لمصادر الطاقة في الدول العربية، فقد أشارت تقديرات الوكالة الدولية للطاقة إلى أن الاحتياطات من النفط في بحر قزوين تعادل نحو 40 مليار برميل في حين ذهبت المصادر الأمريكية إلى كون أن النفط الكامن تحت مياه بحر قزوين ينافس في حجمه الاحتياطي النفطي الواقع تحت رمال المملكة العربية السعودية، إذ تشير إلى أن الاحتياطات المحتملة تصل إلى 200 مليار برميل وهو رقم يقترب كثيرا مما لدى المملكة العربية السعودية من احتياطات نفطية مثبتة والبالغة 269 مليار برميل، و بغض النظر عن مدى صحة هذه التوقعات فإن ذلك من شأنه أن يمارس ضغوط على الدول النفطية الرئيسية (وأغلبها دول عربية) لحملها على الاستجابة لمطالب الدول المستهلكة المتمثلة في خفض الأسعار في المدى الطويل، وكي لا تشكل مشترياتها ضغطا على ميزانياتها وبالتالي ضمان ازدهار اقتصادياتها ورفاهية شعوبها[16] (ص 12).

كما لعبت التطورات التقنية الحديثة في الاستكشاف والتنقيب والتطوير وكذا الحوافز التي منحتها الدول لشركات النفط لتشجيعها على الاستثمار والقيام بأعمال التنقيب والتطوير دورا هاما في التوسيع في الإنتاج حيث ساهم ذلك في دخول دول جديدة نادي الدول النفطية مثل أنغولا وتشاد والسودان وزيادة الإنتاج في روسيا بنحو 1.2 مليون برميل يوميا وبالتالي زيادة الإنتاج العالمي ومن المتوقع أيضا أن تلعب التقنية دورا هاما في زيادة الإنتاج من المصادر غير التقليدية (رمال القار في كندا) والنفط الثقيل في فنزويلا.

وقد انعكس ذلك على حصة الأوبك من النفط في السوق فبعد أن وصل إنتاجها إلى أعلى مستوى له عام 1977 وهو 31.3 مليون برميل يوميا مشكلا بذلك نصف الإنتاج العالمي، تراجع في منتصف الثمانينات ليصل إلى 30 % من الإنتاج العالمي بسبب الاكتشافات الجديدة في المناطق السالفة الذكر نتيجة لانخفاض تكاليف الإنتاج بفضل التطورات التقنية وهو الآن حوالي 37 من الإنتاج العالمي[70] (ص 13).

2.2.3. مصادر الطاقة البديلة وتطورها

قبل اكتشاف النفط عرف الإنسان مصادر أخرى كانت تؤدي دورها في الاستهلاك ولعل أهمها هو الفحم، ومع تزايد الإنتاج النفطي في مناطق واسعة بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة منطقة الشرق الأوسط. فقد انخفضت نسبة إسهام الفحم في العديد من المجالات وأصبح يسيطر على استهلاك الطاقة وامتد ذلك لعقود طويلة، إلا أنه ومنذ منتصف السبعينات برزت الرغبة لدى الدول المستهلكة خاصة الصناعية منها في تقليل الاعتماد على النفط الأجنبي خاصة بعد الزيادات الكبيرة التي حدثت في أسعار النفط في الفترة الممتدة من منتصف السبعينات حتى أوائل الثمانينات وكذا إلى المخاوف الأخيرة بشأنه الإحترار العالمي وتغير الطقس وكان من نتائج ذلك أن سجل استهلاك النفط تراجعا حيث انخفضت حصته من نحو 50 في عام 1975 إلى نحو 40 في الوقت الحالي.

وسنحاول من خلال استعراض المصادر البديلة للنفط المتوصل إلى معرفة تطور مساهمة كل مصدر منها في هيكل الطاقة العالمي إضافة إلى مميزاتها قياسا بالنفط.

1.2.2.3. الغاز الطبيعي

ظل الغاز الطبيعي حتى نهاية الحرب العالمي الثانية يعتبر منتجات ثانويا للنفط، ومن ثم لم تهتم الدول أكثر بالبحث عنه مستقلا عن النفط، غير أن السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية شهدت توسعا سريعا في استهلاك الغاز خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر المهد الذي نمت وتطورت فيه صناعة الغاز الطبيعي ومنها توسع إلى باقي الدول.

1.1.2.2.3.خصائص الغاز الطبيعي

لقد كان للخصائص التي يتميز بها الغاز الطبيعي من سرعة اشتعال وضآلة ما يساهم به في تلويث البيئة، أن أصبح وقودا مثاليا من الناحية البيئية فما يطلقه الغاز الطبيعي من الكربون لا يتجاوز

0,63 طن كربون عند اشتعال ما يعادل من الغاز طن نفط , وبالمقابل فان طن النفط يطلق نحو 0,82 طن كربون. كما أن الغاز الطبيعي يكاد يخلو تماما من مركبات الكبريت التي تلوث زيت الوقود (المازوت) كذلك لا يحتاج الغاز لعمليات تحويلية قبل استخدامه, مثل تحويل النفط الخام إلى منتجات مكررة وفي ذلك ما يحمي البيئة من التلوث المرتبط بعمليات تكرير النفط, كذلك تعتمد بعض صناعات البلاستيك و الألياف الصناعية ومنتجات بيتروكيماوية أخرى على غاز المثين وهو احد مكونات الغاز الطبيعي كمادة خام, وان كان هناك ما يتفوق على المثين في الصناعات البتروكيماوية, ومع ذلك يتوقع أن توفر صناعة البتر وكيماويات سوقا متنامية الأهمية للغاز الطبيعي مستقبلا [71] (ص 13). وفي السنوات الأخيرة أمكن استخدام الغاز الطبيعي كوقود للسيارات, إذ تضافرت الجهود في صناعة الغاز والسيارات لتوسيع نطاق استعماله في قطاع النقل العام أو في نقل البضائع لمسافات معينة, وبذلك يمكن أن يساهم استهلاك الغاز في تحسين الظروف البيئية نتيجة لانخفاض المنبعث من غازات الاحتباس الحراري

كما ان التحليل التاريخي لتطور اسعار الغاز الطبيعي يكشف على ان الاتجاه العام كان في ارتفاع تدريجي عبر الزمن، مع اكتساب اهمية نسبية من شانها تدعيم مصداقية الغاز الطبيعي في السوق العالمية مقارنة بالهزات المسجلة على مستوى السوق النفطية خلال سنوات 1973 – 1980 (بالارتفاع) والسنوات 1986 – 1992(بالانخفاض)، خاصة في السوق الغازية المعتمدة على خطوط الانابيب. هذه الميزة من شانها فتح افاق ايجابية للسنوات المقبلة، وتاكيد الاتجاه المتنامي لتطور حساس وسريع للغاز الطبيعي في تلبية الطلب العالمي على الطاقة، كذلك فان الزيادة المتدرجة لسعر الغاز الطبيعي منشاتها أن توجه هذا المورد داخل نموذج للاستهلاك الطاقوي العالمي بصفة مستديمة ومتطورة [72] (ص 165).

2.1.2.2.3. مستقبل الغاز الطبيعي في ميزان الطاقة العالمي

نظرا لوفرته وخصوصيته كمورد طاقوي نظيف، يبقى الغاز الطبيعي يمثل الرهان الاقتصادي من إطار عملية " العولمة الطاقوية"، وسوف يعتبر المورد الطاقوي المفضل خلال القرن الواحد و العشرين. فمع تعدد وتطور التقنيات في هذا المجال و خاصة تقنيات تحويل الغاز الطبيعي إلى سوائل، فمن المتوقع أن يتعدى هذا المصدر مراحله التقليدية للبحث والإنتاج إلى تصدر المواقع الاقتصادية الأولى من خلال الدخول المباشر إلى ساحة التجارة الدولية لا سيما على شكله السائل و في مختلف الاستعمالات [73] (ص 52). ويتوقع معظم الخبراء ارتفاعا معتبرا للطلب على الغاز الطبيعي المسال(GNL)، مقابل الموارد الطاقوية الأخرى خلال الثلاثين سنة

المقبلة، بحيث نلاحظ المستوى المرتفع المسجل للصادرات العالمية من الغاز المميع والذي بلغ سنة 2000اكثر من 150 مليار متر مكعب[74] (ص 23). استورد اليابان لوحده 71.9 مليار $م^3$ ، متبوعا بكوريا الجنوبية بحجم 23 مليار $م^3$ ، فرنسا 14 مليار $م^3$ ، واسبانيا 12 مليار $م^3$

فالصناعة الغازية تمر حاليا بمرحلة تحولات هامة، وهي مرشحة لان تتوسع بشكل لا يستهان به، فعلى مستو ى التطورات الإقليمية للتجارة الدولية للغاز الطبيعي المسال يمكن ملاحظة ما يلي:
- تسجيل منطقة آسيا لطاقات كبيرة لنمو السوق الغازية، بحيث من المنتظر أن يرتفع استهلاكها ثلاثة أضعاف ما بين سنتي 2001(198 مليار متر مكعب) و2025 (623 مليار متر مكعب)، مسجلة بذلك معدل نمو4.5% سنويا، وسيساهم الغاز الطبيعي بشكل قوي في الطلب الطاقوي للمنطقة. فاليابان وكوريا الجنوبية يستهلكان لوحدهما أكثر من 70 % من الغاز المميع التجاري ، ومع تدعيم الطلب الطاقوي للصين والهند المنطقة طلبا كبيرا على الغاز.

- في أوربا وحسب تقديرات اللجنة الأوربية، فان حصة الغاز الطبيعي في إطار الطلب الطاقوي سيبلغ 27 %في آفاق 2020 مقابل 20 % سنة 2000، كما يقدر أن يتضاعف استهلاك الطبيعي في هذه المنطقة من 425 مليار متر مكعب سنة 2001 إلى 736 مليار متر مكعب في آفاق 2025.
- وحسب تقديرات الوكالة الدولية للطاقة فان الو.م.ا ستعرف طلبا متزايدا على الغاز الطبيعي يصل الى 736 مليار متر مكعب سنة 2010 ثم 910 مليار متر مكعب سنة 2020
ونشير إلى أن الاحتياطيات المؤكدة للغاز الطبيعي قد ارتفعت خلال الفترة 1970 – 2000 من نحو 38 تريليون متر مكعب إلى نحو 152 تريليون متر مكعب وذلك بمعدل 4.8 % سنويا في المتوسط[75] (ص 106).

2.2.2.3. الفحم

كان الفحم الحجري كما ذكرنا سابقا يشكل أحد أهم مصادر الطاقة الرئيسية في العالم لفترة طويلة، حيث كانت نسبته تفوق جميع المصادر الأخرى خلال القرن 19 واستمرت حتى عقد الستينات من القرن الماضي. حيث تراجعت هذه النسبة من نحو 62% العام 1950 إلى نحو 33 % في عام 1975 وقد استمر هذا الانخفاض إلى أن بلغ مع نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي 22 %. وترجع أسباب هذا الانخفاض المطرد في نصيب الفحم من إجمالي الطاقة العالمية إلى عوامل ترتبط بالظروف السائدة في كل منطقة من مناطق الاستهلاك، ففي أوربا الغربية مثلا يأتي في مقدمة تلك الأسباب قصور مصادر الطاقة التي كانت متاحة خلال الفترة التي أعقبت الحرب

العالمية الثانية عن مواجهة الطلب المتزايد عليها نتيجة لمرحلة إعادة البناء التي كانت تعرفها هذه المنطقة.

ولم تكن صناعة الفحم الأوربية قادرة على التوسع في إنتاجها بالسرعة التي كان الطلب على الطاقة يتزايد بها . كما كان استيراد الفحم من الولايات المتحدة الأمريكية يشكل صعوبة كبيرة للدول الأوربية سواء بسبب ارتفاع أسعاره أو بسبب مشاكل موازين المدفوعات. لذلك كان لا بد من زيادة الاعتماد على النفط لمواجهة الاحتياجات الأوربية المتزايدة للطاقة، وكان مما شجع على هذا الاتجاه وجود احتياطات هائلة منه في الشرق الأوسط. مع إمكان إنتاجها وتطويرها بنفقات ضئيلة فضلا على أن تلك الاحتياطات كانت تحت يد الشركات الكبرى. وبالإضافة إلى القوة التنافسية للنفط فقد أدت القوانين التي وضعتها الدول الصناعية بقصد حماية البيئة وتأمين سلامة العاملين في المناجم الفحمية إلى إغلاق المئات من المناجم الصغيرة، وعشية تعديل أسعار النفط في نهاية 1973 وبداية 1974 أخذت مساهمة الفحم في استهلاك الطاقة في الارتفاع نوعا ما عن السنوات السابقة التي سجلت فيها هبوطا مستمرا، ولكن هذا الارتفاع لم يدم طويلا، حيث عادت النسبة للانخفاض مرة أخرى. ومع نهاية عقد السبعينات من القرن الماضي ونتيجة للارتفاع الثاني الذي شهدته أسعار النفط رجعت مساهمة الفحم مرة أخرى للارتفاع، ولكن تلك القفزة لم تلبث أن تلاشت بانهيار أسعار النفط إلى أقل من النصف عام 1986. وقد ظلت أسعار النفط تمثل مصدرا مؤثرا على استهلاك الفحم بحيث دفعت مصدريه إلى خفض أسعاره خلال التسعينات لا سيما سنة 1999 عقب تدني أسعار النفط بصورة كبيرة سنة 1998.

الطلب والعرض على الفحم:

لقد بلغ الاستهلاك العالمي من الفحم العام 2001 نحو 2255 مليون طن معادل وقد جاءت على رأس الدول المستهلكة الولايات المتحدة الأمريكية بـ: 26 % ثم الصين بواقع 24 %، أوربا 17 % ، دول الإتحاد السوفياتي سابقا 8 % فالهند 7 % أما فيما يتعلق باحتياطيات الفحم القابلة للاستخراج اقتصاديا فقد قدرت في عام 2002 بنحو 500 مليار طن مكافئ نفط، وهي بذلك تبلغ 3.6 أمثال الاحتياطات العالمية من النفط والتي تقدر في العام المذكور 140 مليار طن، كما تبلغ أيضا ثلاثة أمثال الاحتياطات العالمية من الغاز الطبيعي. وقد بلغ الإنتاج العالمي من الفحم العام 2001 ما يعادل 2248 مليون طن نفط معادل، وكان أهم من ساهم في الإنتاج: الولايات المتحدة الأمريكية (28 %)، الصين (24 %)، أوربا (12 %)، والاتحاد السوفياتي سابقا (9 %) ثم أستراليا والهند وجنوب إفريقيا بنسب تتقارب حول (7%) لكل منها [20] (ص 23).

أما بالنسبة لتوقعات الطلب على الفحم خلال المستقبل، فإن الأمر يختلف تبعا لمدى التزام الدول الصناعية بتحقيق الأهداف التي حددتها الاتفاقيات الدولية لتجحيم منبعثات الغارات الملوثة للغلاف الجوي وفي مقدمتها برتوكول كيوتو.

وقد بدأت تظهر بوادر هذا الالتزام تطوعا في الدول الأوربية الغربية التي تتحمس للبروتوكول حيث انخفض استهلاكها من الفحم من 894 مليون طن سنة 1990 إلى 546 مليون طن سنة 1999 وفي ظل هذه الظروف يتوقع أن ينكمش الطلب في سنة 2020 إلى حدود 436 مليون طن [4] (ص 163).

وعلى خلاف دول أوربا الغربية فمن المتوقع أن يرتفع الطلب على الفحم في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول آسيا لا سيما الصين والهند اللتان ستلعبان الدور الرئيسي فيما سيطرأ من زيادة على الاستهلاك العالمي من الفحم، إذ يتوقع أن يرتفع استهلاكها من 1423 مليون طن في العام 1999 إلى نحو 3138 في العام 2020. ويأتي في مقدمة أسباب تلك الزيادة ما هو متوقع من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي فيهما، إضافة إلى عدم توفر مصادر بديلة للفحم في الدولتين بنسب كافية، وعدم التزامها بتطبيق التعهدات الدولية بخفض المنبعثات الملوثة للغلاف الجوي في إطار بروتوكول كيوتو، كذلك ما يمكن أن يؤثر عل استهلاك الفحم ما يجري حاليا لتطوير عدة طرق لاستخراج الوقود الصناعي السائل ، والغاز من الفحم، فإذا كانت لهذه الطرق مستقبلا كفاءة عالية وتكاليف منخفضة، فالعودة إلى الفحم مرة ثانية ممكنة خاصة وأن الاحتياطات الكامنة منه ضخمة جدا كما سبق ذكره.

3.2.2.3. الطاقة النووية

برزت أهمية هذا المصدر في توليد الطاقة الكهربائية في خمسينات القرن الماضي، ولقد سارت عملية التوسع في استخدام هذا المصدر في الأغراض السلمية ببطء، إلا أنه ومع حلول النصف الثاني من سنة 1973، وعلى إثر الارتفاع الذي عرفته أسعار النفط، تلقى المفاعل النووي دفعة قوية حيث شجع ذلك الدول الصناعية على التوسع في برامجها النووية، وانعكست نتائج هذا التوسع عندما دخل الخدمة عدد من المفاعلات النووية خلال عقد الثمانينات التي انطلقت عملية إقامتها عقب ارتفاع النفط كما سلف [76] (ص 35).

وتحتوي المصادر النووية طاقة تفوق ما يمكن الحصول عليه من مصادر الوقود الأخرى، لذا يمكن القول أن الطاقة النووية فرضت نفسها على العالم المعاصر وأصبحت ضرورة لا مفر منها..

لقد كان توليد الكهرباء من المصدر النووي في بداية الأمر مكلفا نوعا ما، ويرجع ذلك إلى تكاليف الأمان والصيانة التي تتطلبها محطات الكهرباء النووية على عكس محطات المصادر التقليدية (نفط، غاز، فحم) التي تكون تكاليفها أقل، إلا أن التوسع في استخدام المصادر التقليدية، لا سيما النفط والغاز في الصناعات البتر وكيماوية، أظهر أنه أكثر فائدة من حرقها لتوليد الكهرباء، هذا ما جعل الكثير من الدول المتقدمة تعيد النظر في الأسس الاقتصادية للمفاضلة بين التوليد النووي والتوليد التقليدي للكهرباء، ولم يكن هناك مجال للمفاضلة بعد أن لاحت بوادر أزمة الطاقة في بداية السبعينات. وهكذا أصبحت الطاقة النووية أحد أهم المصادر الرئيسية للطاقة، (حيث ارتفع نصيبها من الاستهلاك العامي من 0.8 % سنة 1960 إلى نحو9% سنة 2002). ويتوقف مستقبل وحجم الطاقة النووية في الاستهلاك العالمي على مدى ما يمكن تحقيقه من تخفيض في التكاليف التشغيلية وكذا تكاليف الأمان، إضافة إلى تذليل المخاطر الناجمة عنها وهو أكبر تحد يواجه تطور هذا المصدر، لا سيما بعد ردود الفعل العنيفة التي ظهرت على السطح بعد حوادث التسرب النووي التي حدثت في بعض الدول، وخاصة ذلك الحادث الذي وقع في مفاعل ولاية بنسلفانيا الأمريكية عام 1979، وحادث مفاعل تشيرنوبل الروسي في عام 1986، وما نجم عنهما من أخطار ومضاعفات على البيئة والإنسان.

وفي المقابل فإن الطاقة النووية تلقى نوعا من الدعم، ومن خلال أنصارها الذين يستندون في ذلك على [76] (ص 38):

- لا تخلو بدائل الطاقة النووية سيما التقليدية منها (النفط، الغاز، الفحم) من العيوب المتعلقة بالإضرار بالبيئة نتيجة لمبتعثاتها الكربونية، وسوف تواجه تلك البدائل ضغوطا متزايدة في الإطار الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة، سيما بروتوكول كيوتو، وضريبة الكربون/ الطاقة في الاتحاد الأوربي.

- لقد أدى التطور والتقدم المحرز في مجال التقنية (الثورة التكنولوجية) إلى تحسين أساليب تصميم وتشغيل المفاعلات النووية، إضافة إلى وضع معايير متجانسة لنظم واشتراطات الأمان، ومن ثم يمكن تحسين الأداء فنيا واقتصاديا (بلغ إجمالي المبالغ المنفقة على عمليات الطاقة النووية نحو 5.5 مليار دولار في الفترة 1973 – 2000).

استهلاك الطاقة النووية:

يبلغ عدد المفاعلات النووية في الوقت الحالي نحو 440 مفاعل يتوزعون على 30 دولة، وقد وفرت هذه المفاعلات نحو 2396 مليار كيلووات/ ساعة من الكهرباء. وهو ما يعادل نحو 20 % من الاستهلاك العالمي من الكهرباء أو نحو 7 % من إجمالي الاستهلاك العالمي من الطاقة، وهو ما يمكن أن يوفره استهلاك نحو 644 مليون طن من النفط (ما يعادل 13 مليون برميل يوميا). وفي ضوء التوقعات التي تشير إلى استمرار النمو السريع للكهرباء على المستوى العالمي، سواء بسبب تفوقها بيئيا أو تقنيا، بسبب زيادة الطلب عليها في أغلب الدول النامية التي تعاني فيها نقصا كبيرا، يتوقع أن يرتفع الاستهلاك العالمي من الكهرباء من نحو13 تريليون كيلووات/ ساعة إلى نحو 22.4 تريليون بمعدل زيادة 2.7 % سنويا في المتوسط وبناء على تلك التوقعات، ونظرا لارتباط الطاقة النووية خاصة بتوفير الكهرباء، فإنه يتوقع أن تنمو الكهرباء المولدة نوويا بمعدل 0.5% سنويا في المتوسط لتبلغ 2668 مليار كيلووات / ساعة [77] (ص 78).

4.2.2.3. الطاقة المتجددة.

ومن أهمها نذكر ما يلي:

1.4.2.2.3. الطاقة الكهرومائية.

تعتبر الطاقة الكهرومائية من أهم مصادر الطاقة الجديدة و المتجددة و سوف تضل كذلك خلال المستقبل.

يرتبط مفهوم الطاقة الكهرومائية بتوليد الكهرباء من المسا قط المائية، و تعتمد الطاقة الكامنة في محطات التوليد المائية على حجم المياه المتساقطة و على مسافة سقوط الماء، فهناك علاقة طر دية تحكم القوة الكامنة من جهة و كمية المياه المتساقطة و مسافة سقوطها من جهة أخرى حيث أن سقوط 1طن من الماء على ارتفاع 367 م يولد 1 كيلووات ساعة، فكلما ارتفع أحد العاملين السابقين ارتفعت الطاقة الكامنة في المحطة.

و كان أول مشروع لتوليد الطاقة الكهرومنزلية من مساقط المياه قد أقيم بالولايات المتحدة الأمريكية و ذلك عام 1883 و عرف المشروع آنذاك بمحطة أديسون، حيث تم تحويل القوة المستمدة من مساقط المياه إلى كهرباء [78] (ص 65).

و تعتبر الطاقة الكهرومائية طاقة متجددة و نظيفة لا تستنفذ، و تعمل بكفاءة عالية بالمقارنة بمحطات التوليد الأخرى، إضافة إلى كونها طاقة رخيصة حيث أن كلفة توليد كيلوواط ساعة من الكهرباء عن طريق استخدام القوة المائية هي ثلث كلفة هذا التوليد من النفط أو الفحم أو الغاز و تبلغ خمس هذا التوليد من الطاقة النووية.

إن استهلاك و إنتاج الطاقة الكهرومائية يختلف من منطقة لأخرى حيث تتأثر بمدى توافر الموارد المائية من جهة و مدى استغلالها من جهة أخرى.

و بدراسة معمقة لهيكل استهلاك الطاقة المائية على مستوى المجموعات الدولية نجد أن أكبر نسبة لهذه الطاقة تستهلك في الدول الأكثر استهلاكا لمصادر الطاقة الكلية (أمريكا الشمالية، أوربا، آسيا و الباسفيك) حيث أن هذه المجموعات استهلكت سنة 2003 حوالي 75 % من الاستهلاك العالمي (بلغ استهلاك أمريكا الشمالية 22.5 % أوربا 29.3، آسيا و الباسفيك 23 %) و قدر حجم الاستهلاك ب 595.4 مليون طن نفط مكافئ [79] (ص 23).

و تجدر الإشارة إلى أن الطاقة المستغلة تمثل حوالي 50 % من القدرة الكهرومائية الممكن استغلالها اقتصاديا، و هاذ ما يجعل الطاقة الكهرومائية مصدرا من مصادر الطاقة التي يمكن أن يعتمد عليها مستقبلا خاصة في حالات نقص إمدادات المصادر الهيدروكاربونية.

2.4.2.2.3. الطاقة الشمسية

تعتبر الطاقة الشمسية مصدرا متجددا و نظيفا، و هي تتميز بالشمولية، فهي متوفرة في كل مكان تقريبا على سطح الأرض، و نظرا لصغر حجم الأرض، فإن سطحها لا يستقبل غلا جزءا صغيرا من الطاقة الكلية الصادرة من الشمس، ويصل إلى الأرض سنويا ما مقداره 1.56×10^{8} كيلووات ساعة، و تتعدد استخدامات الطاقة الشمسية فهي تستخدم في تحلية مياه البحار، كما تستخدم في تدفئة المنازل و لأغراض الإنارة عن طريق الخلايا الفوتوفلتية و يزداد حجم إنتاج الطاقة الشمسية من سنة إلى أخرى فقد ارتفع هذا الإنتاج من 990 ميغاوات العام 2001 إلى 1328 ميغاوات العام 2003، و يتصدر اليابان قائمة الدول المنتجة 363.8 ميغاوات أي نسبة 48 % متبوعا بألمانيا بحجم إنتاج يقدر بـ 27تجدر7.3 ميغاوات و نسبة 20.9 % من إجمالي الإنتاج العالمي[20] (ص 13).

كمـا تجـدر الإشـارة إلـى وجـود مـصادر أخـرى للطاقـة المتجـددة ، ولعـل أهمهـا الطاقـة العضوية،غير أنهـا تتـصف بارتفـاع تكاليفهـا، فحسب تقديرات مركـز البحـوث الأوربيـة فـان الوقـود العضوي لا يمكن ان ينافس الوقود النفطي الا إذا بلـغ سعر برميل النفط حدود 70 دولار، وتستعمل الطاقة العظوية في توليد الكهرباء ، فقد بلغ إنتاج الكهرباء من هذه الطاقة في الو.م.ا سنة 2001ما مقداره 6218 ميغاوات [79] (ص 31).

كـذلك ودائمـا ضـمن الطاقـة المتجـددة هنالـك الطاقـة الجوفيـة التـي تـستخدم ايـضا فـي توليـد الكهرباء بالإضافة إلى تدفئة المباني. و قد بلـغ إنتـاج الكهربـاء باستخدام البخـار عـام 2001 حـوالي 40 مليون كيلو وات،43.7% منها في أمريكا الشمالية [79] (ص 35).

3.3. ضرائب الكربون / الطاقة

لقد لجأت الدول الصناعية في العقدين الماضيين إلى فرض ضرائب على وارداتها النفطية، وتصاعدت القيمة الحقيقية لهذه الضرائب عبر السنوات، في الوقت الذي هبطت فيه القيمة الحقيقية للسعر الذي تحصل عليه الدول المنتجة في نفي الفترة، ومن ثم هبطت القيمة الحقيقية لعائدات النفط، وتبلغ الآن حصة بعض الدول المستوردة من سعر النفط الذي يدفعه المستهلك ثلاثة أمثال أو أكثر ما تحصل عليه الدول المنتجة.

والتحدي الجديد الذي يواجه الدول المنتجة للنفط ويهددها بالمزيد من التآكل في عائداتها هو ما يسمى بضريبة الكربون/ الطاقة، وهي ضريبة جديدة تخطط الدول الصناعية تتصدرها دول الاتحاد الأوربي، لفرضها على النفط ومشتقاته تحت مظلة حماية البيئة وسنبرز من خلال هذا المبحث الخلفية التاريخية لضريبة الكربون والآثار المترتبة عنها وكذا موقف الدول النفطية وعلى رأسها الدول العربية من هذه الضريبة.

1.3.3. الخلفية التاريخية لضريبة الكربون

تعود فكرة ضريبة الكربون/ الطاقة إلى الاقتراح الذي تقدمت به مفوضية المجموعة الأوربية في جوان من العام 1992 إلى المجلس الوزاري للمجموعة، والذي ينص في بنوده على فرض ضريبة جديدة تسري على الوقود الحفري (نفط، غاز، فحم) ومشتقاته.

ويبدأ معدل الضريبة وفقا للمقترح الأوربي عنه ثلاثة دولارات لبرميل من النفط، وبمعدل 2.63 دولار لما يعادل برميل من النفط في حالة الغاز الطبيعي، وبعدل 3.4 دولار لما يعادل برميل من النفط في حالة الفحم، وتتزايد الضريبة بعد ذلك بمعدل ثلث المعدل الابتدائي كل عام إلى أن يبلغ 10 دولارات بالنسبة لبرميل النفط و8.77 دولار في حالة الغاز و11.33 دولار في حالة الفحم ب80ي (ص 375)

والهدف الافتراضي هو أن ضريبة الكربون/ طاقة ستحقق هبوطا في الطلب على الوقود الحفري عامة لصالح مصادر الطاقة الأخرى خاصة النووية ومصادر الطاقة المتجددة.

ويعتبر مقترح ضريبة الكربون أهم المقترحات التي أعدتها المفوضية الأوربية، بهدف تثبيت مبتعثات ثاني أكسيد الكربون الناتج عن احتراق الوقود الحفري عند مستوى 1990 بحلول العام 2010. والافتراض العلمي وراء هذا الهدف هو أن غاز ثاني أكسيد الكربون ينطلق إلى الغلاف الجوي بمعدلات كبيرة نتيجة لعوامل طبيعية، ولكن المنبعث من ذلك الغاز بفعل الطبيعة تمتصه عوامل طبيعية كالأشجار والنباتات، وبذلك يتحقق التوازن في المدى الطويل.

غير أن النشاط البشري يطلق أيضا كميات متزايدة من ذلك الغاز مما يؤدي إلى زيادة تركزه في الغلاف الجوي محدثا ما يعرف بظاهرة الاحتباس الحراري أو البيت الزجاجي. على شاكلة البيوت الزجاجية المشيدة لتهيئة مناخ صناعي دافئ للنباتات وهذا ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوي المحيط بالكرة الأرضية أو ما يعرف باحترار الغلاف الجوي، وبالتالي تغير المناخ[4] (ص 371).

وغاز ثاني أكسيد الكربون هو من أهم غارات الاحتباس الحراري. وتأتي انبعاثا ته إلى الغلاف الجوي نتيجة احتراق الوقود الحفري، لذلك يساهم هذا الأخير في زيادة حجم تركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي ويساهم بذلك في رفع حرارة الأرض. وضريبة الكربون حسب المقترح تسري بشقيها على الفحم والغاز الطبيعي والنفط والمشتقات النفطية وتحسب على أساس 50 % على محتوى الكربون و50 % على محتوى ثاني أكسيد الكربون المنبعث عن الاحتراق. كما نص المقترح على أن الأثر المالي للضريبة الجديدة أثر محايد أي أن، حصيلتها ستنفق في أغراض أخرى تخفف العبء الضريبي. كما تضمن تخفيض الضريبة على الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة أو إعفاء هذه الصناعات من الضريبة الكلية للمحافظة على قدرتها التنافسية [81] (ص 15).

وفي الحقيقة أن فكرة تغير المناخ فكرة قديمة، وأول من طرحها هو العالم والرياضي الفرنسي BARON JEAN BAPTIST FOURIER عام 1828. غير أن بداية الاهتمام بهذه الظاهرة في إطارها الحديث يعود إلى سنة 1972 وتحديدا خلال مؤتمر الأمم المتحدة الذي جرى في ستوكهولم، والذي اهتم بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمشكلات البيئية [80] (ص 376).

وازداد التعاون العالمي نحو إدراك المشكلة وتحديدها، ثم اكتسبت المشكلة بعدا سياسيا واضحا وعقدت اجتماعات دولية لبحث كيفية التعاون مع هذه الظاهرة.

فقد شهدت الفترة 1988 – 1997 تكليف فريق عمل دولي وانعقاد العديد من المؤتمرات الدولية لدراسة ظاهرة التغير المناحي من الزوايا العلمية والفنية والاقتصادية، وقد جرى التركيز فيها على وضع القيود على المنبعثان غارات البيت الزجاجي في الدول المتقدمة من خلال اعتماد آليات عديدة تهدف في النهاية إلى التأثير على استهلاك الوقود الحفري[69] ص(4).

وقد توجت أعمال هذا الفريق بوضع ما عرف باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير ألمناخي التي تعتبر تتويجا للعولمة المناخية [82] ص(43). وقد أدرجت ضمن أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية فيما أطلق عليه بقمة الأرض في البرازيل (ريودي جانيرو) 1992 والذي استهدف تحقيق التنمية المستدامة على مستوى العالم. هذه الأخيرة تقوم على ثلاثة محاور هي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة.

وتنفيذا للتعهدات التي تضمنتها الاتفاقية الإطارية للتغير ألمناخي عقدت عدة مؤتمرات وكان أبرزها ذلك الذي عقد في كيوتو باليابان والذي خلص إلى ضرورة وضع قيود ملزمة على مبتعثات ظاهرة الاحتباس الحراري في الدول المتقدمة ودعي إلى اتخاذ التدابير الكفيلة بتحقيق ذلك وفي مقدمة هذه التدابير اعتماد أدوات السياسة المالية (ضريبة الكربون).

2.3.3. اثر ضريبة الكربون على النفط

يعتبر حجم النشاط الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي (PIB). وكذا طبيعة خليط الطاقة المستخدمة، الأساس المعتمد لتقدير حجم منبعثات الكربون المرتبطة باستهلاك الطاقة. ويستدل

على العلاقة بين حجم منبعثات الكربون وحجم النشاط الاقتصادي (PIB) بما يسمى كثافة الطاقة في حين يعبر عن طبيعة المزيج الطاقوي المستهلك (حفري أو غير حفري) بما يعرف بكثافة الكربون.

كثافة الطاقة

وهي عبارة عن الحجم اللازم استهلاكه من الطاقة – معبرا عنه بوحدات الطاقة مثل طن أو برميل نفط مكافئ – لإنتاج وحدة من الناتج المحلي الإجمالي – معبرا عنه بوحدات نقدية – ويتأثر هذا المقياس بمستوى كفاءة الأجهزة الرأسمالية الموجودة مثل: محطات توليد الكهرباء والأجهزة التي يستخدمها المستهلك النهائي في استهلاك الطاقة، ووسائل النقل والمواصلات ....، كذلك تتأثر كثافة الطاقة بالأسعار النسبية للطاقة، فكلما كانت تكلفة الطاقة مرتفعة (مقارنة بعوامل الإنتاج الأخرى) زاد الاهتمام بتنمية الأساليب والتقنيات ودعم الأبحاث الكفيلة بترشيد استعمال الطاقة والعكس في حالة كون كافة الطاقة منخفضة حيث يتقلص الحافز لدعم وسائل ترشيد استهلاكها، أيضا يتأثر هذا المقياس بما يعرف بمعامل التغير الذاتي لاستهلاك الطاقة وهم ما يمكن حدوثه حتى بدون وضع سياسة لحفظ وترشيد استهلاك الطاقة (التغير في أذواق وتفضيلات المستهلكين مثلا).

كثافة الكربون:

وهي مقياس لكمية الكربون الذي يخلف عن إنتاج وحدة من الطاقة، وهي تختلف باختلاف المحتوى الكربوني لكل مصدر من مصادر الطاقة المستخدمة فهي مرتفعة في الوقود الحفري (نفط، غاز، فحم) أما بالنسبة للطاقة النووية ومعظم مصادر الطاقة المتجددة (شمس، كهرومائية ....) فلا يتخلف عنها شئ من الكربون.

ولأن التزام الدول بتثبيت حجم المنبعثات الكربونية أو خفضها على المستوى العالمي لا بد أن يتحقق إما بانخفاض كثافة الطاقة أي تحسين كفاءتها، أو بخفض كثافة الكربون أي إحلال وقود ذي محتوى كربوني منخفض محل وقود ذي محتوى كربوني مرتفع أو بالآليتين معا. فإنه من المتوقع أن تتأثر أنماط استهلاك الطاقة تأثرا جوهريا بما يتخذ على المستوى العالمي والمحلي من تدابير لحماية البيئة. وتعد أفضل وسيلة لتحقيق ذلك حسب ما تذهب إليه الصناعة – هو تطبيق ضرائب الكربون/ الطاقة.

ومن شأن هذه الإجراء أن يحمل من النتائج والتأثيرات التي ستنعكس سلبا على الدول المصدرة للنفط وخاصة الدول العربية، ونلخص نتائج هذا الإجراء فيما يلي [80] (ص 400):

- هبوط عائدات الدول النفطية العربية (مع هبوط عائدات دول الأوبك). إن هذا الانخفاض سوف يتزامن مع تزايد احتياجات العالم الصناعي للنفط (خاصة نفط الأوبك)، وتحتم هذه الزيادة على دول

أوبك استثمار المزيد من الأموال لتأمين الطاقة المطلوبة بالإضافة إلى المحافظة على الطاقة الإنتاجية الحالية، وإن توفير هذا التمويل سوف يصبح شبه مستحيل وسط التراجع في مداخيل الدول النفطية وتفاقم العجز المالي والتجاري.

- إن لتدخل الدول الصناعية غير المبرر لوقف مداخيل الدول النفطية – ومنها العربية – والعمل على إنقاصها تحت حجج واهية وبإتباع طرق وأساليب تعسفية (أخرها ضرائب الكربون) سوف يخلف العديد من الاضطرابات في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية لدى تلك الدول ويعرقل مشاريع التنويع الاقتصادي وخطط التصنيع وتأثر حجم سوق العمالة، ويؤدي ذلك إلى هبوط النشاط الاقتصادي عموما مما يفتح الباب أمام احتمالات لا يمكن التنبؤ بها [83] (ص 391).

- هبوط العائدات سيكون له تأثيران مهمان، أولا هبوط القدرة الاستيرادية لهذه الدول وبالتالي التأثير على حجم وارداتها، ومعظمها من أسواق الدلو الصناعية، وثانيا التأثير على الإمكانيات المالية لها في تقديم القروض والمعونات للدول العربية والنامية غير النفطية وقد سبق الإشارة فيما سبق إلى حجم وقنوات هذه المساعدات والقروض الإنمائية المقدمة من قبل الدول العربية النفطية إلى الدول العربية الأخرى

3.3.3. موقف الدول المنتجة من ضريبة الكربون

باعتبار أن الدول النفطية عموما والدول العربية النفطية خصوصا هي المعني الأول بموضوع فرض ضريبة الكربون – والموضوع بالنسبة لها لا يمكن النظر إليه بمعزل عن سياق مواجهة طويل بين الدول المصدرة للنفط والدول المستهلكة له – فلقد اعترضت اعتراضا شديدا على ضريبة الكربون/ الطاقة عن طريق منظمة الأوبك وتصدرت الدول العربية الأعضاء في المنظمة الحملة لتنبيه الرأي العام العالمي إلى خطورة هذه الضريبة وأضرارها التي لن تقتصر على الدول النفطية وحدها بل سيكون لها أصداء في باقي الدول الأخرى[84] (ص 23).

وكان من الطبيعي أن تواجه ضريبة الكربون تلك المعارضة من طرف الدول المنتجة وذلك بسبب ما رأت فيه من استمرار لسياسة فرض ضرائب باهضة على النفط كجزء من استراتيجية الدول الصناعية المستهلكة للنفط في مواجهة الدول المنتجة المصدرة [85] (ص 61). فلقد سعت الدول المستهلكة ولا زالت طوال تلك المواجهة إلى الحصول على إمدادات مستمرة ووافية ورخيصة من طاقة ناضبة تمثل مصدر الدخل الرئيسي إن لم نقل الوحيد للدول المصدرة، وإذا كانت معظم حلقات المواجهة في الماضي يمكن تفسيرها على أنها أمر طبيعي يعكس تفاوت وأحيانا تناقض المصالح الاقتصادية بين دول العالم، فإن المواجهة الحالية التي تفرضها ضريبة الكربون تحمل في

طياتها الكثير من التعسف ولا تستند إلى المنطق. وحتى إلى العبرة من دروس الماضي واتجاهات التطور الاقتصادي العالمي فيما يخص إزالة قيود التجارة وحوافز انتقال رأس المال وغيرها من العوائق في ظل اتفاقيات الجات.

وتذهب الدول المصدرة للنفط إلى أن ضريبة الكربون هي محاولة مكشوفة لتكريس مصالح المستهلكين على حساب المنتجين بذريعة حماية البيئة وترشيد الاستهلاك النفطي وغيره، في حين أن الأهداف من وراء هذه الضريبة هي أولا معالجة العجز في ميزانيات الدول الصناعية وعلى أحسن تقدير نقل العبء الضريبي إلى الدول المصدرة، وثانيا خفض الطلب على النفط حتى يختل ميزان العرض والطلب ويصبح سوق النفط لصالح المستورد وبالتالي يتأكد ويثبت أن هذه الضريبة هي إحدى ملامح النظام الاقتصادي الجديد الذي ينظرالى مصالح الدول وفقا لما تملكه من قوة ونفوذ وليس لما تملكه من حقوق وما يفرض عليها من واجبات وقد ركزت دول منظمة الأوبك في حملتها هذه ضد ضريبة الكربون على نقطتين أساسيتين [80] (ص 379):

- تهدف الضريبة الجديدة أساسا إلى جباية المزيد من الأموال للمستهلكين متخذة مسألة انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون من الوقود الحفري واحتمالات تأثير زيادة تركز هذا الغاز في الغلاف الجوي على درجة الحرارة السطحية للأرض كذريعة مقبولة إعلاميا حيث تحظى مسائل البيئة بالتعاطف وهذا بغض النظر عن مدى اليقين العلمي لهذه الافتراضات.

وإذا أخذنا ما جاء في مقترحات المفوضية الأوربية حول الحيادية المالية للضريبة الجديدة بمعنى أنها لا تؤدي إلى زيادة العبء الضريبي في الدول الصناعية، فلا يخرج ذلك من وجهة نظر الدول النفطية المتضررة على أن يكون أسلوبا مبتكرا لنقل العبء الضريبي إلى كاهل الدول المصدرة. ومن الحجج التي تساق على المستوى الأوربي في تبرير هذه الضريبة ما يعرف باسم الفائدة المزدوجة أي تقليل انبعاث الكربون وفي الوقت نفسه إنفاق حصيلة الضريبة الجديدة أو جزء منها في علاج أزمة البطالة عن طريق بعض الحوافز المالية مثل: خفض اشتراكات صاحب العمل في الضمان الاجتماعي أو أي وسيلة أخرى لخفض تكلفة العمالة كحافز على توظيف العاملين، وهذا يعني لو أمكن تحقيقه أن العبء في النهاية سينتقل إلى الدول المنتجة للنفط في شكل هبوط عائداتها.

- النفط سلعة لها وضع فريد في التجارة الدولية، إذ تتزايد الضرائب التي تفرضها الدول المستهلكة والمستوردة عاما بعد آخر وتحت مسميات مختلفة، حتى أصبحت الضريبة على برميل النفط تزيد أربعة أمثال ما تحصل عليه الدول المنتجة وهذا التراجع لن يؤدي فقط إلى عرقلة مشروعات القوة

الشرائية للعائدات النفطية، بل يؤثر على مستقبل السوق النفطي وعلى التوازن بين العرض والطلب، ولا يتيح للدول النفطية العائدات التي تمكنها من تخصيص الاستثمارات الهائلة التي تحتاج إليها لصيانة مرافق إنتاج النفط الخام وتوسيع الطاقة الإنتاجية لما يتفق مع الطلب العالمي المتزايد، وفي الوقت نفسه تخلق حالة من اللااستقرار في السوق النفطي تجعل حكومات هذه الدول بل والقطاع الخاص فيها مترددا في تخصيص الاستثمارات اللازمة والتي يمكن أن تتنافس عليها أنشطة اقتصادية أخرى تحقق عائدات أفضل.

ولعل الكثير من حقائق الماضي والحاضر تؤكد صحة ما ذهبت إليه الدول النفطية إزاء هذه الضريبة، وأولى هذه الحقائق أنه على الرغم من أن الدول المنتجة للنفط قد تجاوبت مع الدول الصناعية المستهلكة بعد طفرة الأسعار الأولى عام 1973 لتحقيق ما يعرف باسم " تأمين العرض "، بل أظهرت القدر الكبير من التفهم لطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية والمصالح المتبادلة لجميع الأطراف، وتأمين العرض ليس فقط من حيث الكم بل تأمين العرض بالسعر المناسب وذلك حتى لا تتعرض الدول الصناعية للكساد والأزمات الاقتصادية وما تجره هذه الأزمات من ويلات قد تمتد آثارها الجانبية إلى كل مكان. رغم كل هذا إلا أن الضرائب المفروضة على النفط سيما في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي تضم أغلب الدول الغربية الصناعية تعد مرتفعة وليست معقولة، فبرميل النفط الذي يوفر دخلا صافيا للدول المنتجة بقيمة 15 دولار يبلغ سعره المباع للمستهلك في أوربا 83 دولار مقابل 78 دولار في اليابان و38 دولار في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام 1990 استهلكت الدول الأوربية 20 مليون برميل يوميا كان حصيلة حكومتها منها 200 مليار دولار في حين أن دخل الدول النفطية بلغ 64 مليار دولار وهي صاحبة هذه الطاقة[69] (ص 3).

وقد أتاحت الزيادات الضريبية على المنتجات النفطية خلال السنوات الماضية تحقيق الدول المستهلكة لعائدات إضافية قيمتها 40 مليار دولار في الوقت الذي فقدت فيه الدول النفطية عائدات قدرها 50 مليار دولار، نتيجة تدهور أسعار النفط الخام، فخلال هذه السنوات انخفضت أسعار المنتجات النفطية بنسبة تتراوح ما بين 25 % و45 % في حين ارتفعت أسعار بيع البنزين بنسبة 65 % في ألمانيا و49 % في بريطانيا، وفي مقابل هذه الضرائب المرتفعة على النفط فإن الضرائب المفروضة على الفحم والطاقة النووية تعد منخفضة نسبيا في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، فالضريبة المقترحة تعادل 133 % نظيرتها المفروضة على الفحم على الرغم من أن الفحم هو الأكثر تأثيرا على البيئة من النفط [86] (ص 5).

جدول رقم 33 : نصيب الدول المنتجة والدول المستهلكة من إيرادات النفط [80] (ص 381).

البيان / الدول	إيرادات حكومة الدولة المستوردة من الضرائب		سعر سلة نفط الأوبك		نسبة حصة الدول المستهلكة إلى الدول المنتجة	
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	1982	1992	1982	1992	1982	1992
النمسا	26,95	53,45	30,36	16,38	0,89	3,26
بلجيكا	18,49	36,2	30,36	16,38	0,61	2,2
كندا	9,19	27	30,36	16,38	0,3	1,65
الدانمارك	25,37	74,73	30,36	16,38	0,84	4,56
فنلندا	12,19	54,92	30,36	16,38	0,4	3,35
فرنسا	27,78	60,28	30,36	16,38	0,92	3,68
ألمانيا	21,04	53,64	30,36	16,38	0,69	3,27
إيرلندا	18,03	49,08	30,36	16,38	0,59	3
إيطاليا	20,34	78,89	30,36	16,38	0,67	4,82
اليابان	11,84	30,39	30,36	16,38	0,39	1,86
لوكسمبورغ	16,79	41,51	30,36	16,38	0,56	2,55
هولندا	16,41	44,56	30,36	16,38	0,55	2,72
النرويج	21,45	53,24	30,36	16,38	0,71	3,25
البرتغال	9,2	51,23	30,36	16,38	0,3	3,13
إسبانيا	8,69	52,14	30,36	16,38	0,29	3,18
سويسرا	19,94	31,43	30,36	16,38	0,66	1,92
المملكة المتحدة	25,8	50,86	30,36	16,38	0,75	3,11
الولايات المتحدة الأمريكية	5,97	12,44	30,36	16,38	0,2	0,76

4.3. تدابير أخرى مؤثرة على النفط

في ظل ما يشهده العالم من عولمة التبادل التجاري لجميع قطاعات النشاط الاقتصادي و مع تزايد أهمية منظمة التجارة العالمية، و انضمام دول عربية و أغلبها بلدان منتجة للنفط إلى عضوية المنظمة، و أخرى في طريقها إلى الانضمام، فقد أصبح ذلك يشكل إحدى التحديات الأساسية التي من المتوقع أن تواجه الدول العربية النفطية بشكل خاص و الدول النفطية بشكل عام في السنوات القليلة القادمة، لاسيما فيما يتعلق بالقيود الكمية على التجارة و خدمات الطاقة و تداعياتها على الدول العربية.

1.4.3. التسعير المزدوج و القيود الكمية.

يقصد بالتسعير المزدوج أن تقوم الحكومة بتزويد الصناعة المحلية بمواد طبيعية تقل عن مثيلتها السائدة في الأسواق العالمية، و ينطوي ذلك على تقديم إعانة للمنتج المحلي و المصدر[84] (ص 16).

و على الرغم من وجود ارتباط بين قيود التصدير و نظام التسعير المزدوج، إلا أن أحدهما لا يؤدي بالضرورة إلى الآخر، فالحكومة التي تملك و تسيطر على مرفق إنتاج النفط و تصديره تستطيع أن تفرض قيودا على تصديره دون حاجة للجوء إلى التسعير المزدوج، بينما لا يتحقق التسعير المزدوج دون فرض قيود على التصدير لأن إتاحة الفرصة للمستورد الأجنبي لكي يقتني النفط من السوق المحلية بسعر يقل عن سعر التصدير من شأنه أن يضغط صعودا على الأسعار و ثم ينتهي الأمر بالتعادل بين السعرين.

و في ظل مبادئ الجات فإنه يحضر فرض قيود كمية على التجارة باستثناء حالات معينة، ويحضر على عضو المنظمة أن يفرض أو يستمر في الاحتفاظ بقيود على استيراد أو تصدير أو البيع بقصد التصدير أي منتج و ذلك غير ما يفرض في صورة ضرائب و رسوم جمركية، سواء اتخذت القيود المحظورة شكل حصص أو تراخيص استيراد أو تراخيص تصدير أو أية تدابير أخرى و من مقتضى تلك المبادئ و التي تطبق على كل من الصادرات و الواردات أن يكون تنظيم التجارة الخارجية عن طريق الضرائب و الرسوم الجمركية و هو ما ينعكس على سعر السلعة استيرادا أو تصديرا و ليس عن طريق قيود تؤثر على حجم أو كمية السلعة الداخلة في التجارة الدولية [67] (ص 63).

كذلك تقضي اتفاقية الجات في مبادئها بأنه في حالة ما إذا أسندت الحكومة إلى مؤسسة أو شركة قطاع عام القيام بعمليات تصدير أو استيراد فعلى تلك المؤسسة أو الشركة أن تلتزم بمثل ما تلتزم به

الحكومة بمقتضي "جات" من مبادئ عامة و معاملة غير متحيزة بالنسبة لصادرات وواردات القطاع الخاص، و من شأن تلك المبادئ إذا طبقت على الصادرات النفطية أن تغل يد الدولة المصدرة في تنظيم حجم صادراتها من تلك السلعة، سواء قامت الحكومة بالتصدير أم أسندت تلك المهمة لشركة وطنية، و ذلك لأن الالتزام بالحصة التي تقررها الأوبك يعني تقييد التجارة بهدف رفع الأسعار فوق معدلها الطبيعي و هو ما يخالف أحكام الجات [67] (ص 63). و إن هناك خلاف حول تفسير بعض بنود الاتفاقية سيما ما يتعلق بتلك التي ترخص للدول فرض قيود على الصادرات في مجالات معينة دون أن تقع تحت طائلة الحضر المذكور و ذلك استنادا إلى أن تقييد الصادرات معلق على شرطين يقع على عاتق العضو المعني إثباتها:

أولهما: أن يقترن بالقيد التصديري صيانة أو الحفاظ على المورد الطبيعي، و الثاني: أن يقترن بالقيد التصديري فرض قيود على الإنتاج أو الاستهلاك المحلي، و حيث أن أغلب الدول النفطية تقوم بتوفير النفط محليا بأسعار تقل عن أسعار التصدير، فإن هذا التسعير المزدوج يمكن أن يؤخذ قرينة على انتفاء الشرطين، فتوفير السلعة محليا بأقل من سعرها في الأسواق الدولية يمكن أن يفسر على أنه إهدار للمورد الطبيعي و ليس صيانة له، و من ناحية أخرى فإن التسعير المزدوج يمكن أن يفسر على أن السوق المحلية تعامل معاملة أكثر تميزا عن معاملة الصادرات و بالتالي ينتفي الشرط الثاني كما ينتفي ما تشترطه الاتفاقية من عدم انطواء القيود المفروضة على تفرقة تعسفية أو غير مبررة في المعاملة و ألا تكون القيود وسيلة مقنعة لإعاقة التجارة الدولية.

و تجدر بنا الإشارة إلى أن أحكام الجات مازالت تتعرض للالتفاف حولها و خاصة من الكتل التجارية الكبيرة و في مقدمتها الدول الغربية الأعضاء OCDE. و بالتالي فإن ترجيح تفسير معين على آخر في إطار الجات يعتمد بدرجة كبيرة على ما يمثله أصحابه من ثقل في المجال الاقتصادي، و قد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوربي ترجيح تفسيرها في مواقف تجارية عديدة بحكم الوزن التجاري لكل منهما.

2.4.3. تحرير خدمات الطاقة

تواجه الدول العربية النفطية بشكل خاص و الدول النفطية بشكل عام في السنوات القليلة القادمة، التدابير المتعلقة بتحرير خدمات الطاقة ضمن المنظمة العالمية للتجارة.

1.2.4.3. الاتفاقية العامة للخدمات.

تهدف الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات ضمن إطار المنظمة العالمية للتجارة إلى توسيع التجارة في الخدمات كوسيلة لدفع النمو الاقتصادي لجميع الأطراف، و لا تزال في الاتفاقية قواعد غير منتهية وضعت لها برامج لاستكمال مفاوضاتها و في الواقع أن ما تم التوقيع عليه في مراكش هي نقطة البداية خاصة بالنسبة لتجارة الخدمات، و يؤكد ذلك حجم المفاوضات اللاحقة التي أسفرت عن توقيع عدد من البوتوكولات الملحقة في مجال الالتزامات المحددة.

و تعرف تجارة الخدمات وفقا لهذه الاتفاقية على أنها التجارة في كافة قطاعات الخدمات القابلة للتجارة الدولية عدا تلك الخدمات غير التجارية التي تقدمها الحكومة [86] (ص 19). و بالتالي فهي تضم:

- الخدمات التي تقدم عبر الحدود الدولية مثل: خطوط الأنابيب و النقل البحري.
- تنقل الأشخاص الطبيعيين (العمالة).
- الوجود التجاري: كوجود فرع لشركة أجنبية تعمل في مجال الخدمات.
- حركة المستهلك مثل السياحة في دولة غير دولة الجنسية.

و تتضمن الاتفاقية مجموعة من الالتزامات و المبادئ العامة التي تطبق على جميع الخدمات الخاضعة لها، فإذا ما سمحت الدولة لشركة أجنبية أن تتعامل في مجال الخدمات الخاضعة للاتفاقية داخل سوقها المحلي، فإن الدولة تلتزم بمعاملة تلك الشركة على أساس مبدأ الدولي الأولى بالرعاية غير المشروط و مبدأ المعاملة الوطنية، و ذلك مع وجود بعض الاستثناءات المؤقتة، و لذلك تتضمن الاتفاقية جداول توضح فيها كل دولة الخدمات التي لا تطبق فيها بصفة مؤقتة هذين المبدأين [4] (ص 366). كذلك تتضمن الاتفاقية مجموعة من الالتزامات المحددة في جداول التزامات الدول الأعضاء و التي تتم بالتفاوض على أساس تبادلي، و يطبق فيها مبدأ المعاملة الوطنية و النفاذ للأسواق والتزامات إضافية يمكن تحقيقها في قطاعات خدمية معينة، و يمكن مبادلة التعهدات بالمثل و من ثم الاتفاق على تلك الالتزامات، فإنها تربط و لا يجوز تعديلها بعضو آخر دون تعويضه عن الضرر.

و يختلف مبدأ المعاملة الوطنية في الخدمات عنه في تجارة السلع أو الملكية الفكرية، ففي السلع و الملكية الفكرية يطبق المبدأ مطلقا دون استثناء أما في الخدمات فلا يطبق المبدأ إلا حينما تلتزم الدولة صراحة باختيارها مع السماح باستثناءات.

2.2.4.3. علاقة الاتفاقية بتحرير خدمات الطاقة.

بدأ الاهتمام بخدمات الطاقة في إطار المنظمة العالمية للتجارة مع الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات "GATS" و بما أن الطاقة تعتبر بأشكالها المختلفة (نفط، غاز طبيعي، فحم، طاقة نووية...) من الخدمات التجارية، بدأ توجه عالمي و إقليمي نحو تنفيذ برامج للإصلاح الهيكلي والخوصصة يظهر أهمية قطاع الطاقة في قيمتها العالية و آثارها البالغة في الاقتصاديات الوطنية والتجارة العالمية.

و تعتبر خدمات الطاقة أساسية في سلسلة تطوير و إنتاج و نقل و توزيع استهلاك مصادر الطاقة بأنواعها، و قد ازداد التبادل في خدمات الطاقة عبر الحدود أهمية خلال العقدين الماضيين نتيجة تزايد استهلاك الطاقة خصوصا في الدول النامية و تحرير أو تخصيص قطاعات الطاقة في العديد من الدول، و زيادة عمليات الاندماج بين الشركات ذات النشاطات الخدمية المتقاربة في قطاعات الطاقة [86] (ص 10). و تشير معظم التقديرات و التوقعات إلى تزايد استهلاك الطاقة و تبادلها عبر الحدود في جميع القارات و الأقاليم، و ستؤدي هذه الزيادة المتوقعة في الاستهلاك العالمي من الطاقة الأولية إلى تزايد في إنتاجها عالميا و زيادة الطلب على الخدمات المصاحبة للإنتاج و الاستهلاك و ما بينهما من نقل و توزيع و زيادة في الاستثمارات اللازمة لذلك. و لقد اتفق على أهمية خدمات الطاقة و أولوية مناقشة مواضيعها في خلال جولة المفاوضات الجديدة لمنظمة التجارة العالمية و التي بدأت مع إعلان الدوحة في نوفمبر 2001.

و مما لا شك فيه أن موضوع خدمات الطاقة و علاقته بالتجارة العالمية يمثل تحد كبير جدا أمام الدول العربية، خاصة و أن المنطقة العربية تعتبر من أهم المناطق العالم إنتاجا للنفط العام واستهلاكا للمنتجات النفطية و تصديرا للنفط الخام و منتجاته، و لدى أكثر دولها صناعة هيدروكربونية وطنية متكاملة من مرحلة الاستكشاف و التطوير على الإنتاج و المعالجة و التكرير والنقل و التوزيع و في كل مرحلة هناك استثمارات لخدمات مساندة تقدمها شركات وطنية أو أجنبية، يتم اختيارها على أساس تنافسي و إن كانت حصة الخدمات الأجنبية و خصوصا ذات التقنية العالية مرتفعة.

و من المتوقع زيادة الطلب في المستقبل على خدمات الطاقة في المنطقة العربية بسبب نمو الطلب العالمي و المحلي على نفط المنطقة و زيادة الاستثمارات لتوسيع الطاقات الإنتاجية من النفط وإيصاله إلى الأسواق المحلية و العالمية.

و من مقتضى أن هناك من الدول العربية النفطية من هو عضو في المنطقة العالمية للتجارة و أن هناك من هو في طريق الإنظمام إلى المنظمة فإنها ملزمة بتطبيق المبادئ العامة في اتفاقية الخدمات، كمبدأ النفاذ للأسواق و مبدأ المعاملة الوطنية، على الخدمات التي تختارها و تتفاوض فيها الدولة، خاصة بالنسبة للخدمات الاستشارية و الهندسية و التشييد و خطوط الأنابيب و النقل البحري والاتصالات و غير ذلك مما يدخل في إطار الخدمات النفطية

3.4.3. مكافحة الإغراق.

تتصف السلعة المصدرة بالإغراق إذا كان سعر تصديرها من الدولة المصدرة إلى دولة أخرى في ظل الظروف العادية للتجارة، يقل عن مثيلها الموجهة للاستهلاك داخل الدولة المصدرة [4] (ص 363). ويزداد احتمال تعرض منتج نفطي تصدره دولة تعرض منتج نفطي تصدره دولة عربية لتصنيفه كمنتج يصنف بالإغراق و خاصة البتر وكيماويات، عندما تقل نسبة ما يستهلك منه محليا عما تصدره تلك الدولة لدولة أخرى عضو في منظمة التجارة العالمية، و وجه الخطورة في ذلك أن حالات مكافحة الإغراق إثباتها،و ذلك في ضوء التجارب الفعلية حيث تعددت حالات مكافحة الإغراق، و خاصة في مجال البتر وكيماويات خلال السنوات الأخيرة، إذ أنه و في ظل ما تتمتع به الدول الصناعية المتقدمة في مجال البتروكيماويات من درجة عالية من الاكتفاء الذاتي، حيث تصل على نحو 97 % في الولايات المتحدة و نحو 96 % في اليابان و نحو 85 % في الاتحاد الأوربي فقد اتجهت الدول الأوربية منذ أواخر السبعينات إلى فرض قيود مختلفة بحجة حماية صناعتها في مواجهة البتر وكيماويات العربية المعتمدة على مواد خام (نفط و غاز طبيعي) تسعر بأقل من أسعار نظائرها في أوربا مما يعتبر دعما يخضع لقواعد الإغراق و يبيح لها اتخاذ تدابير وقائية [67] (ص 81).

و بالإضافة إلى الرسوم الجمركية فقد استخدمت مجموعة من القيود غير الجمركية مثل السقوف الكمية، و مكافحة الإغراق، و كان من نتائج تلك القيود أن تقلص حجم البتوكيماويات العربية الموجهة لأوربا إلى 10 % من إجمالي تلك الصادرات، أما ما يتجاوز هذا السقف فيخضع لرسوم إضافية تصل معدلاتها الفعلية على ما يتراوح بين 22 – 33 % بل و قد تفرض أحيانا حدود كمية قصوى على ما يخضع لتلك التعريفة المرتفعة.

كذلك تضع الولايات المتحدة شروطا مقيدة لبعض وارداتها البتر وكيماوية من الدول النامية بما فيها العربية، فضلا على استخدام الاتفاقات التجارية الثنائية بحيث تتقيد صادرات الدول النامية

طواعية بسقوف كمية معينة، و بالمثل تفرض اليابان رسوما جمركية مرتفعة على معظم وارداتها البتر وكيماوية. وتتراوح المعدلات الاسمية للرسوم اليابانية بين 20 – 33% ، في حين يرتفع أثرها الحمائي ليصل لبعض المنتجات غلى 49 %

وفيما يتعلق بوجهة نظر الدول النامية فإنها ترى إن النفط المستعمل في إنتاج البترو كيماويات يعد ميزة نسبية تتميز بها هذه الدول ، وليس شكلا من أشكال الدعم المحظور من قبل الجات بهدف دعم الصادرات، حيث يترتب على ذلك طبقا للجات إلغاء هذا الدعم خلل سنتين بالنسبة للدول التي تمتلك قدرة تنافسية في إنتاج البتر وكيماويات وبما لا يتجاوز 8 سنوات في جميع الأحوال طبقا لاتفاق الدعم في جولة ارجواي [48] (ص 52). إذن فالجات لن تسمح لمنتجي البتر وكيماويات من الدول النامية ومنها العربية بأكثر من عامين لتكييف أوضاعها استنادا إلى أنها تملك قدرة تنافسية، وحتى لو سمح لها بالمدة المتاحة للدول النامية التي لا تتمتع بقدرة تنافسية ، فان السنوات الثماني تعتبر مدة قصيرة جدا إذا ما قورنت بما يتوفر للصناعة العالمية من خبرة متراكمة وقوة احتكارية في اطار من الحماية والتفوق التكنولوجي على مدى عشرات السنين.

إن المفارقة الغريبة هي أن الدول الصناعية المتقدمة بقدر ما تحتج وتعارض عند رفع سعر النفط الخام ، فإنها تحتج وتعارض ايضا عند خفض سعر البتر وكيماويات المستوردة من الدول النامية. ولكن المفارقة قد لا يفسرها الا معيار المصلحة الذاتية الذي بنيت عليه العلاقات الاقتصادية الدولية، وحتى لو كانت هذه المصلحة تسبب ضررا محققا للغير.

يتضح من العرض السابق أن هناك تحديات سوف تفرض نفسها و بقوة على الدول العربية من خلال قطاع النفط، الذي يعتبر السلعة الاستراتيجية الأولى في هذه الدول و أولى هذه التحديات يرتبط بطبيعة هذه الثروة القابلة للنفاذ و إيلاء الاهتمام الواجب للمساواة بين الأجيال نظرا لاعتماد هذه البلدان على مورد طبعي آيل للنضوب في ظل الضغوط الممارسة على نفط المنطقة العربية، كما بات يشكل التطور التقني تحديا آخر على هذا المورد عندما اتجه رأس المال و الأبحاث التقنية بدرجة غبر مسبوقة لتحسين جدوى المصادر البديلة له. و فيما يتعلق بإعادة هيكلة صناعة النفط العالمية فقد أسهمت عدت عوامل في إعادة هيكلة صناعته منها زيادة حدة المنافسة و تغيير مناهج الاستثمار في بعض دول الأوبك و ازدياد حركة الاندماج بين شركات النفط العالمية، و تنامي الاهتمامات البيئية و تداعياتها على النفط حيث أن تلك الاهتمامات ذات أبعاد مختلفة و مجالات متعددة أبرمت حولها اتفاقيات دولية، بالإضافة إلى ما أضحت تشكله العلاقة مع المنظمة العالمية للتجارة من تحديات

أساسية لا سيما فيما يتعلق بمحاربة الاحتكار و كذا خدمات الطاقة و تداعياتها على هذا القطاع. و قد تضافرت العوامل السابقة في التأثير على خاصية النفط كسلعة استراتيجية، كما جرى إخضاع النفط للعلاقات التي تحكم تبادل السلع الأخرى.

خـــاتـمة

تميزت صورة الطاقة في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية بزيادة الاعتماد على النفط كمصدر للطاقة و قلة الاعتماد على الفحم بالمقابل، و أصبحت مختلف الأنشطة الاقتصادية مرتبطة بالسلعة النفطية التي تدخل في أغلب الصناعات، و ذلك نتيجة لتواجدها بنسب كبيرة في الطبيعة، ولسهولة استخراجها و تنوع مجالات استعمالها، بالإضافة إلى تدني كلفتها الإنتاجية مقارنة بتكاليف السلع البديلة للنفط، و بالتالي أصبح النفط سلعة استراتيجية و هامة لدى جميع الدول سواء كانت منتجة أو مصدرة أو مستهلكة له.

إن هذه المكانة التي بات يحتلها النفط في الاقتصاد المعاصر قد جعلت من سوقه العالمية سوقا شديدة التقلب، تأخذ تارة منحا تصاعديا كمية و سعرا و تارة أخرى منحا تنازليا، بالإضافة إلى وقوع عدد من الأزمات و الصدمات (1973، 1979، 1986، 1990 و مؤخرا 2004)، نتيجة للعديد من العوامل و الظروف التي سادت في هذه السوق عبر الزمن، فإذا كانت الدول المستهلكة قد سيطرت هذه السوق حتى أواخر عقد الستينات من القرن الماضي، إلا أنه و مع حلول عقد السبعينات من ذات القرن، استطاعت الدول المنتجة للنفط و في مقدمتها الدول العربية و من خلال منظمة الأوبك، استعادة الكثير من نفوذها المفقود و ذلك بتملكها زمام الصناعة النفطية و تحرير النفط العربي من السيطرة الأجنبية، و في هذا الإطار جاء التصحيح الجزئي لأسعار النفط من قبل منظمة الأوبك الذي أدى إلى ارتفاع سعر برميل النفط من 2.5 دولار في أواخر سنة 1973 إلى حدود الـ 37 دولار مع بداية العام 1981 ترتب عن ذلك ارتفاع عائدات الدول العربية من صادرات النفط و برزت بذلك أهمية النفط و دوره في خدمة التنمية العربية، فقد ظل هذا القطاع مصدرا تستمد منه المالية العامة لهذه الدول إيرادات معتبرة و تتحقق من خلاله حصائل هائلة من النقد الأجنبي، سمحت هذه المداخيل و من خلال السياسة الاقتصادية المنتهجة فيها التركيز على جهود تنويع نشاطها الاقتصادي (بعيدا عن قطاع المحروقات)، كما مكنت هذه المجتمعات من إقامة مشروعات كبيرة للبنية التحتية إضافة إلى بناء أصول خارجية و تحقيق تقدم ملحوظ نحو العديد من الأهداف التنموية البشرية (صحة، تعليم . . . .)، بل إن هذا القطاع أتاح لبض هذه البلدان من الموارد ما مكنها من

تقديم العون المالي للدول العربية غير النفطية و استقطاب قدر كبير من اليد العاملة إليها، إضافة إلى القيام باستثمارات مباشرة.

و لقد كان لتنامي دور القطاع النفطي في الاقتصاد العربي و للطموح في تحقيق طفرات تنموية سريعة و كذلك لاختيار بعض أنواع التنمية التصنيعية أثر بعيد في اعتماد معظم الاقتصاديات العربية على القطاع الخارجي و ارتباطها العضوي مع السوق العالمية و تكاملها الدولي في حقول الإنتاج والتبادل و الاستثمار و التكنولوجيا و ذلك على حساب التكامل العربي المتكافئ، و أصبح الاقتصاد العربي يواجه العديد من التحديات التي تحد في مجملها من قدراته التنموية الحقيقية، و خاصة استنزاف موارده الطبيعية غير المتجددة، و تعددت أوجه الاستنزاف للموارد العربية عن طريق إلغاء التصحيح النسبي لأسعار النفط الخام من خلال مجموعة من الإجراءات المضادة منها خاصة الدفع المتعمد في أسعار السلع و الخدمات المصدرة إلى السوق العربية و تصعيد فرض الضرائب (نوعيا و قيميا) تحت غطاء حماية البيئة و زيادة مقادير المحزونات الاستراتيجية النفطية لمواجهة أي نقص في الإمدادات و ضبط الأسعار، ثم رفض ربط أثمان النفط بأثمان السلع الصناعية و إيجاد بدائل للطاقة، كما أسهمت سياسة التضخم المتزايد في تآكل القيم الحقيقية للمدخرات و تفاقم آثارها بمفعول الفوضى النقدية العالمية و الوقوع في فخ الاستهلاك و النقل المعاكس للمال و التكنولوجيا، إضافة إلى ما باتت تشكله العلاقة مع المنظمة العالمية للتجارة من تحديات أساسية لا سيما فيما يتعلق بإجراء محاربة الاحتكار و كذا فيما يتعلق بخدمات الطاقة و تداعياتها على الدول العربية.

- نتائج اختبار الفرضيات:

بعد دراسة و معالجة بحثنا هذا و محاولة الإحاطة بمختلف جوانبه، يمكننا إجراء اختبار لفرضياته كما يلي:

الفرضية الأولى: و التي تنص على أن الخصائص التي يتميز بها النفط دون غيره من مصادر الطاقة الأخرى و تنامي استهلاكه و إنتاجه قد عكست الأهمية التي بات يحتلها هذا العنصر في الاقتصاد المعاصر، فقد تحققت صحتها حيث أن النفط فاق في استهلاكه و إنتاجه باقي مصادر الطاقة الأخرى و أضحت مختلف النشاطات الاقتصادية ترتكز على السلع النفطية خاما و طاقة.

الفرضية الثانية: و التي تقر بأن الدول العربية استطاعت و من خلال العوائد النفطية تحقيق العديد من الأهداف التنموية سواء تعلق الأمر بالقطاعات الاقتصادية أو القطاعات الأخرى فقد تم التأكد من صحتها جزئيا، فرغم أن الحقبة النفطية ساعدت نوعا ما على ربط قطاع النفط بشكل واسع ببقية أجزاء و آليات الاقتصاد الوطني من خلال إنشاء العديد من الصناعات و الأنشطة المتكاملة المرتبطة

بقطاع النفط كالتكرير و صناعة البتر وكيماويات، كما شهد القطاع الزراعي نموا لا يستهان به في بعض هذه الدول، إضافة إلى تحقيق العديد من الأهداف التنموية البشرية، في حين لعب العون المالي و تحويلات العاملين دورا هاما في اقتصاديات البلدان غير المنتجة للنفط، غير أن هذا الترابط لا يزال ضعيفا، بل ازداد اتساع الفجوة التقنية و الإنتاجية فيما بين الصناعة النفطية وبقية القطاعات الاقتصادية.

الفرصة الثالثة: و التي تذهب إلى أن الاتجاه الجارف للعولمة تحت مظلة OMC و إجراءات حماية البيئة من شأنها التأثير سلبا على عوائد النفط العربي، فقد تحقق ذلك حيث أن هناك تحديات سوف تفرض نفسها بقوة على النفط العربي تحت تأثير العولمة الاقتصادية و في مقدمتها التقدم التقني وانعكاساته على دور النفط و صناعته و الاندماج بين شركات النفط العالمية و تأثيره في أداء الصناعة و مستقبلها في الدول المنتجة و خياراتها، و كذا اهتمامات البيئة العالمية و تداعياتها على النفط، ثم تحرر الأسواق و تكاملها و انعكاس ذلك على دور المنتجين و تكتلهم و قدرتهم في التأثير في سوق النفط و أسعاره.

النتائج العامة للبحث:

لقد أفضت هذه الدراسة الخروج بمجموعة من النتائج نوردها كما يلي:

- تؤكد الحقائق الواقعة على أن النفط سيستمر في الحفاظ على مكانه في ميزان الطاقة العالمي، أو في المستقبل،و ذلك في ضوء توقع ارتفاع الطلب العالمي على النفط من جهة، و انخفاض الإمدادات من الدول خارج الأوبك و من دول أوبك الأخرى من جهة أخرى و بالتالي فإن أي تغيير في إنتاج و صادرات تلك الدول سينعكس على أوضاع السوق النفطية.

- لعبت العائدات النفطية دورا مهما في توفير التمويل اللازم لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، و في الإنفاق على تنويع قاعدة الاقتصاد المحلي و التوسع في منح المساعدات و القروض لبعض الدول الأخرى، و ستبقى هذه العائدات ركيزة التنمية في هذه البلدان و على مدار العقود الثلاثة القادمة على الأقل.

- إن الدول العربية و باعتبار اقتصادياتها تعتمد على مصدر واحد للدخل (اقتصاد ريعي) يتمثل فيما يدره النفط عليها من عائدات فإنها ستواجه مجموعة من التحديات ترتبط بشكل أساسي يتذبذب الإيرادات النفطية بسبب التغيرات الحادة في العرض و الطلب و التقلبات الشديدة في الأسعار تحت تأثير العديد من العوامل و التغيرات التي تشهدها البيئة العالمية.

التوصيات و الاقتراحات:

في الأخير نختم بحثنا هذا بطرح بعض الاقتراحات و التوجهات التي يمكن أن تعين على تقوية مركز الدول النفطية أمام التقلبات العالمية و تساعد على زيادة المنفعة من النفط العربي في التنمية و التطور.

- ضرورة إتباع سياسات حريصة للمالية العامة تستهدف تعزيز قدرة الميزانية على الصمود أمام صدمات الإيرادات النفطية، و يقتضي ذلك توسيع قاعدة الإيرادات عن طريق التعجيل بالإصلاحات الاقتصادية لتقليل الاعتماد على النفط، و هذا يتطلب بناء القواعد الإنتاجية القابلة للاستمرار بما في ذلك تشجيع الاستثمار و نمو القطاع الخاص بالإضافة إلى ترشيد الإنفاق العام من خلال تخفيض النفقات غير المنتجة و رفع معدلات الكفاءة الإنتاجية للسلع و الخدمات و إصلاح جهاز الخدمة المدنية.

- إعادة لنظر في هيكل و دور الشركات النفطية الوطنية بهدف زيادة فاعليتها من خلال تملكها للقدرة الفنية و الإدارية اللازمة للتعامل و التنافس مع شركات النفط الأجنبية التي أصبحت تهيمن على الصناعة النفطية في مختلف مراحلها.

- زيادة التنسيق مع الدول المنتجة الأخرى و السعي للعمل بصورة جماعية على زيادة حصة الدول المصدرة من الريع الاقتصادي لصادراتها النفطية و بالتالي التقليل من مخاطر استنزاف هذا المورد الطبيعي غير المتجدد.

- التعجيل بوتيرة الإصلاحات في سوق العمل و يقتضي ذلك زيادة الاستثمار في التنمية البشرية المتوازنة و الملائمة لمتطلبات العصر، من خلال التركيز على النوعية قبل الكمية في كل ما يتعلق بالموارد البشرية ابتداء بمعدل النمو السكاني و حتى آخر مراحل التعليم و التكوين المهني.

- تعزيز العمل العربي المشترك في إطار تكاملي يربط بين المصالح القومية و القطرية و يشكل المنطلق الأساسي لبناء القاعدة الاقتصادية العربية المترابطة النمو و التطور.

قائمة المراجع

1. عبد القادر سيد أحمد، الأوبك"ماضيها و حاضرها و آفاق تطورها، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 1982.

2. محمد أزهر السماك، اقتصاديات النفط، مؤسسة دار الكتاب للطباعة، الطبعة الأولى، العراق، 1981.

3. محمد أحمد الدوري، محاضرات في الإقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

4. حسين عبد الله، البترول العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2003م

5. عبد الحميد عبد المطلب، السوق العربية المشتركة، مجموعة النيل العربية، ط1، مصر، 2003.

6. محمد علي، اقتصاديات الموارد و البيئة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

7. برايت أوغو، الشرق الأوسط و شمال إفريقيا في سوق نفطية متغيرة، منشورات صندوق النقد الدولي، 2003.

8. رمضان محمد وآخرون، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، ط2، مصر، 2001.

9. قبلي زهير، تحديد سعر النفط في الاجلين القصير و الطويل، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1999.

10. نواف الرومي، منظمة الأوبك و أسعار النفط العربي، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ليبيا، 2000 .

11. ماجد عبد الله المنيف، السوق النفطية: "دروس الماضي و تحديات المستقبل" النفط و التعاون العربي، المجلد 15، العدد 69، 1994.

12. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2000.

13. أحمد بلمرابط، النفط و مصادر الطاقة البديلة خلال الفترة 1969-1989 مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، 1993.

14. ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2004.

15. عبد العزيز حسين الصوبع ، أزمة الطاقة... إلى أين؟.، التهامه، الطبعة الأولى، السعودية، 1980.

16. حسين عبد الله، النفط العربي خلال المستقبل المنظور، مركز الإمارات العربية للدراسات و البحوث الإستراتيجية، العدد 14، الإمارات العربية المتجددة،1998 .

17. Pierre Jacquet: pétrole " Crises, marchés politiques".IFRI Paris, 1ere édition, 1991.

18. Problèmes économiques, n 2.586, 14 octobre 1998.

19. عبد الخالق فاروق، النفط و الأموال العربية في الخارج، مركز المحروسة للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2002.

20. BP statistical review of world energy 2004.

21. محمد علي الحسين، احتياطات النفط في بلاد المسلمين, مجلة النبأ, العدد 61, سبتمبر 2001.

22. نجاة النيش، الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة " افاق ومستجدات «، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001.

23. مصطفى حسين، أبعاد التنمية في الوطن العربي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 1995.

24. أحمد رمضان شقلية، النفط العربي وصناعة تكريره، اليمامة، السعودية، 1981.

25. صالح محمد عقيقي، تسويق البترول، مكتبة عين الشمس، الطبعة 09، الإسكندرية، مصر، 2003.

26. محمد أحمد عقلة المومني وآخرون، التنمية في الوطن العربي، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 1995، ص 20.

27. منظمة الاوابك، التقرير السنوي 2004.

28. عبد الستار العلي، الطاقة وصناعة النفط والغاز في دول الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، 1985.

29. عبد الجابر تيم وآخرون، مستقبل التنمية في الوطن العربي، دار البازوري العلمية، عمان، الأردن، 1996.

30. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2003.

31. محمد عبد البديع ، اقتصاد حماية البيئة، دار الأمين، مصر، 2003.

32. مركز دراسات الوحدة العربية، دراسات في التنمية العربية – الواقع والآفاق-، لبنان، 1998.

33. كامل البكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، لبنان، 1988، ص 63.
34. إبراهيم العيسوي، التنمية المفهوم والمؤشرات، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 1994.
35. مريم أحمد مصطفى، إحسان حفظي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2001.
36. حسن محمد حسن، قراءة في مفهوم المستدامة، في الموقع:
www.aldaawah.com/body.asp?Field:F-audience
37. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة عارف كامل، الكويت، 1989.
38. محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، مصر.2002.
39. عبد الفتاح القصاص، قصية التنمية في علاقتها بالبيئة، معهد البحوث والدراسة العربية ، 1991.
40. مصطفى العبد الله ألكفري، التنمية المستدامة وتدمير البيئة، جريدة الزمان، العدد 1685، التاريخ:2003/12/15.
41. البنك الدولي، تقرير التنمية 1992.
42. تقرير التنمية البشرية لعام 2001، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، مصر، 2001.
43. حامد عمار، التنمية البشرية في الوطن العربي (المفاهيم، المؤشرات، الأوضاع)، سينا للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1992.
44. كمال التابعي، التنمية البشرية، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2002.
45. رابح فضيل، التكامل الاقتصادي العربي: معوقاته وآفاقه، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1995.
46. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، آفاق صناعة البتر وكيماويات في الوطن العربي، القاهرة، 1994.
47. عبد الحميد عبد المطلب، الجات واليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، مصر،2003.
48. عبيرات مقدم، التنمية الزراعية في الدول العربية " الواقع و الافاق"، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995.
49. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004.
50. ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003.
51. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية ، الكويت،2002.

52. عبد الفتاح دندي، النفط والتنمية في د ول مجلس التعاون الخليجي، النفط والتعاون العربي، المجلد 31، العدد113، الأوابك، الكويت، 2005.

53. نجاة النيش، تكاليف التدهور البيئي وشحه الموارد الطبيعية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، معهد العربي للتخطيط، الكويت، 1999.

54. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003.

55. سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1999.

56. سميح مسعود، المشروعات العربية المشتركة، الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1988.

57. حسن عمر، في الموقع الإلكتروني:

.www.arriyadh.com / économique / leftbar /tibeles / ...doc _ cvt. asp.

58. www.menar report.com / or / business / 224197

59. مصطفى كامل السيد، الأوضاع السياسية واستخدام عوائد النفط، معهد البحوث والدراسات العربية، 1993.

60. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2001.

61. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تقرير التوزيع الجغرافي للتدفقات المالية للدول النامية، أعداد مختلفة.

62. نادر فرجاني، الهجرة إلى النفط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1983.

63. عبد المالك خلف التميمي، الخليج العربي والمغرب العربي، دار الشباب للنشر، الكويت، 1986.

64. رأفت أبو فرحانة، أهمية الموارد البشرية في استقطاب أنماط التنمية في الدول العربية، أطروحة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 95/94.

65. ستيفن بارنيت ورولان دو أو سووسكي، " ما الذي يرتفع " في مجلة التمويل والتنمية، المجلد 40، العدد 01، مارس 2003.

66. عاطف السيد، " العولمة في ميزان الفكر " دراسة تحليلية، مطبعة الانتصار، الطبعة الأولى، مصر، 2000.

67. محمد دويدار، " الاقتصاد الرأسمالي الدولي في أزمته "، منشأة المعارف، الطبعة الأولى، مصر 1981.

68. إيمان عبد خضر، " العولمة مشكلات وحلول "، جريدة الزمان، العدد 2085، التاريخ 2005/04/14.

69. مجلة أخيار، " النفط والصناعة "، العدد 376.

70. حسين عبد الله، الغاز الطبيعي وقود الغد في انتظار سياسة منسقة عربيا، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 1999.

71. بلعزوز بن علي وكتوش عاشور، الغاز الطبيعي الجزائري و رهانات السوق الغازية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 2، جامعة الشلف، الجزائر، ماي 2005.

72. MF , Chabrlie : le gaz naturel dans le monde , CEDI gaz, France, 1998

73. Conférence sur le gaz naturel , Doha, 21 -24 mars 2004

74. فتحي أبو عيانة، دراسات في الجغرافيا الاقتصادية والسياسية، دار النهضة العربية، ط1، لبنان ،2001.

75. حسين عبد الله: الطاقة النووية، رؤية مستقبلية من منظور اقتصادي عربي، المؤتمر العربي للاستخدامات السليمة للطاقة الذرية، دمشق 1996.

76 .IEA ressources energitiques mondiales.

77. اشرف صبحي عبد العاطي، المياه والتنمية الاقتصادية، دار ومكتبة الإسراء، ط 2، مصر، 1999.

78. الأمانة العامة لمنظمة الأوبك، التقرير السنوي، 2004.

79. مركز الدراسات العربي- الأوربي، " التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية، الطبعة الأولى، باريس 1995.

80. PIER VELLINGA : « CLIMATE CHANGE POLICY IN THE EUROPEAN COMMUNITY, ROYAL INSTUTUE OF INTERNATIONAL, AFFAIRS , LONDON, 1993.

81. ماجد عبد اللطيف المنيف، النفط والعولمة الاقتصادية، السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر 2000.

82. عبد الكريم المدرس، ضريبة الكربون، مركز الدراسات العربي – الاوربي، فرنسا،1995.

83. حسين عبد الله، موقف الدول المصدرة للنفط من ضرائب الكربون والطاقة: العدد 67 من مجلة النفط والتعاون العربي، الكويت، 1993.

84. أنور يوسف العبد الله، الحوار حول ضريبة الكربون، النفط والتعاون العربي، مجلد 25، العدد 88، الاوابك، الكويت، 1999.

85. www. Alriyad.com / Contents / 23- 06- 2002 / Economy /Econews _ 1507 _ PHP.

86. ناجي أبي عاد، تحرير خدمات الطاقة في إطار اتفاقية الخدمات لمنظمة التجارة العالمية، النفط و التعاون العربي، المجلد 31، العدد 112، الأوبك، الكويت، 2005.